ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/338951076

راس المال الفكري اساس صناعة القرارات

Book · January 2020

CITATIONS
0

READS
44

2 authors, including:



Saoud Chayed Mashkour
Al Muthanna University
237 PUBLICATIONS **2** CITATIONS

SEE PROFILE

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:

Accounting syndromes and the activated role of technics used in treating its View project

Scopus journals View project

All content following this page was uploaded by Saoud Chayed Mashkour on 31 January 2020.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

رأس المال الفكري

أساس

صناعة القرارات

الأستاذ الدكتور

سعود جايد مشكور العامري

1440-2020م

فهرس المحتويات

عنوان الفصل	الصفحة
المقدمة	
الفصل الأول : البيانات المحاسبية المعدلة ودورها في زيادة دلالة ومصداقية المؤشرات المالية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي المبحث الأول : البيانات المحاسبية المعدلة والتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المبحث الثاني : تطبيق أسلوب تعديل البيانات المحاسبية وقياس المؤشرات المالية للتنبؤ بالفشل المالي	
الفصل الثاني: دور البيانات المحاسبية المعدلة في تحسين فاعلية القوائم المالية على بيان نتيجة الأعمال والمركز المالي واثره على دلالة النسب المالية في الشركات المبحث الأول : ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار واثرها على البيانات المحاسبية التاريخية وأساليب المعالجة المبحث الثاني : اجراءات تعديل البيانات المحاسبية وتحليل النتائج	
الفصل الثالث : البيانات المحاسبية المعدلة واثرها في الكشف المبكر عن الفشل المالي للشركات المبحث الأول : البيانات المحاسبية والفشل المالي المبحث الثاني :تطبيق أنموذج الكشف عن الفشل المالي باستعمال البيانات المحاسبية المعدلة	
الفصل الرابع : اثر قياس كفاءة راس المال الفكري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية المبحث الأول : منهجية الدراسة المبحث الثاني : الاطار النظري لراس المال الفكري	
الفصل الخامس : القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المبحث الأول: راس المال الفكري في الوحدات الاقتصادية: القياس والإفصاح المبحث الثاني: تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري في الشركة العامة ـ المصرف العقاري	
الفصل السادس: دور استخدام أدوات رأس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة في ترشيد التكاليف المبحث الأول:منهجية الدراسة المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي لرأس المال الفكري المبحث الثالث: إدارة الجودة الشاملة وترشيد التكاليف المبحث الرابع : تحليل الارتباط والتأثير بين أدوات راس المال الفكري وادارة الجودة الشاملة وترشيد التكاليف (الجانب العملي)	
الفصل السابع: القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري ودورهُ في زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية المبحث الأول: القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري وقيمة الوحدة الاقتصادية المبحث الثاني : القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية ـ معمل اسمنت السماوة ودوره في زيادة صافي أصول المعمل	

المقدمة

شهد التطور الفكري في المحاسبة منذ نشوئها عبر اربع مراحل ، كانت أولاها المرحلة الفنية أو المهنية ثم أعقبتها المرحلة الأكاديمية ثم جاءت المرحلة الثالثة لتدخل فيها مرحلة نظم المعلومات أما المرحلة الرابعة فكانت مرحلة المسؤولية الاجتماعية .

ففي المرحلة الفنية أو المهنية ظهرت نظرية القيد المزدوج عام 1494م وكانت المحاسبة تركز فيها على تسجيل الملاحظات والتعاملات المالية في السجلات وتم تنظيم الحسابات، وفي هذه المرحلة جاء تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) واصفاً المحاسبة في هذه المرحلة بأنها تعتبر فن التسجيل والتبويب للعمليات والأحداث ذات الطبيعة المالية و تفسير نتائج هذه العمليات و الأحداث.

وفي المرحلة الأكاديمية التي بدأت منذ بداية القرن التاسع عشر تم الاهتمام بالمحاسبة بوصفها علم من العلوم الاجتماعية وذلك لسببين رئيسيين: أولهما يتمثل في ظهور الثورة الصناعية وما صاحبها من زيادة الإنتاج والثروة مما دفع الأكاديميين إلى وضع قواعد وأسس للمحافظة على رأس المال والتفرقة بين الدخل ورأس المال، وثانيهما يتمثل في ظهور الشركات المساهمة وما نتج عنها من انفصال الإدارة عن المالكين (أصحاب رأس المال) للتعبير عن نظرية الوكالة مما أدى إلى وضع فروض تنسجم مع طبيعة نشاطات الشركات المساهمة مثل فرض الشخصية المعنوية وفرض الاستمرارية والدورية والانسجام فضلا عن تبني المبادئ المقبولة قبولا عاما مثل المقابلة والإفصاح والاعتراف.

وقد جاءت مرحلة نظم المعلومات التي تعتبر بمثابة تطور هائل في الفكر المحاسبي منذ بداية القرن العشرين، إذ ظهرت المحاسبة الإدارية والأساليب الكمية والإحصائية لتوفير بيانات تفيد الإدارة في عملية اتخاذ القرارات . وفي هذه المرحلة جاء تعريف المحاسبة من قبل جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) في عام (1970م) واصفا إياها بأنها نظام لتوفير معلومات كمية عن الوحدات الاقتصادية وأن هذه المعلومات تعد مفيدة من حيث صناعة واتخاذ القرارات.

وأخيرا جاءت المرحلة الأخيرة من مراحل تطور الفكر المحاسبي ليجري التركيز في هذه المرحلة على المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية وذلك بقياس التكلفة والعائد الاجتماعي والإفصاح عنهما لجميع الفئات المستفيدة من المعلومات المحاسبية. وقد جاء تعريف المحاسبة لجمعية المحاسبة الأمريكية في عام (1977م) بأن المحاسبة توفر معلومات تفيد في عملية اتخاذ القرارات على نحو يؤدي إلى مزيد من الرفاهية الاجتماعية . وعليه فان غالبية الدراسات المعاصرة في الفكر المحاسبي أخذت تركز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي تواجهها مختلف القطاعات، وقد استخدمت في هذه الدراسات تكنلوجيا المعلومات والأساليب والنماذج الحديثة التي تساهم في حل المشاكل التي تعاني منها الوحدات الاقتصادية المحلية والدولية.

واستنادا لما تقدم فقد تولدت فكرة إعداد مؤلف خاص يحتوي دراسات فكرية وعلمية تنبع من الواقع العلمي المعاصر للمحاسبة. تعرض هذه الدراسات المحاسبية المعاصرة مجموعة من المواضيع المتنوعة التي تعالج جملة من المشاكل التي تواجهها مختلف الوحدات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية باستخدام أساليب علمية حديثة في القياس والعرض والتحليل والإفصاح.

ومن الجدير بالإشارة إلى صاحب الملكية الفكرية لهذه الدراسات هو الباحث الرئيس والأول فقد رأى من الضرورة القصوى عرض هذه الدراسات المعاصرة في مؤلف موحد يمكن أن يساهم بشكل كبير في إثراء النظرية المحاسبية على الرغم من أن اغلب المواضيع كان قد نشر في مواقع أخرى، فضلا عن ان حقوق التأليف يمكن أن يحتفظ بها من قبل الباحث لأغراض النشر لتعم الفائدة

للباحثين والدارسين والطلبة والمهتمين في البحث العلمي والمهنة المحاسبية. نتمنى أن نكون قد وفقنا في عملنا المتواضع هذا خدمة للمسيرة العلمية في وطننا العربي.

المؤلف

2020

الفصل الأول

البيانات المحاسبية المعدلة ودورها في زيادة دلالة ومصداقية المؤشرات المالية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي[1] (بحث تطبيقي)

المخلص

يهدف البحث إلى معالجة تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد على البيانات المحاسبية التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى تجانس وحدة قياس العناصر المحاسبية بهدف زيادة فاعلية القوائم المالية في التوصل إلى مؤشرات مالية ذات دلالة ومصداقية لاستخدامها في التنبؤ بالفشل المالي .

طبق هذا البحث في احدى الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (من 2013 إلى 2015)، باستخدام أسلوب الكلفة التاريخية المعدلة، وقد اجري اختبار دلالة ومصداقية المؤشرات المالية في تحديد الوضع المالي الحقيقي للشركة من خلال تطبيق أنموذج (Altman Z-score) للتنبؤ بالفشل المالي .

توصل البحث إلى استنتاج يستند إلى إمكانية قيام الشركات بتعديل بياناتها المحاسبية باستعمال أسلوب الكلفة التاريخية المعدلة ، وان تعديل البيانات المحاسبية تبعا لهذا الأسلوب يؤدي إلى تحسين فاعلية القوائم المالية في التعبير الحقيقي عن نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي، ومن ثم التوصل إلى مؤشرات مالية ذات دلالة ومصداقية تبين الوضع المالي الفعلي للشركة .

أوصى البحث بضرورة اتباع الشركات المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية المحلية عند إعداد قوائمها المالية خلال أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار تبعا لمتطلبات الإصلاح المالي والإداري الذي يرتكز على الوضع المالي الحقيقي للشركات، الأمر الذي ينعكس إيجابا على استمرارية الشركات في مزاولة أنشطتها ودعمها للاقتصاد الوطني .

المقدمة

يعد مبدا الكلفة التاريخية من المبادئ المحاسبية الأساسية المقبولة قبولا عاما في القياس المحاسبي، وقد استخدم هذا المبدأ منذ نشوء المحاسبة وتطورها عبر مراحل من الزمن حينما كانت المحاسبة وتطبيقاتها التي تمارسها الشركات في العالم مستقرة وغير متأثرة بالظروف الاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية ، غير ان مبدا الكلفة التاريخية سرعان ما تعرض للانتقاد واحيانا للرفض من قبل المنظمات المهنية المحاسبية والمؤسسات الأكاديمية بسبب عدم صلاحيته بشكل تام للتطبيق في ظل الظروف الاقتصادية التضخمية .

إن تأدية الوظيفة المحاسبية على أساس مبدأ الكلفة التاريخية، وفي ظل اقتصاد يشكو من ارتفاع عام في الأسعار، تواجه مشكلة تضليل حقيقة العناصر الواردة في القوائم المالية ، وان هذا التضليل لا يمكن إزالته إلا باستخدام إحدى الطرائق المحاسبية الشائعة في معالجة الآثار التي يسببها الارتفاع العام بالأسعار، لذلك جاءت الدعوات إلى استبداله بطريقة تحافظ على جوهر هذا المبدأ من حيث سلامة وموضوعية التطبيق والقياس المحاسبي في زمن الأزمات المالية والاقتصادية.

([1]) **إعداد الباحثان: سعود جايد مشكور العامري، عبدالجبار علوان جبر- جامعة المثنى.**

ونظرا لملازمة ظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد في غالبية اقتصاديات دول العالم، إلى درجة أنها أصبحت صفة دائمة يعيشها الاقتصاد، وما تحمله من آثار سلبية على البيانات المحاسبية، وذلك لان المحاسبة تعتمد على ثبات وحدة النقد وأساس الكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية ، لذلك تطلب الأمر تعديل البيانات المحاسبية التاريخية التي تتمثل في عناصر كل من كشف الدخل والميزانية العمومية بغية رفع الآثار التضخمية الناتجة عن التغير في المستوى العام للأسعار لتحسين فاعليتها في التعبير الحقيقي عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة لكي تتمكن من خلالها الشركات من معرفة حقيقة تجاه نشاطاتها وتصحيح مسارها باستمرار ومن ثم تجنب الوقوع في الفشل المالي والأزمات المالية خدمة للاقتصاد الوطني.

منهجية البحث

❖ مشكلة البحث

لاتزال غالبية الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تعد قوائمها المالية على أساس الكلفة التاريخية على الرغم من إن الاقتصاد العراقي يعيش في أزمات اقتصادية وحالات عدم الاستقرار أدت إلى اتساع نطاق الشركات المهددة بالفشل المالي في ظل حالة الارتفاع في المستوى العام للأسعار التي باتت صفة دائمة يعيشها الاقتصاد منذ عقود.

ومن هنا تكمن المشكلة الأساسية في عدم قدرة القوائم المالية المعدة على أساس الكلفة التاريخية في أوقات التغير في المستوى العام للأسعار على التعبير الحقيقي عن نتيجة الإعمال وصافي المركز المالي للشركات، ولذلك يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :-

1. هل أن الشركات قادرة على تحديد نتيجة أعمالها وصافي مركزها المالي بالشكل الحقيقي في أوقات التغير في المستوى العام للأسعار دون تعديل بياناتها المحاسبية ؟
2. هل أن الشركات في العراق قادرة على تعديل قوائمها المالية الختامية للتعبير عن الحقيقة الاقتصادية لنتائج أعمالها ومراكزها المالية في ظل تغيرات الأسعار؟
3. ما مدى دلالة ومصداقية المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية التاريخية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار لكي تتجنب الشركات الوقوع في الفشل المالي والأزمات المالية ؟

❖ أهمية البحث

يعتمد مستخدمو البيانات والمعلومات المحاسبية على اختلاف أنواعهم (سواء كانوا من داخل الشركة أو من خارجها) على المخرجات النهائية التي تتمثل بالقوائم المالية الختامية في جميع القرارات ذات الصلة بالشركة، وهذا يتطلب ان تكون تلك القوائم ذات فاعلية في التعبير عن نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي . وبذلك تكمن أهمية البحث في الآتي :-

1. يساعد تطبيق الأساليب المحاسبية الخاصة بتعديل البيانات المحاسبية التاريخية، في حالات الارتفاع في المستوى العام للأسعار، في تحديد نتائج أعمال الشركات ومراكزها المالية بالشكل الحقيقي.
2. تكون المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المعدلة على درجة عالية من المصداقية لاحتسابها على أساس عناصر محاسبية متجانسة القيمة .
3. تكون المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المعدلة في حالات الارتفاع في المستوى العام للأسعار اكثر ملائمة وموضوعية تساعد الفئات المستعملة لها في اتخاذ القرارات المناسبة .

❖ **هدف البحث**

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

1. تسليط الضوء على ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار ومعالجة آثارها السلبية على القوائم المالية .
2. بيان مدى قدرة البيانات المحاسبية المعدلة على أساس المستوى العام للأسعار في تحديد نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركات بالشكل الحقيقي .
3. مساعدة الشركات على مواجهة الآثار السلبية لحالات الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وحثها على تطبيق المعايير ذات العلاقة في تعديل البيانات المحاسبية لما لها من مردود إيجابي في تحديد نتيجة أعمالها ومركزها المالي بشكل اكثر واقعية .
4. مساعدة الإداريين والمحللين الماليين في التوصل إلى مؤشرات مالية ذات دلالة ومصداقية .
5. تطبيق أنموذج Altman Z-score للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية.

❖ **فرضيات البحث**

في ضوء عرض المشاكل المطروحة تم صياغة الفرضيتين الرئيستين الآتيتين:-

1- الفرضية الرئيسة الاولى

H0 : لا يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار الى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية على بيان نتائج الأعمال والمراكز المالية للشركات بالشكل الحقيقي.

H1 : يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار الى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية على بيان نتائج الأعمال والمراكز المالية للشركات بالشكل الحقيقي.

وتقسم هذه الفرضية الى الفرضيتين الآتيتين :

1-1- الفرضية الفرعية الأولى

H0 : لا يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار إلى تحسين فاعلية كشف العمليات الجارية في التعبير الحقيقي عن نتيجة أعمال الشركة.

H1 : يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار إلى تحسين فاعلية كشف العمليات الجارية في التعبير الحقيقي عن نتيجة أعمال الشركة.

1-2- الفرضية الفرعية الثانية

H0 : لا يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار إلى تحسين فاعلية قائمة الميزانية العمومية في التعبير الحقيقي عن المركز المالي للشركة .

H1 : يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار إلى تحسين فاعلية قائمة الميزانية العمومية في التعبير الحقيقي عن المركز المالي للشركة .

2- الفرضية الرئيسة الثانية

H0 : لا يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار إلى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية على دلالة ومصداقية المؤشرات المالية المستخرجة من خلال تطبيق أنموذج Altman Z-score للتنبؤ بالفشل المالي.

H1 : يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار إلى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية على دلالة ومصداقية المؤشرات المالية المستخرجة من خلال تطبيق أنموذج Altman Z-score للتنبؤ بالفشل المالي.

❖ **مجتمع وعينة البحث**

يتمثل مجتمع البحث في الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق، أما عينة البحث فقد اختار الباحثان الشركة العراقية للأعمال الهندسية - بغداد (ش.م- مختلطة) وللمدة من (2013 م الى 2015 م) .

المبحث الاول
البيانات المحاسبية المعدلة
والتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية

تتأثر البيانات المحاسبية التاريخية باستمرار بالظروف الاقتصادية وخصوصا ظروف التغيرات في الأسعار وتصبح غير ملائمة للقياس المحاسبي وتؤدي إلى نتيجة مضللة، فالبيانات غير الدقيقة وغير الكاملة تضر بالنظام المحاسبي وتحد من قدرته على إنتاج مخرجات محاسبية ذات قيمة معلوماتية يعتمد عليها في اتخاذ الكثير من القرارات الداخلية والخارجية ، لذلك يجب إعادة النظر في البيانات المحاسبية التاريخية تبعا للمؤثرات الخارجية ذات التأثير السلبي عن طريق اتباع احد الأساليب المحاسبية البديلة للقياس المحاسبي المبني على أساس الكلفة التاريخية، وبالتالي تتحول الى بيانات محاسبية تاريخية معدلة على أساس التغيرات الحاصلة في الأسعار، يمكن الاعتماد عليها في إظهار نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي بشكل حقيقي في ظل تلك الظروف.

أولا: البيانات المحاسبية المعدلة

تقتضي الآثار الوخيمة التي تنشأ وقت الارتفاع في مستوى الأسعار إجراء التعديلات اللازمة للبيانات المحاسبية المعدة على أساس الكلفة التاريخية لغرض الوصول إلى قياس نتائج أعمال الشركات ومراكزها المالية بصورة تعبر تعبيرا حقيقيا عن الواقع الحالي ، لذلك لا بد من التركيز على أهمية تعديل البيانات المحاسبية .

1- أهمية وأهداف تعديل البيانات المحاسبية

تنطلق أهمية تعديل البيانات المحاسبية من إعطاء صورة حقيقية للمعلومات المحاسبية المعدة في أوقات الارتفاع في مستوى الأسعار والمقدمة إلى الجهات المستخدمة لها في عملية اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية المناسبة.

فقد أشار(العامري ،2006: 15) إلى انه تزداد أهمية تعديل البيانات المحاسبية في أوقات الارتفاع العام للأسعار بغية تحقيق العديد من الأهداف والتي يمكن تلخيصها بالآتي :-

1. تحديد الأرباح بالشكل الحقيقي وتقييم المركز المالي للشركة أو القيمة الحالية للشركة.

2. تجنب دفع الضرائب على أرباح صورية لم تحققها الشركة أصلا ، أثر تغير الأسعار وانخفاض القوة الشرائية في الكشوفات المالية .
3. اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف والخطط المستقبلية ، والرقابة الإدارية .

ويضيف (وادي ،2006: 79) نقلا عن (الهلالي ،1987: 165) الأهداف الآتية المرجوة من تعديل البيانات المحاسبية :-

1. سهولة إجراء المقارنات بين الشركات المتماثلة .
2. إظهار الكفاءة الحقيقية للعملية الإدارية .
3. صعوبة تلاعب الإدارة في الأرباح المتحققة خلال الفترة .
4. فصل أرباح التشغيل الجارية عن أرباح الحيازة الزمنية .
5. إظهار المركز المالي الحقيقي للشركة .

يرى الباحثان ان لتعديل البيانات المحاسبية أهمية كبيرة يجب ان تحظى باهتمام كافة الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية ، لان عدم تعديل البيانات المحاسبية وقت الارتفاع في المستوى العام للأسعار يضلل نتائج القياس ولا يمكن معرفة الوضع المالي الحقيقي للشركة ، فقد يبين القياس ان هنالك أرباح بمقدار معين قد تقوم الشركة بتوزيعه كحصص للمساهمين بعد دفع الضريبة عليها ولكنها في الحقيقة أرباح صورية لأنها بنيت على بيانات مالية غير معدلة ، ففي هذه الحالة تكون جزء من التوزيعات من راس المال ، مما يؤدي الى تآكل راس المال وتكون الشركة متجه الى الوقوع في فشل مالي قد يؤدي بها الى الإفلاس ثم التصفية .

2- <u>ادوات تعديل البيانات المحاسبية</u>

يتم قياس تغيرات الأسعار عن طريق رصد التغيرات التي تحدث في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات على اختلاف أنواعها للتوصل الى مؤشر لقياس التغيرات في الأسعار، وبهدف مقارنة الأسعار او الكميات لسلعة معينة يحتاج إلى أداة لقياس التغيرات التي حصلت للأسعار والكميات في الفترة الحالية قياسا بالفترات السابقة وهذه الأداة هي الأرقام القياسية. ويتمثل الرقم القياسي للأسعار في العلاقة بين متوسط مجموعة من السلع والخدمات في فترات متعاقبة ومتوسط سعر نفس المجموعة من السلع والخدمات في تاريخ معين يسمى سنة الأساس .

تجدر الإشارة إلى ان هنالك طرائق عديدة لاحتساب الأرقام القياسية الشائعة الاستعمال كالرقم القياسي لأسعار لاسبيرز (Laspeyers) والرقم القياسي لأسعار باش (Paasche) والرقم القياسي لأسعار فيشر(Fisher) بالإضافة إلى الرقم القياسي لأسعار الوزن الثابت (كاظم ، 2011: 104- 105).

علاوة على ما تقدم فان هنالك مجموعة من الأرقام القياسية العامة للأسعار التي لها علاقة بتغيرات الأسعار يمكن تحديدها بالآتي:-

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك : يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقارنة تكاليف المعيشة من فترة إلى أخرى ومن مكان الى أخر وتحديد أجور العمال وإعادة احتسابها وتعديلها وفقا لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، كذلك يستعمل هذا الرقم القياسي كمقياس للتغيرات في القدرة الشرائية لوحدة النقد ، ويعد من اهم المؤشرات لقياس التغير في الأسعار لما له من ارتباط بالحياة اليومية للفرد (الخريشة ،2010: 11) .

2- الرقم القياسي لأسعار الجملة : يرتبط مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة بمعدل التغير في مجموعة من السلع يتم التعامل بها في سوق معينة ، ويستعمل هذا المؤشر من قبل الاقتصاديين والخبراء لتقييم وتحليل وتطوير اتجاهات الأسعار وكمؤشر لقياس تأثير التضخم في الاقتصاد الكلي ، ويقيس هذا المؤشر مجموعة السلع التي يتعامل بها في سوق الجملة حصرا .

3- الرقم القياسي للأسعار ذات العلاقة بإجمالي الناتج القومي : يتمثل مخفض السعر الضمني للناتج القومي الإجمالي بالمتوسط المرجح لأسعار جميع السلع والخدمات التي يتم تبادلها في القطاعات الاقتصادية ، ويعد مؤشرا هاما لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار ، ويعتبر من المقاييس الدقيقة لأنه يمثل أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي (الجبوري ، 2002: 51) .

يؤيد الباحثان ما أشار اليه بلقاوي (2009) بان ورقة عمل مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) " محاسبة الدولار الثابت " قد اختارت مؤشر سعر المستهلك بوصفه مؤشر عن القدرة الشرائية في تعديل البيانات المحاسبية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار لان احتسابه يتم شهريا ويشمل كافة المستهلكين(بلقاوي ، 2009 : 355)، فضلا عن سهولة الحصول على الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأنه يصدر عن جهة رسمية متمثلة بوزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، ولهذا سيعتمد الباحثان على مؤشر أسعار المستهلك في تعديل البيانات المحاسبية .

3 - <u>أساليب القياس المحاسبية البديلة عن الكلفة التاريخية</u>

هنالك اكثر من أسلوب لتعديل البيانات المحاسبية المعدة على أساس الكلفة التاريخية في ظل التغيرات في مستويات الأسعار مثل أسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة)، وأسلوب الكلفة الجارية على أساس الكلفة الاستبدالية عند اعتماد الأسعار الحالية للمدخلات (أسعار الشراء) وصافي القيمة البيعية عند اعتماد الأسعار الحالية للمخرجات (أسعار البيع)، بالإضافة إلى أسلوب القيمة الحالية عن طرق احتساب القيمة الاقتصادية للأصول. ولكن الباحثان اعتمدا على أسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) في تعديل البيانات المحاسبية .

يتم بموجب أسلوب القوة الشرائية العامة تعديل البيانات المحاسبية على أساس أنموذج محاسبة القوة الشرائية العامة (محاسبة المستوى العام للأسعار) والتي تعرف أحيانا بالكلفة التاريخية المعدلة ، ويقوم هذا الأسلوب على أساس ان قيمة الأصل تتكون من خلال قيمته التاريخية الحالية، ويتم التعبير عن عناصر كشف الدخل والميزانية العمومية بوحدات نقدية ذات قوة شرائية في تاريخ إعداد القوائم المالية (العامري ، 2006: 214).

وأشار(الفضل وآخرون ، 2002: 19) إلى انه يتعين التمييز بين ثلاثة مستويات لتغيرات الأسعار لتجنب الخلط بينها عند القيام بتعديل البيانات المحاسبية وهي كالآتي :-

1- **التغير في المستوى العام للأسعار** : يشير إلى التغير في أسعار كافة السلع والخدمات في الاقتصاد والتي تقابلها التغير في القدرة الشرائية العامة لوحدة النقد ، ويتم قياس التغير في المستوى العام للأسعار باستعمال الأرقام القياسية العامة لما لها من قدرة على عكس التغيرات في أسعار السلع والخدمات .
2- **التغير في المستوى الخاص للأسعار** : يمثل التغير في سعر سلعة او خدمة معينة وفي سوق معينة ، ويتم قياس التغير في المستوى الخاص للأسعار باستعمال الأرقام القياسية الخاصة .
3- **التغير في المستوى النسبي للأسعار:** يمثل الفرق بين التغير في المستوى العام للأسعار والتغير في المستوى الخاص للأسعار ، فهو يشير إلى ذلك الجزء الباقي من التغير في المستوى الخاص للأسعار بعد الغاء تأثير التغير في المستوى العام للأسعار ، (بلقاوي ، 2009: 380).

ويذكر(العامري ،2006: 214) أن أسلوب القوة الشرائية العامة (التكلفة التاريخية المعدلة) يتم بموجبه تعديل البيانات المحاسبية باستعمال الأرقام القياسية العامة، ويقوم هذا النوع من التعديل

على نفس الإجراءات المحاسبية المتعارف عليها فيما عدا الاعتراف بالتغيرات التي تطرا على القوة الشرائية للنقود.

4- اجراءات تعديل البيانات المحاسبية

يتعين اتباع الإجراءات الآتية عند تعديل البيانات المحاسبية التاريخية بوحدات نقدية ذات قوة شرائية عامة:- (جبل وآخرون ،2009: 312).

1- توفير مجموعة كاملة من القوائم المالية لتعديل بياناتها التاريخية.
2- أرقام قياسية عامة تغطي الفترة الزمنية لأقدم بند في القوائم المالية إلى أخر بند، وهنالك اختيارين هما رقم قياسي على مستوى الاقتصاد القومي يمثل كافة السلع والخدمات التي يتم التعامل بها ، ورقم قياسي على مستوى الشركة يمثل كافة السلع والخدمات التي تتعامل فيها الشركة.
3- تحديد البنود النقدية والبنود غير النقدية في القوائم المالية.
4- تعديل البنود غير النقدية باستعمال الأرقام القياسية .
5- احتساب مكاسب وخسائر المستوى العام للأسعار الناجمة عن الاحتفاظ بالبنود النقدية.

وقد ذكر(Yaniv 2011: 7) أن أسلوب القوة الشرائية العامة يتطلب عند تعديل البيانات المحاسبية التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية، إذ يقصد بالعناصر النقدية العناصر التي تبقى مبالغها ثابتة متجاهلة التغير في مستويات الأسعار، فهي بذلك ثابتة من حيث كمية النقد المستحقة ولكنها غير ثابتة من حيث قوتها الشرائية ، وتتمثل بالموجودات النقدية كحساب النقدية والمدينون وأوراق القبض، والمطلوبات النقدية كالدائنون وأوراق الدفع .

وأشار(الجبوري ، 2002 : 59) إلى ان خسائر القوة الشرائية تتحقق من امتلاك الشركة عناصر نقدية (تفوق الموجودات النقدية على المطلوبات النقدية) خلال فترات الارتفاع العام للأسعار، بينما تتحقق المكاسب نتيجة لتفوق المطلوبات النقدية على الموجودات النقدية .

أما العناصر غير النقدية فهي العناصر التي لا تمثل قيمتها عدد ثابت من وحدات النقود، إذ تتأثر مبالغها بالتغيرات في مستويات الأسعار أي تختلف تبعا لاختلاف مستوى الأسعار، ومن أمثلتها الموجودات الثابتة والمخزون السلعي ومكونات حقوق الملكية (نور الدين ، 2013: 10).

يمكن القول أن الطريقة الملائمة للتعديل تتمثل في القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) لأنها تختص بشكل واسع في تعديل تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ولبساطة وسهولة تطبيقها وتوفر مؤشرات الأسعار التي تعتمد عليها في التعديل وهو (مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك) .

5 - دلالة ومصداقية المؤشرات المالية

ان إعداد القوائم المالية تبعا لمبدأ الكلفة التاريخية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تضليل البيانات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم المالية ، ويصبح الاعتماد على مؤشرات قياس مالية مشتقة من تلك البيانات المحاسبية التاريخية غير سليم وغير فعال مما يؤثر على مصداقية وموضوعية تلك المؤشرات .

تتطلب عملية قياس أي مؤشر مالي لأي من العناصر المحاسبية الى تجانس تلك العناصر من حيث وحدة القياس النقدية فالمؤشرات المالية هي علاقة بين بسط ومقام، وقيم كل من البسط والمقام مكونة من البيانات المحاسبية المعروضة في كشف الدخل وقائمة المركز المالي ، ولغرض المحافظة على دلالة ومصداقية المؤشرات المالية يجب عدم الإخلال بمكونات البسط او مكونات المقام (Kieso et.al.، 12 : 2000) ، فعلى سبيل المثال عند احتساب معدل دوران الموجودات لفترة معينة فانه يحتسب من خلال حاصل قسمة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات، فالمبيعات يتم التعبير عنها

بقيمة تعكس الأسعار الجارية لنفس الفترة بينما مجموع الموجودات يتضمن قيم موجودات ثابتة مستثمرة منذ سنوات سابقة تختلف أسعارها عن أسعار فترة احتساب المؤشرات المالية، وبذلك فإن معدل دوران الموجودات لا يمثل مؤشر جيد يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرار، كذلك الحال بالنسبة إلى مؤشرات الربحية فان صافي الربح يدخل في احتسابه عناصر محاسبية مختلفة مثل قسط الاندثار السنوي الذي يتم احتسابه بأسعار تاريخية او تقييم المخزون واحتساب كلفة البضاعة المباعة بأسعار تاريخية سابقة مما اثر على احتساب صافي الربح ، وبالتالي تكون المؤشرات المالية ليس بالمستوى المطلوب ولا يمكن الاعتماد عليها لغرض التحليل ، لذلك يتطلب الأمر تعديل عناصر كشف الدخل والميزانية العمومية للتوصل الى صافي ربح ومركز مالي يأخذ بعين الاعتبار اثر التغير في مستوى الأسعار (التميمي ، 2010 : 140) .

لذلك يرى الباحثان أن أي مؤشر مالي مشتق من القوائم المالية التاريخية في الأوقات التضخمية يكون صافي الربح او المخزون السلعي أو الموجودات الثابتة طرفا فيه لا يصلح للحكم على كفاءة أداء الشركة ولا يتناسب استخدامه في تحليل القوائم المالية لغرض تحديد الوضع المالي في الشركات .

ثالثا: الفشل المالي

يتناول هذا الموضوع الفشل المالي من حيث المفهوم والأهمية واكتشافه ، فضلا عن الانموذج المستخدم في التنبؤ به من قبل الشركات الصناعية.

1- مفهوم الفشل المالي

بدأ الفشل المالي بمفاهيم عدة قد تختلف باختلاف المعايير المحددة لها سواء كانت معايير اقتصادية ، مالية او قانونية ، لكنها غالبا ما تعطي المعنى ذاته للفشل المالي كالتعثر المالي ، العسر المالي ، والإفلاس المالي ، ولكنها قد تكون مختلفة التواريخ والقيم (القريشي ،2012: 28) ، وكل من هذه المفاهيم بما فيها الفشل المالي تعتبر المراحل التي يمر بها الانحدار المالي الذي يشير إلى انعدام قدرة الموارد المالية المتاحة للشركة على الإيفاء بمتطلبات استمرارية نشاطها وتصبح فيه الإيرادات والتدفقات النقدية للشركة منخفضة جدا مما يوقعها في خسائر مالية متتالية تؤدي الى انهيارها وإغلاقها (الحمداني والقطان ،2013: 452).

يعرف الفشل المالي بأنه عدم قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها، ويعتبر Beaver أول من استخدم هذا التعبير عام 1966 وذكر بأن الشركة فشلت عند حدوث الإفلاس ، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها، أو عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم ، كما استخدم مصطلح الفشل المالي من قبل الباحث جون ارجنتيفي عام 1986، إذ عرفه بأنه " العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث العسر المالي" (عماري ، 2015: 40).

قد يكون الفشل المالي على شكل إعسار أو إفلاس ، فالإعسار يعني أن الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الحالية في وقت استحقاقها ، والذي يحدث عندما تتجاوز المطلوبات المتداولة للأصول المتداولة، ومن ناحية أخرى فأن الإفلاس يحدث عندما تتجاوز المطلوبات المتداولة للشركة قيمة أصولها (Sulub،174: 2014).

من خلال ما تقدم يمكن تعريف الفشل المالي على انه عدم قدرة إدارة الشركة على العمل بكفاءة مالية ينتج عنه عجز مالي يتمثل بعدم القدرة على تسديد الالتزامات في تاريخ استحقاقها بسبب النقص في السيولة والخسائر المتراكمة ، أو عجز اقتصادي ناتج عن عدم قدرة الإيرادات على تغطية المصروفات.

2- الكشف المبكر عن الفشل المالي

تعد عملية الكشف المبكر عن الفشل المالي عن طريق استخدام نماذج التنبؤ من العمليات ذات الأهمية البالغة بالنسبة لمختلف الجهات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالشركة مثل المصارف والمستثمرين والجهات الحكومية وإدارات الشركات المتعثرة نفسها (Altman& other2014 :2)، وعلى النحو الآتي :-

1. تعتبر المصارف أن النشاط المصرفي هو المزود الرئيسي للتمويل فهو بحاجة للتقليل من مستوى القروض المتعثرة وتحقيق اقصى قدر ممكن من الأرباح على النشاط الائتماني .
2. يحتاج المستثمرين إلى أدوات موثوقة لاختيار محفظتهم الاستثمارية لان الضائقة المالية للشركات تضر بعوائد المستثمرين، ومن خلال التعرف على الوضع المالي للشركة يمكنهم اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل المتاحة.
3. يساعد الكشف المبكر الجهات الحكومية في وظيفتها الرقابية على الشركات حرصا منها على دعم وتنمية الاقتصاد الوطني .
4. تحتاج إدارة الشركات إلى معرفة وضعها المالي لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ الشركة في الوقت المناسب لضمان استمراريتها وجذب المستثمرين للاستثمار فيها .

3- أنموذج التنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية

هنالك العديد من نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الشركات التي اختبرها واستعملها الباحثين وحققت نسب عالية في التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة، ومن اشهر هذه النماذج استعمالاً في اكتشاف الفشل المالي في الشركات الصناعية هو أنموذج(Altman Z-score).

يذكر (Sulub،174: 2014) نقلا عن (Alareeni & Branson 2013) أن معظم نماذج التنبؤ بالفشل المالي واكتشافه تم اختبارها في الدول المتقدمة مثل (الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية)، ومن بين النماذج الأكثر شيوعا هو أنموذج(Altman Z-score) الذي استعمل في بناء الأنموذج أسلوب إحصائي تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل سمي بأسلوب (التحليل التمييزي) (Multiple Discriminant Analysis) ، ويمكن هذا الأسلوب من استنتاج علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات هي الأفضل في التمييز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة .

تم بناء أنموذج(Altman Z-score) باستعمال تحليل التمايز المتعدد من خلال تحديد مجموعة شركات مكونة من (66) شركة قسمت إلى مجموعتين (33) شركة فاشلة و (33) شركة ناجحة ، واحتساب (22) نسبة من واقع التقارير المالية للشركات الصناعية حصل من خلالها على الصيغة المعروفة باسم أنموذج (Z- SCORE) والذي يمثل مزيج من خمسة مؤشرات مالية ومعامل الوزن، واستندت المؤشرات المالية التي اختبرت لبناء هذا الأنموذج على بيانات كشف الدخل والميزانية العمومية، ويستعمل هذا الأنموذج في للشركات الصناعية المدرجة في سوق المال أي الشركات التي يكون تداولها معلن وحسب الصيغة الآتية : (Kassar & Soileau,2014 :147).

$$Z = 0.012\ X1 + 0.014X2 + 0.033X3 + 0.006X4 + 0.01X\ 5$$

Z = مجموع مؤشرات مالية خمسة مختلفة (X1,X2,X3,X4,X5) ولكل منها معامل وزن مختلف عن الآخر، وفيما يأتي توضيح لهذه المؤشرات:-

X1 = راس المال العامل / إجمالي الموجودات: يعد هذا المؤشر بمثابة مقياس لصافي الموجودات السائلة ، أي مقياس لراس المال العامل الذي يمثل مجموع الموجودات المتداولة إلى راس مال الشركة الإجمالي (الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة) من خلال بيان نسبة حجم راس المال العامل من إجمالي الموجودات، ويمثل ارتفاع هذا المؤشر نتيجة جيدة لأداء الشركة (Altman & other, 2014 :4) .

X2 = الأرباح المحتجزة / إجمالي الموجودات : يقيس هذا المؤشر حجم الأرباح المتراكمة إلى إجمالي الموجودات والتي تمثل نسبة المبالغ المعاد استثمارها ، ويبين هذا المؤشر مدى المنفعة التي تقدمها موجودات الشركة من خلال الأرباح التي تحصل عليها (Velavan, 2011 :61) .

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات: يبين هذا المؤشر القدرة الإنتاجية الحقيقية او ربحية أصول الشركة ، وهو يعكس القدرة على الكسب من الأصول، إذ أن وجود الشركة يعتمد على قدرتها على الكسب من موجوداتها (Altman, 2006 :242).

X4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي للمطلوبات: يشير هذا المؤشر إلى قدرة حقوق المساهمين على تغطية ما بذمة الشركة من مطلوبات ،وتمثل قياس من حيث القيمة السوقية للاسهم بالإضافة إلى الديون ، ويساعد هذا القياس بيان كم من الموجودات المتاحة للاستثمار يمكن ان تتدهور قبل أن تتجاوز المطلوبات على الموجودات وتذهب الشركة إلى الإفلاس .

X5 = المبيعات / إجمالي الموجودات: يعتبر هذا المؤشر معيار مالي للمبيعات وهي احد مقاييس قابلية الإدارة في التعامل مع الظروف التنافسية ، ويقيس هذا المؤشر قابلية المبيعات على توليد موجودات الشركة وقدرة الموجودات على توليدها للأرباح من خلال المبيعات التي تحققها الشركة.

المبحث الثاني

تطبيق أسلوب تعديل البيانات المحاسبية
وقياس المؤشرات المالية للتنبؤ بالفشل المالي

يتضمن هذا المبحث تطبيق أسلوب تعديل البيانات المحاسبية في كشف العمليات الجارية وقائمة الميزانية العمومية من الكلفة التاريخية إلى الكلفة التاريخية المعدلة باستعمال مؤشرات الأرقام القياسية (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) وحسب طريقة القوة الشرائية العامة للشركة عينة البحث (الشركة العراقية للأعمال الهندسية - بغداد)، للمدة من 2013 الى 2015 ومن ثم قياس المؤشرات المالية ذات الدلالة والمصداقية من خلال تطبيق أنموذج (Altman Z-score).

اولا : وصف الشركة عينة البحث

تأسست الشركة في عام 1985 تحت أسم شركة المعجنات العراقية – مساهمة مختلطة بموجب قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983 برأسمال اسمي قدره (8) ثمانية ملايين دينار مقسمة الى ثمانية ملاين سهم ، تم تغيير اسم ونشاط الشركة في عام 1988 لتصبح الشركة العراقية للصناعات الهندسية – المساهمة المختلطة ، أدرجت في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 8 / 7 / 2004 وبرأسمال في تاريخ الإدراج قدره (240) مئتان وأربعون مليون دينار ، بلغ راس المال المدرج في تاريخ 31 / 12 / 2015 بمقدار (1500) مليار وخمسمائة مليون دينار، تعتمد الشركة على النظام المحاسبي الموحد في جميع أعمالها المحاسبية والمالية، إذ ان جميع الكشوفات والقوائم المالية تعد بموجب هذا النظام مثل (كشف العمليات الجارية ، الميزانية العمومية ، كشف التدفقات النقدية) .

الأهداف الخاصة للشركة: تهدف الشركة إلى تحسين نوعية المنتوج من المواد الاحتكاكية والإنشائية والكهربائية لتضاهي المنتجات الأجنبية ، وتسعى إلى التغلب على معوقات العمل

والتسويق في مواقع الشركة ، من خلال إجراء الدراسات التي تؤدي الى تحسين وزيادة أداء الشركة .

الأهداف العامة للشركة: تهدف الشركة الى المساهمة في دعم وتطوير الحركة الصناعية في العراق وتعزيز الاقتصاد الوطني ضمن أهداف خطة التنمية ومستلزمات خطة البناء من خلال إنتاج المواد الاحتكاكية والإنشائية والكهربائية وسد احتياجات البلد .

ثانيا: تعديل البيانات المحاسبية التاريخية واختبار الفرضية الرئيسة الاولى

لغرض الأخذ بنظر الاعتبار اثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على البيانات المحاسبية التاريخية يجب تعديل كافة بنود القوائم المالية (كشف العمليات الجارية والميزانية العمومية) للشركة عينة البحث طيلة مدة البحث (2013- 2015) ، ولإجراء عملية التعديل يجب التمييز بين البنود النقدية والبنود غير النقدية ، إذ سيتم احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية للبنود النقدية وتعديل البنود غير النقدية . ولتنفيذ خطوات عملية تعديل البيانات المحاسبية من الكلفة التاريخية الى الكلفة التاريخية المعدلة قام الباحثان بإعداد الجداول الآتية :-

❖ كانت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك الشهرية كما في الجدول الآتي :-

جدول (1) الأرقام القياسية لأسعار المستهلك الشهرية للمدة (2012- 2015)

سنة الاساس (2007 = 100)

الشهر / السنة	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	ايلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	كانون الاول
2012	137.5	138.4	140.8	142.4	140.6	137.7	138.1	141.9	142.3	140.6	140.5	140.5
2013	141.3	141.4	142.6	144.1	142.2	140.9	141.5	142.0	142.7	145.0	144.3	144.9
2014	147.0	145.7	145.5	146.2	144.2	144.1	144.8	145.9	145.7	146.3	148.6	147.2
2015	146.6	146.2	145.8	147.0	146.6	147.2	148.6	149.7	148.8	148.6	150.1	150.6

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء/ قسم الأرقام القياسية

ومن خلال الجدول (1) أعلاه تم احتساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في بداية ونهاية كل عام من الأعوام موضع البحث فضلا عن متوسط الرقم القياسي لذلك العام وكالآتي :-

جدول (2) الأرقام القياسية (بداية ونهاية السنة ومتوسط الرقم القياسي)

سنة الاساس (2007 = 100)

السنة	الرقم القياسي في بداية العام	متوسط الرقم القياسي خلال العام	الرقم القياسي في نهاية العام
2013	140.9	142.7	145.9
2014	145.9	145.9	146.8
2015	146.8	148.0	150.3

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء / قسم الأرقام القياسية

بعد تطبيق إجراءات تعديل الكلفة التاريخية لكل موجود من الموجودات الثابتة واندثارها للشركة عينة البحث تم التوصل الى اندثار الموجودات الثابتة السنوي المعدل لكل سنة من سنوات البحث الذي يدخل ضمن عناصر كشف العمليات الجارية المعدل كأحد مصروفات الفترة ليخفض من أرباح السنة المتحقق فيها ، بالإضافة إلى الكلفة التاريخية المعدلة والاندثار المتراكم المعدل وصولا الى القيمة الدفترية المعدلة للموجودات الثابتة في 12/31 لكل سنة من سنوات البحث التي تندرج ضمن عناصر الميزانية العمومية المعدلة ، وتم تلخيص النتائج في الجدول الآتي :-

جدول (3) كشف الموجودات الثابتة واندثارها بالكلفة التاريخية المعدلة (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

السنة	التكلفة في 1/1	الاضافات خلال	الاستبعاد خلال	التكلفة في 12/31	الاندثار المتراكم	اندثار السنة	الاستبعاد خلال	الاندثار المحول	الاندثار المتراكم	القيمة الدفترية في

		السنة	السنة		في 1/1	الحالية	السنة	الى الاحتياطي	في 12/31	12/31
2013	2095135	29718	27459	2097394	182961	78382	22846	----	238497	1858897
2014	2122562	2108	47097	2077573	241088	77190	37198	1480	279600	1797973
2015	2128095	----	1787	2126308	286364	76781	715	1586	360847	1765464

1- البنود النقدية / مكاسب وخسائر القوة الشرائية

جدول (4) مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

السنة	2013			2014			2015		
البند	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة
صافي الأصول النقدية * في 1/1	8959	145.9 / 140.9	9277	239313	146.8 / 145.9	240789	137322	150.3 / 146.8	140596
تضاف المتحصلات النقدية خلال العام									
ايرادات النشاط الجاري	855041		874215	257241		258828	131389		133430
فوائد وايجارات اراضي دائنة	7267	/ 145.9	7430	9819		9880	5808	/ 150.3	5898
	871267	142.7	890922	506373	/ 146.8 / 145.9	509497	274519	148.0	279924
تطرح المدفوعات النقدية خلال العام									
مشتريات اصول ثابتة	28700		29718	397		399	232		237
الرواتب والاجور	116053		118655	114339		115044	106058		107706
المستلزمات السلعية	51692		52851	67818		68236	80125		81370
المستلزمات الخدمية	75637	145.9	77333	63327		63718	46046	/ 150.3	46762
مشتريات بضاعة بغرض البيع	531921	140.9/	543849	127971	146.8 / 145.9/	128760	70757	146.8	71856
الضرائب والرسوم	14734		15064	4810		4840	115		117
	818737	/ 145.9	837470	378662		380997	303333	/ 150.3	308048
صافي المركز النقدي في 12/31	52530	142.7	53452	127711	/ 146.8 / 145.9	128500	(28814)	148.0	(28124)
			52530			127711			(28814)
			53452			128500			(28124)
مكاسب (خسائر) القوة الشرائية* *			(922)			(789)			(690)

* صافي المركز النقدي في 1/1 = الموجودات النقدية – المطلوبات النقدية = (المدينون + النقود) – (الدائنون)

صافي المركز النقدي في 1/1 / 2013 = (28138 + 27024) – 46203 = 8959

صافي المركز النقدي في 1/1 / 2014 = (248790 + 45761) – 55238 = 239313

صافي المركز النقدي في 1/1 / 2015 = (191241 + 9467 -) – 44452 = 137322

** مكاسب (خسائر) القوة الشرائية = صافي الرصيد النقدي التاريخي نهاية السنة - صافي الرصيد النقدي التاريخي المعدل نهاية السنة . (يعترف بكافة مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود في كشف الدخل المبني على المستوى العام للأسعار) .

اعتمادا على نتائج مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود والمعروضة في الجدول (4) اعلاه يمكن ملاحظة الآتي :-

حققت الشركة خسائر في القوة الشرائية للنقود من جراء الاحتفاظ بالنقد بمقدار (922 - ، 789 - ، 690 -) للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) على التوالي ، لان صافي الموجودات النقدية الذي كان يبلغ(55162 ، 294551 ، 181774) على التوالي ، اعلى من صافي المطلوبات النقدية التي بلغت (8959 ، 239313 ، 44452) على التوالي لذلك تحققت الخسارة ، وسيتم تحويل

خسائر القوة الشرائية الى كشف العمليات الجارية للسنوات المذكورة لتخفض من نتيجة أعمال كل سنة مالية.

2- تعديل كشف العمليات الجارية

جدول (5) كشف العمليات الجارية للسنة المنتهية في 31 / 12 (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

السنة	2013			2014			2015		
البند	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة
الايرادات الجارية									
ايراد النشاط الجاري	855041	/145.9	874215	257241	/146.8	258828	131388	/150.3	133430
فوائد وايجار اراضي دائنة	7267	142.7	7430	9818	145.9	9879	5809	148.0	5899
مجموع ايرادات النشاط الجاري	862308		881645	267059		268707	137197		139329
تنزل : المصروفات الجارية									
الرواتب والاجور	116053	/145.9	118655	114339	/146.8	115044	106058	/150.3	107706
المستلزمات السلعية	51692	142.7	52851	67818	145.9	68236	80125	148.0	81370
المستلزمات الخدمات	75637		77333	63327		63718	46046		46762
مشتريات بضاعة بغرض البيع	531921		543849	127971		128760	70757		71856
الاندثار	54498	جدول (3)	78382	52647	جدول (3)	77190	51087	جدول (3)	76781
الضرائب والرسوم	14734	/145.9	15064	4810	/146.8	4840	115	/150.3	117
		142.7			145.9			148.0	
مجموع مصروفات النشاط الجاري	844535		886134	430912		457788	354189		384592
فائض (عجز) العمليات الجارية /المرحلة الاولى	17773		(4489)	(163853)		(189081)	(216992)		(245263)
تضاف :الايرادات التحويلية الاخرى									
ايرادات الاستثمارات المالية	5041	/145.9	5154	11937	/146.8	12011	9943	/150.3	10098
الايرادات التحويلية	-----	142.7	-----	1875	145.9	1887	----	148.0	-----
الايرادات الاخرى	14704		15034	4901		4931	195		198
مجموع الايرادات التحويلية والاخرى	19745		20188	18713		18829	10138		10296
تنزل: المصروفات التحويلية والاخرى									
المصروفات التحويلية عدا (الضرائب والرسوم)	550	/145.9	562	612	/146.8	616	355	/150.3	360
المصروفات الاخرى	33869	142.7	34628	22417	145.9	22555	6713	148.0	6817
مجموع المصروفات التحويلية والاخرى	34419		35190	23029		23171	7068		7177
مكاسب(خسائر) القوة الشرائية للنقود	جدول (4)		(922)	جدول (4)		(789)	جدول (4)		(690)
فائض (عجز) العمليات الجارية /المرحلة الثانية	3099		(20413)	(168169)		(194212)	(213922)		(242834)

اعتمادا على البيانات المعروضة في كشف العمليات الجارية في جدول (5) أعلاه للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) يمكن ملاحظة الآتي :-

أ- أظهرت الأرقام المعدلة وفقاً لأسلوب القوة الشرائية العامة زيادة الاندثار السنوي المعدل عن الاندثار السنوي التاريخي ، وهذا يبين النقص في القوة الشرائية للاندثار السنوي التاريخي والذي يؤدي الى انعكاسات خطيرة على الأرباح أو الخسائر السنوية المتحققة ، وبالتالي على سلامة قرارات توزيع الأرباح ومقدار الضرائب ، وهذا يعني ان كشف

العمليات الجارية التاريخي خلال السنوات محل البحث تضمن أرباح وخسائر صورية (وهمية).

ب- يوجد فرق واضح في نتيجة العمليات الجارية للشركة بين البيانات المعدة على أساس الكلفة التاريخية والكلفة التاريخية المعدلة، ففي سنة 2013 حققت الشركة فائض العمليات الجارية بمقدار (3099) بحسب كشف العمليات الجارية للشركة والمعد على أساس الكلفة التاريخية، بينما أظهر كشف العمليات الجارية المعدل ان هنالك (عجز) في العمليات الجارية بمبلغ (20413) ، اما في السنوات (2014 ، 2015) كان عجز العمليات الجارية بمقدار (168169 ، 213922) على التوالي للبيانات التاريخية بينما ظهر العجز اعلى من ذلك خلال العامين بمقدار (194212 ، 242834) على التوالي للبيانات المعدلة ، وتبين هذه الفروقات في النتائج مقدار الأرباح والخسائر الصورية لنتيجة أعمال الشركة الناتجة من عدم الأخذ بنظر الاعتبار أثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

وبذلك تكون البيانات المحاسبية المعدلة قد عبرت عن نتيجة عمليات الشركة بالشكل الحقيقي بعد الأخذ بنظر الاعتبار اثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود .

ومن النتائج الواردة في الفقرتين (أ) ، (ب) أعلاه فأنها تؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى (1-1) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية H0 وتقبل الفرضية البديلة H1 التي مفادها **(يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار إلى تحسين فاعلية كشف العمليات الجارية في التعبير الحقيقي عن نتيجة أعمال الشركة).**

3-تعديل الميزانية العمومية

جدول (6) الميزانية العمومية كما في 31 / 12 (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

السنة	2013			2014			2015		
البند	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة
الموجودات									
الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	1281657	جدول (3)	1858897	1225372	جدول (3)	1797973	1174628	جدول (3)	1765464
الاستثمارات المالية طويلة الاجل	180336	100/145.9	26 3110	181397	100/146.8	266291	130922	100/150.3	196776
مجموع الموجودات الثابتة	1461993		2122007	1406769		2064264	1305550		1962240
الموجودات المتداولة		/145.9			/146.8				
المخزون	155951	140.9	161485	154807	145.9	155762	154582	148.0/150.3	156984
المدينون	45761	----	45761	(9467)	----	(9467)	7678	----	7678
النقود	248790	----	248790	191241	----	191241	114214	----	114214
مجموع الموجودات المتداولة	450502		456036	336581		337536	276474		278876
مجموع الموجودات	1912495		2578043	1743350		2401800	1582025		2241116
مصادر الاموال طويلة الاجل									
راس المال الاسمي والمدفوع	1500000	100/145.9	2188500	1500000	100/146.8	2202000	1500000	100/150.3	2254500
ارباح (خسائر) السنة		جدول (5)	(20413)		جدول (5)	(194212)		جدول (5)	(242834)
الاحتياطيات	357257	متمم حسابي	354718	198898	متمم حسابي	349560	37633	متمم حسابي	185058
مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل	1857257		2522805	1698898		2357348	1537633		2196724
مصادر التمويل قصيرة الاجل									
الدائنون	55238		55238	44452		44452	44392		44392

مجموع مصادر التمويل قصيرة الاجل مجموع مصادر التمويل	55238 1912495		55238 2578043	44452 1743350		44452 2401800	44392 1582025		44392 2241116

اعتمادا على البيانات المعروضة في جدول (3) وقائمة الميزانية العمومية في جدول (6) أعلاه للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) يمكن ملاحظة الآتي:-

أ- ارتفاع قيمة الموجودات الثابتة المعدلة عن قيمة الموجودات الثابتة التاريخية ، وزيادة مخصص الاندثار المعدل بصفة مستمرة عن مخصص الاندثار التاريخي ، وهذه الزيادة تمثل مقدار النقص في مخصص الاندثار التاريخي خلال فترة حيازة الشركة للموجودات الثابتة القابلة للاندثار، وبذلك تكون مخصصات الاندثار المكونة وفق أساس الكلفة التاريخية في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار منخفضة ولا تكفي للقيام بعملية الإحلال والحفاظ على القدرة الإنتاجية للشركة .

ب- ارتفاع إجمالي حقوق المساهمين وفقا لأسلوب القوة الشرائية العامة عن إجمالي حقوق المساهمين التاريخي ، ويعبر هذا الارتفاع عن النقص في إجمالي حقوق المساهمين نتيجة هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد ، والذي يشير بدوره إلى عدم قدرة الشركة في المحافظة على القوة الشرائية لراس المال عند اعتماد أساس الكلفة التاريخية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ومن النتائج الواردة في الفقرتين (أ) ، (ب) أعلاه يوضح الفروقات في الكلفة التاريخية لمجموع الموجودات ومصادر التمويل عن الكلفة التاريخية المعدلة والبالغة (665548 ، 658450 ، 659091) على التوالي ، وهذا ما يؤيد صحة الفرضية الفرعية الثانية (2-1) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية H0 وتقبل الفرضية البديلة H1 التي مفادها **(يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار إلى تحسين فاعلية قائمة الميزانية العمومية في التعبير الحقيقي عن المركز المالي للشركة)** .

من خلال ما تقدم في إثبات الفرضيتين الفرعيتين الأولى (1-1) والثانية (2-1) للشركة عينة البحث ، حول دور البيانات المحاسبية المعدلة في تحسين فاعليه كشف العمليات الجارية وقائمة الميزانية العمومية في التعبير الحقيقي عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة يحقق إثبات الفرضية الرئيسة الأولى (1) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية **H0** وتقبل الفرضية البديلة **H1** التي مفادها(**يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار الى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية على بيان نتائج الأعمال والمراكز المالية للشركات بالشكل الحقيقي).**

<u>رابعا : قياس المؤشرات المالية واختبار الفرضية الرئيسة الثانية</u>

هنالك العديد من المؤشرات المالية التي تعتمد على كشف العمليات الجارية وقائمة الميزانية العمومية في احتسابها والتوصل اليها ، منها مؤشرات بسيطة تدرس العلاقة بين عنصرين من عناصر القوائم المالية ، ومنها مؤشرات مركبة تدرس العلاقة بين اكثر من مؤشر من المؤشرات المالية ، مثل (نسب السيولة ، نسب الربحية ، نسب تقييم كفاءة النشاط ، نسب الهيكل المالي ، ونسب معدلات النمو) ، ولكن الباحثان اعتمدا في هذ البحث على المؤشرات المالية التي وردت في انموذج Altman Z-score للتنبؤ بالفشل المالي للتحقق من قدرتها على التنبؤ بالفشل المالي عند احتسابها على اساس البيانات المحاسبية المعدلة واستخدامها في تطبيق صيغة الأنموذج الآتية:-

$$Z = 0.012\ X1 + 0.014X2 + 0.033X3 + 0.006X4 + 0.01X\ 5$$

ويُبنى هذا الأنموذج على خمسة مؤشرات مالية رئيسة تتمثل في الآتي :-

جدول (7) المؤشرات المالية لأنموذج (Altman Z-score) وأوزانها

المتغيرات	المؤشرات المالية	نوع المؤشر	الوزن المؤشراتي
X1	صافي راس المال العامل / إجمالي الموجودات	مؤشر السيولة	0.012
X2	الأرباح المحتجزة / إجمالي الموجودات	يرتبط بسياسة الإدارة في توزيع الأرباح	0.014
X3	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات	مؤشر العائد على الاستثمار	0.033
X4	القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي المطلوبات	مؤشر الرفع المالي	0.006
X5	المبيعات / إجمالي الموجودات	مؤشر دوران إجمالي الموجودات	0.01

المصدر : إعداد الباحثان

وفقا لأنموذج Altman تم تحديد معيار لدالة (Z-score) للتمييز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة والذي صنف الشركات الى ثلاث فئات وكما في الجدول الآتي:-

جدول (8) معيار التمييز بين الشركة الفاشلة والشركة الناجحة لدالة (Z-score)

الفئات	القدرة على الاستمرار	قيمة دالة Z
الفئة الأولى	شركة ناجحة وقادرة على الاستمرار ولا يتوقع لها الفشل المالي	Z ≥ 2.99
الفئة الثانية	شركة أداءها ضعيف ومرشحة اكثر من غيرها إلى التعرض للفشل المالي	Z < 1.81
الفئة الثالثة	صعوبة تحديد موقف الشركة وتحتاج الى دراسة تفصيلية	2.99 > Z > 1.81

المصدر : إعداد الباحثان

ولغرض قياس المؤشرات المالية في الجدول (7) أعلاه قام الباحثان بتلخيص عناصر البيانات المحاسبية المعدلة من الجدولين (5 و 6) المكونة لبسط ومقام كل من تلك المؤشرات في الجدول الآتي:-

جدول (9) عناصر البيانات المحاسبية التاريخية المعدلة (المبالغ بالدينار العراقي مقسومة على 1000)

السنة	مجموع الموجودات المتداولة	مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات المتداولة	راس المال العامل	القيمة السوقية لحقوق المساهمين	مجموع المطلوبات	صافي المبيعات (ايراد النشاط الجاري)	الأرباح قبل الفوائد والضرائب	الأرباح المحتجزة
2013	456036	2578042	55238	400798	2522805	55238	874215	(5349)	354718
2014	337535	2401800	44452	293083	2357348	44452	25882 8	189372) (	194212) (
2015	278876	2241116	44392	234484	2196724	44392	133430	242717) (	242834) (

وعند احتساب المؤشرات المالية على أساس البيانات المحاسبية المعدلة في جدول (9) تم التوصل الى النتائج الملخصة في الجدول الآتي :-

جدول (10) نسبة المؤشرات المالية التابعة للمتغيرات (X1، X2، X3، X4، X5)

السنة	X1	X2	X3	X4	X5
2013	0.155	0.138	(0.002)	46	0.339
2014	0.122	(0.080)	(0.078)	53	0.107
2015	0.104	(0.108)	(0.108)	49	0.059

استنادا إلى النتائج الظاهرة في الجدول (10) أعلاه يمكن ملاحظة الآتي:-

1- إن قيمة المتغير (X1) والذي يمثل راس المال العامل الى إجمالي الموجودات للسنوات (2013، 2014 ، 2015) كانت في انخفاض مستمر، إذ بلغت (0.155، 0.122، 0.104) على التوالي، ان الانخفاض المستمر لراس المال العامل خلال سنوات البحث والذي بلغ (400798 ، 293083 ، 234484) على التوالي يعكس عدم كفاءة اداء الشركة في توفير السيولة الكافية ومؤشر على ان الشركة تحقق خسائر متتالية .

2- كانت قيمة المتغير (X2) والذي يمثل الأرباح المحتجزة الى إجمالي الموجودات موجبة في سنة (2013) إذ بلغت (0.129) ثم أخذت بالانخفاض الى ان أصبحت قيمته سالبة للسنوات (2014 ، 2015) إذ بلغت (0.080 - ، 0.108 -) على التوالي ، وذلك بسبب وجود عجر متراكم لدى الشركة ناتج من الخسائر المتحققة للسنتين الأخيرتين والبالغة (194308 - ، 242837 -) على التوالي .

3- كانت قيمة المتغير (X3) والذي يمثل الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى أجمالي الموجودات سالبة للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) إذ بلغت (0.002 - ، 0.078 - ، 0.108 -) على التوالي ، ومن الملاحظ ان المؤشرات كانت في انخفاض مستمر بسبب تعرض الشركة الى خسائر متتالية (عجز) والتي بلغت (6480 - ، 189468 - ، 2427720 -) على التوالي .

4- كانت قيمة المتغير (X4)، والذي يمثل القيمة السوقية لحقوق المساهمين الى إجمالي المطلوبات وللسنوات (2013 ، 2014 ، 2015)، قد بلغت (46 ، 53 ، 49) على التوالي ،إذ بلغت القيمة السوقية لحقوق المساهمين لسنوات البحث (2522805 ، 2357348 ، 2196724) على التوالي تقابلها إجمالي مطلوبات بقيمة (55238 ، 44452 ، 44392) .

5- كانت قيمة المتغير (X5) والذي يمثل المبيعات الى إجمالي الموجودات موجبة في السنوات (2013، 2014 ، 2015)، إذ بلغت (0.339 ، 0.107 ، 0.059) على التوالي، ولكنها بانحدار تدريجي نتيجة الى انخفاض المبيعات قياسا بموجودات الشركة إذ بلغت المبيعات (874215 ، 258828 ، 133430) مما يدل على عدم كفاءة أداء الشركة في استغلال موجوداتها لتحقيق مبيعات عالية .

وعند تطبيق الصيغة الرياضية لأنموذج Altman Z-score باستخدام المؤشرات المالية في الجدول (10) تم الحصول على النتائج الملخصة في الجدول الآتي :-

جدول (11) نتائج المتغيرات (X1، X2، X3، X4، X5) وقيمة Z

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	قيمة Z
2013	0.0018	0.0019	(0.00006)	0.28	0.0033	0.29
2014	0.0014	(0.0011)	(0.0025)	0.32	0.001	0.31
2015	0.0012	(0.0015)	(0.0035)	0.30	0.0005	0.30

استنادا الى النتائج الظاهرة في الجدول (11) أعلاه يمكن ملاحظة الآتي:-

بلغت قيمة Z (0.29 ، 0.31 ، 0.30) على التوالي ، ومن خلال مقارنة قيمة (Z) المحسوبة في الجدول (11) أعلاه بمعيار دالة (Z-score) للتمييز بين الشركات الناجحة والفاشلة في الجدول (8) تبين أن الشركة واقعة ضمن الفئة الثانية (Z < 1.81) والذي يشير إلى ان احتمالية الفشل المالي لهذه الشركة مؤكدة ،إذ ان قيمة (Z) لسنوات البحث اقل بكثير من (1.81).

وبذلك يمكن استنتاج أن المؤشرات المالية التي تم التوصل اليها للمتغيرات (X1، X2 ، X3، X4،X5) والمعروضة في الجدول (10) أعلاه تتمتع بقدر كافي من المصداقية والموضوعية ويمكن الاعتماد عليها في تطبيق أنموذج(Altman Z-score) للتنبؤ بالفشل المالي، لأنه تم احتسابها بعد رفع الاثار التضخمية وقياس جميع العناصر المحاسبية المكونة لها بوحدة قياس متجانسة . وهذا ما يبين دور البيانات المحاسبية المعدلة في زيادة مصداقية وموضوعية المؤشرات المالية المشتقة منها ، من خلال تحقيقها لتجانس العناصر المحاسبية التي تمثل احد طرفي احتساب أي من المؤشرات المالية وهو ما يحقق اثبات الفرضية الرئيسة الثانية (2) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية **H0** وتقبل الفرضية البديلة **H1** التي مفادها (**يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار إلى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية على دلالة ومصداقية المؤشرات المالية المستخرجة من خلال تطبيق أنموذج Altman Z-score للتنبؤ بالفشل المالي).**

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1- تعد حالات الارتفاع في المستوى العام للأسعار من اخطر الظروف الاقتصادية تأثيرا على البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية.
2- يؤدي تجاهل الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى تضليل مخرجات القوائم المالية وعدم قدرتها على التعبير عن حقيقة نتائج الأعمال والمراكز المالية للشركات.
3- ان تعديل البيانات المحاسبية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار بالاعتماد على أسلوب القوة الشرائية العامة يحقق الموضوعية في النتائج لاعتماده على الكلفة التاريخية.
4- ان اعتماد أسلوب القوة الشرائية العامة لا يعني الخروج عن المبادئ المحاسبية، إذ انه يمتاز بسهولة التطبيق من خلال توفر الأرقام القياسية العامة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، وهذا التميز بالسهولة والوضوح يساعد في الشركة في تطبيقه سنويا وتحديد وضعها المالي من سنة الى أخرى .

5- هنالك إمكانية لتعديل البيانات المحاسبية التاريخية في الشركات الصناعية العراقية وفق الأسلوب المقترح (أسلوب القوة الشرائية العامة)، وذلك لتوفر جميع متطلبات تطبيق هذا الأسلوب .
6- تكون مؤشرات القياس المشتقة من البيانات المحاسبية المعدلة ذات دلالة ومصداقية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة.
7- يعتبر التنبؤ بالفشل المالي للشركات من الأمور المهمة التي يهتم بها كل من المصارف والمستثمرين والحكومات وإدارات الشركات وبخاصة اذا كان مستندا الى قياسات علمية وعملية.
8- يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار الى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية من حيث بيان نتائج الأعمال والمراكز المالية للشركات بالشكل الحقيقي.
9- يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار إلى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية من حيث دلالة ومصداقية المؤشرات المالية المستخرجة من خلال تطبيق أنموذج Altman Z-score للتنبؤ بالفشل المالي.
10- حققت الشركة خسائر في القوة الشرائية للنقد نتيجة احتفاظها بالنقود في وقت الارتفاع في المستوى العام للأسعار ،إذ بين كشف مكاسب وخسائر القوة الشرائية للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) ان هنالك خسائر في القوة الشرائية تبلغ (922 ،779 ، 690) على التوالي.
11- اظهر كشف العمليات الجارية للشركة المعدل بموجب الأرقام القياسية العامة للسنوات (2013 ،2014 ،2015) ان هنالك عجز يبلغ (20413 ، 1942012 ، 242834) على التوالي، وتظهر هذه الفروقات في النتائج الاعتيادية للشركة باعتبارها ارباح صورية نتيجة لعدم الاخذ بنظر الاعتبار اثر الارتفاع العام في الأسعار .
12- بلغت الفروقات بالزيادة في مجموع الموجودات بين الكلفة التاريخية والكلفة التاريخية المعدلة للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) كالآتي :- (665548 ، 658450 ، 659091) على التوالي ، ويعود الفرق الى الزيادة في العناصر غير النقدية المتمثلة بالموجودات الثابتة والاندثار المتراكم والمخزون التي تم تعديلها وفق اسلوب القوة الشرائية العامة .
13- بعد تطبيق انموذج Altman Z-score للتنبؤ بالفشل المالي باستخدام المؤشرات المالية المستخرجة من البيانات المحاسبية المعدلة في الشركة عينة البحث وخلال السنوات (2013 ، 2014 ، 2015) تبين ان الشركة واقعة ضمن الفئة الثانية ($Z < 1.81$) التي تشير الى الاحتمالية المؤكدة لوقوع الشركة في الفشل المالي إذ ان قيمة (Z) لسنوات البحث اقل بكثير من (1.81).

ثانيا : التوصيات

1- ضرورة تطبيق سياسة محاسبية واضحة ومحددة بشان الأخذ بنظر الاعتبار التقلبات الاقتصادية وبالأخص ذات الآثار السلبية على البيانات المحاسبية والتي تؤدي الى تضليل القوائم المالية وبالتالي افراز معلومات مضللة ، ينتج عنها قرارات غير سليمة تضر بمصالح الشركة .

2- يتعين على الشركات القيام بأعداد وتقديم القوائم المالية المعدلة في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار ضمن التقرير السنوي على شكل قوائم مستقلة او في صورة ارقام مقارنة مع الارقام التاريخية مضافة ضمن القوائم الاساسية .
3- ضرورة التزام الشركات بالمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية المحلية عند إعداد قوائمها المالية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار،.
4- ضرورة قيام الشركات باستعمال وتطبيق النماذج المتاحة للكشف عن الفشل المالي في مراحله الأولى وذلك لمواجهة مخاطره والتغلب عليها في حينها ، ومعرفة حقيقة تجاه نشاطاتها المستقبلية وحماية نفسها من آثاره السلبية وخطر الوقوع فيه والتي تمتد ليس تحديدا إلى الأطراف المعنية ذات المصالح المباشرة مع الشركة ، انما تمتد آثاره السلبية الى الاقتصاد الوطني .
5- عدم الاعتماد على القوائم المالية المعدة على اساس الكلفة التاريخية في اوقات التضخم في الكشف عن الفشل المالي للشركات ، لأنها قد تعرض معلومات محاسبية مضللة ولا يمكن الاعتماد عليها في تحليل المؤشرات المالية الخاصة بنماذج الكشف عن الفشل المالي في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار .
6- استعمال انموذج (Altman Z-score) للكشف عن الفشل المالي المقترح في شركات القطاع الصناعي سنويا ، اذ استطاع الأنموذج اكتشاف الفشل المالي في الشركة عينة البحث ومن السنة الاولى للتطبيق .
7- يتعين على الشركة عينة البحث الاخذ بنظر الاعتبار ما تم التوصل اليه من نتائج في اكتشاف الفشل المالي واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة التي تحول دون الاستمرار في الوضع المالي الحالي الذي قد يؤدي بالشركة الى الخسارة النهائية ثم التصفية .
8- على المساهمين والمستثمرين مطالبة الإدارة بمعلومات حقيقية غير مضللة عن الوضع المالي باعتبارها هي من يتحمل مسؤولية الوكالة للشركة ، وحثها على الالتزام بالمعايير الدولية والقواعد المحلية .
9- على الجهات التربوية والأكاديمية المتخصصة في المحاسبة الاهتمام بموضوع محاسبة التضخم وإجراءات تعديل البيانات المحاسبية ، فضلا عن الاهتمام بموضوع الفشل المالي في الشركات ، وضرورة التركيز على الجانب التطبيقي في المواضيع المذكورة .

❖ **المصادر**

اولا : المصادر العربية

- بلقاوي ، احمد رياض ، العبدالله ، **نظرية المحاسبة** ، دار اليازوري العلمية للنشر والطبع عمان ، الأردن، 2009.
- التميمي ، محفوظ صالح ، **التحليل المالي** ، دار الكتب اليمنية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010 .
- جبل ، علاء الدين وآخرون ، **دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات** ، دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سورية ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الموصل ، بحث منشور، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 95 ، 2009 .
- الجبوري ، جميلة حمران نامس محمود ، **الآثار التضخمية وانعكاساتها على البيانات المالية** ، بالتطبيق على الشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة / الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل ، بحث منشور، 2002 .
- الحمداني ، رافعة إبراهيم والقطان ، ياسين طه ياسين ، **استخدام انموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي:** دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعات الادوية والمستلزمات الطبية في نينوى ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد 5 العدد 10 ، 2013 .
- الخريشة ، محمد ، **الأرقام القياسية للأجور** ، دائرة الإحصاء العامة ، الأردن ، بحث منشور، 2010.
- العامري ، سعود جايد مشكور، **محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق** ، بدون دار نشر، ط1 ، 2006 .
- عماري ، سليم ، **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات** ، دراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة قاصدي مرباح- ورقلة ، 2015 .
- الفضل ، مؤيد ، وآخرون ، **المشاكل المحاسبية المعاصرة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ط 1، 2002 .
- القريشي ، سعد رشيد وهدي ، **دور القوائم المالية المعدلة في ظل اقتصاد جامح التضخم وفقا للمعايير المحاسبية المعتمدة ، دراسة تطبيقية** ، رسالة ماجستير، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد ،2006 .
- كاظم ، إبراهيم جواد ، **الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية (العراق أنموذجا)** ، جامعة ديالى- البحث والتطوير، بحث منشور،2011 .
- نور الدين ، احمد قايد ، **الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية** ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي ، 2013 .

- وادي ، مدحت فوزي عليان ، **اثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية** ، بحث منشور ، الجامعة الإسلامية ، غزة – فلسطين ،2006.

ثانيا : المصادر الاجنبية

- Altman I., Edward ,and other, Distressed Firm and Bankruptcy prediction in a international context; a review and empirical analysis of Altman Z – Score Model.Latest version,july9, 2014.
- Altman I, Edward , C0rporate Financial Distress and Bankruptcy ,John Wiley & sons, INC, Hoboken, New Jersey, 2006.
- Kassar A . Talal & Jared S. Soileau" Financial performance evaluation and bankruptcy prediction (failure)"Arab Economcs and Business Journal.9,2014.
- Kieso , Donald, & Pual , Kimmet & Jerry , Weygandt, , Financial Accounting , John Wiley & Sons, USA, 2000.
- Sulub, Saed Ahmed, Testing the Predictive Power of Altman's Revised Z 'Model; The Case of 10 M ULTINATIONAL companies, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5,N .21, 2014.
- Velavan M. Measuring F inancial Health of Kothari Sugars Limited Z Score Model , Advances in Management, vol4,M a v ,2011.
- Yaniv, konchitchki, Inflation and Nominal Financial Reporting: Implications for Performance and stock Prices, the Accounting Review, volume 86, number3, 2011.

الفصل الثاني

دور البيانات المحاسبية المعدلة في تحسين فاعلية القوائم المالية على بيان نتيجة الأعمال والمركز المالي واثره على دلالة النسب المالية في الشركات[2]

(دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

المخلص

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على تأثير ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار على البيانات المحاسبية التاريخية ، وما تؤديه عملية تعديل البيانات المحاسبية من دور في تحسين فاعلية القوائم المالية في التعبير الحقيقي عن نتيجة اعمال الشركة ومركزها المالي . إذ تم الاعتماد على أسلوب القوة الشرائية العامة وعلى أساس الأسعار القياسية العامة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، بالشكل الذي يؤدى إلى زيادة فاعلية القوائم المالية في التعبير الحقيقي عن نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي، ومن ثم توفير المعلومات المفيدة بغية مساعدة الفئات المستخدمة لها في اتخاذ القرارات المناسبة والتوصل إلى نتائج اكثر دقة وموضوعية.

وتنبع مشكلة الدراسة من القصور في تطبيق الشركات للمعايير الدولية والمحلية الخاصة بالأخذ بنظر الاعتبار اثر تغيرات الاسعار على البيانات المالية ، والتزامها بإعداد قوائمها المالية على أساس الكلفة التاريخية ، مما ينعكس سلبا على المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية وبالتالي على القرارات المتخذة .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق أسلوب الكلفة التاريخية المعدلة في عينة من الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة(من 2013 إلى 2015) باستعمال الأرقام القياسية العامة، كما اعتمدت الدراسة على البيانات المالية السنوية للشركة عينة الدراسة والمعدة على اساس الكلفة التاريخية، إذ تم اختيار شركة من القطاع الصناعي والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كعينة للدراسة وللمدة من 2013 الى 2015.

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها ان هنالك إمكانية لدى الشركات عينة الدراسة على تعديل بياناتها المحاسبية باستعمال أسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة)، وان تعديل البيانات المحاسبية وفق تطبيق الاسلوب المقترح يؤدي الى تحسين فاعلية القوائم المالية في التعبير عن نتيجة اعمال الشركة ومركزها المالي بالشكل الحقيقي، وبالتالي التوصل الى نسب مالية ذات دلالة ومصداقية .

أوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات بالمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية المحلية عند إعداد قوائمها المالية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك لأهميتها في بيان الوضع المالي للشركات بالشكل الحقيقي، ومساعدة مستخدمي للقوائم المالية في التعرف على آثار الارتفاع في المستوى العام للأسعار على البيانات المالية للشركة .

([2]) **إعداد الباحثان : أ.د. سعود جايد مشكور العامري، عبدالجبار علوان جبر- جامعة المثنى.**

منهجية الدراسة

❖ مشكلة الدراسة

لاتزال غالبية الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تعد قوائمها المالية على أساس الكلفة التاريخية رغم إن الاقتصاد العراقي يعيش في أزمات اقتصادية وحالات عدم الاستقرار أدت إلى اتساع نطاق الشركات المهددة بالفشل المالي إضافة إلى ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار التي باتت صفة دائمة يعيشها الاقتصاد منذ عقود .

ومن هنا تكمن المشكلة الأساسية في عدم قدرة القوائم المالية المعدة على أساس الكلفة التاريخية في اوقات التغير في المستوى العام للأسعار على التعبير عن نتيجة الإعمال وصافي المركز المالي للشركات بالشكل الحقيقي ، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية :-

1- هل الشركات قادرة على تحديد نتيجة اعمالها وصافي مركزها المالي بالشكل الحقيقي في اوقات التغير في المستوى العام للأسعار من غير تعديل بياناتها المحاسبية ؟
2- هل ان الشركات في العراق قادرة على تعديل قوائمها المالية الختامية للتعبير عن الحقيقة الاقتصادية لنتائج أعمالها ومراكزها المالية في ظل تغيرات الأسعار؟
3- هل ان القوائم المالية غير المعدلة كافية للتعبير عن الوضع الحقيقي للشركات في ظل الظروف نفسها ؟
4- ما مدى دلالة ومصداقية النسب المالية المشتقة من القوائم المالية التاريخية في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار ؟

❖ أهمية الدراسة

يعتمد مستخدمو البيانات والمعلومات المحاسبية على اختلاف انواعهم (سواء كانوا من داخل الشركة او من خارجها لهم مصالح مباشرة او غير مباشرة مع الشركة) على المخرجات النهائية التي تعبر عنها القوائم المالية الختامية في جميع القرارات ذات الصلة بالشركة، وهذا يحتاج الى ان تكون تلك القوائم ذات فاعلية في التعبير عن نتيجة اعمال الشركة ومركزها المالي . وبذلك تكمن أهمية الدراسة في الآتي :-

1- ان تطبيق الاساليب المحاسبية الخاصة بتعديل البيانات المحاسبية التاريخية في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار يساعد في تحديد نتيجة اعمال الشركات ومركزها المالي بالشكل الحقيقي.
2- تكون النسب المالية المشتقة من القوائم المالية المعدلة على درجة عالية من المصداقية لاحتسابها على اساس عناصر محاسبية متجانسة القيمة .
3- تكون المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المعدلة في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار اكثر ملائمة وموضوعية تساعد الفئات المستعملة لها في اتخاذ القرارات المناسبة .

❖ هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1- بيان مدى قدرة البيانات المحاسبية المعدلة على اساس المستوى العام للأسعار في تحديد نتيجة الاعمال والمركز المالي للشركات بالشكل الحقيقي .
2- تسليط الضوء على ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار وبيان اثرها على القوائم المالية .
3- اختيار الاسلوب الاكثر ملائمة وموضوعية في تعديل البيانات المحاسبية من بين الاساليب المتاحة .
4- مساعدة الشركات على مواجهة الاثار السلبية لظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، وحثها على تطبيق المعايير ذات العلاقة في تعديل البيانات المحاسبية لما لها من مردود ايجابي في تحديد نتيجة اعمالها ومركزها المالي بشكل اكثر واقعية .

❖ فرضيات الدراسة

في ضوء عرض المشاكل المطروحة تم صياغة الفرضيتين الرئيستين الآتيتين:-

3- الفرضية الرئيسة الاولى

H0 : لا يؤدي تعديل البيانات المحاسبية تبعا للطرائق أو الاساليب المحاسبية ذات العلاقة الى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية على بيان نتيجة الاعمال والمركز المالي للشركات بالشكل الحقيقي.

H1 : يؤدي تعديل البيانات المحاسبية تبعا للطرائق أو الاساليب المحاسبية ذات العلاقة الى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية على بيان نتيجة الاعمال والمركز المالي للشركات بالشكل الحقيقي.

وتقسم هذه الفرضية الى الفرضيتين الآتيتين :

1-1- الفرضية الفرعية الاولى

H0 : لا يؤدي تعديل البيانات المحاسبية تبعا للطرائق أو الاساليب المحاسبية ذات العلاقة الى تحسين فاعلية كشف العمليات الجارية في التعبير الحقيقي عن نتيجة اعمال الشركة.

H1 : يؤدي تعديل البيانات المحاسبية تبعا للطرائق أو الاساليب المحاسبية ذات العلاقة الى تحسين فاعلية كشف العمليات الجارية في التعبير الحقيقي عن نتيجة اعمال الشركة.

1-2- الفرضية الفرعية الثانية

H0 : لا يؤدي تعديل البيانات المحاسبية تبعا للطرائق أو الاساليب المحاسبية ذات العلاقة الى تحسين فاعلية قائمة الميزانية العمومية في التعبير الحقيقي عن المركز المالي للشركة .

H1 : يؤدي تعديل البيانات المحاسبية تبعا للطرائق أو الاساليب المحاسبية ذات العلاقة الى تحسين فاعلية قائمة الميزانية العمومية في التعبير الحقيقي عن المركز المالي للشركة .

3- <u>الفرضية الرئيسة الثانية</u>

H0 : لا يؤدي تعديل البيانات المحاسبية تبعا للطرائق أو الاساليب المحاسبية ذات العلاقة الى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية على دلالة ومصداقية النسب المالية المشتقة منها .

H1 : يؤدي تعديل البيانات المحاسبية تبعا للطرائق أو الاساليب المحاسبية ذات العلاقة الى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية على دلالة ومصداقية النسب المالية المشتقة منها .

❖ **<u>مجتمع وعينة الدراسة</u>**

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق ، أما عينة الدراسة فقد اختار الباحثان الشركة العراقية للأعمال الهندسية - بغداد (ش . م- مختلطة) وللمدة من (2013 م الى 2015م) :-

❖ **<u>اسلوب جمع البيانات</u>**

من اجل تغطية الجانب النظري والعملي استعان الباحثان بالاتي :

1- **الجانب النظري** : تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي لوضع الاطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة من خلال استخدام المصادر العربية والأجنبية المتاحة من الكتب والرسائل بالإضافة إلى المقالات الأجنبية المنشورة في المواقع الإلكترونية التي ترتبط بموضوع الدراسة ، بهدف إغناء الجوانب النظرية للدراسة قدر المستطاع .

2- **الجانب العملي** : تم الاعتماد على الأسلوب العملي التجريبي لإعداد البيانات المحاسبية وتعديلها من خلال الأدوات الآتية :-

أ- التقارير السنوية المنشورة للشركة عينة الدراسة وللمدة من (2012 - 2015) في دليل سوق العراق للأوراق المالية / السوق النظامية والتقارير الصادرة عنه .

ب- استخدام اسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) في تعديل البيانات المحاسبية من الكلفة التاريخية الى الكلفة التاريخية المعدلة .

ج- التقارير السنوية الخاصة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك والمنشورة عن وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء – قسم الارقام القياسية وللمدة من (2012- 2016) .

د- اختبار مدى دلالة ومصداقية النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية المعدلة من خلال تطبيق انموذج Altman Z-score للتنبؤ بالفشل المالي وفق الصيغة الرياضية الآتية :-

$$Z = 0.012\ X1 + 0.014X2 + 0.033X3 + 0.006X4 + 0.01X\ 5$$

المبحث الأول
ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار واثرها
على البيانات المحاسبية التاريخية وأساليب المعالجة

يتضمن هذا المبحث محورين، يشمل المحور الأول اثر ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار على البيانات المحاسبية التاريخية، فيما تناول المحور الثاني البيانات المحاسبية وأهمية تعديلها في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار، متناولاً الأرقام القياسية كأداة للتعديل واهم الأساليب المتبعة في معالجة الآثار السلبية في ظل تغيرات الأسعار.

المحور الاول : اثر ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم الاقتصادي)

اولا : التضخم الاقتصادي Economic inflation

يستعمل مصطلح التضخم لوصف عدد من الحالات المختلفة، ولكنه بالشكل العام يعبر عن التغير في الحجم والخروج عن المألوف فعندما يكون سعر سلعة ما قد تضخم فانه يعني ان سعرها خرج عن وضعه الطبيعي ، وقد تدل كلمة التضخم على عدة معاني ومفاهيم منها التضخم في الاسعار عندما يكون هنالك ارتفاع غير عادي في الاسعار، والتضخم في الدخل في حالة ارتفاع الدخول النقدية للإفراد بشكل غير متوقع ، او التضخم في التكاليف مثل ارتفاع لأسعار عوامل الانتاج (الحيالي ، 2002: 224).

بالإضافة الى ذلك هنالك الكثير من عرف التضخم باتجاهات مختلفة منهم من عرفه بناء على مسبباته ومنهم بناء على اسبابه والبعض على مظاهره واسبابه ، ويمكن ان يكون السبب عائدا الى التطورات العديدة التي مر بها التضخم بمرور الزمن ، فمن حيث مسبباته عرفه Goulborn بأنه قدر كبير من النقود يطارد عدد قليل من السلع (مشكور ورشم ،2012: 17) .

كما عرف (Keynes) التضخم الحقيقي (True Inflation) على انه "ظرف لا تؤدي فيه زيادة اضافية في الطلب الكلي الى زيادة اخرى في الناتج" ، بمعنى ان أي زيادة في الطلب الكلي تعبر عن نفسها بالكامل في صورة زيادة الاسعار مع ضالة مرونة العرض مقابل الزيادة الحاصلة (الجبوري ،2002: 3) .

ويرى اميل جميز (Emile James) بان التضخم هو وسيلة او اداة لمعالجة وضع معين نتيجة لفائض الطلب ، ولهذا فان التضخم ليس سوى مجرد "حركة صعوديه تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض" . ولكن الاتجاه السائد حاليا بين معظم الاقتصادين للنظر الى التضخم على انه الارتفاع في المستوى العام للأسعار وان هذا الارتفاع مستمر وملموس ، إذ قال Flaman بأنه حركة الارتفاع في الاسعار(مشكور ورشم ،2012: 18) .

من خلال التعاريف السابقة يتضح ان التضخم الاقتصادي هو ارتفاع في الاسعار تقابله انخفاض في قيمة النقود (القوة الشرائية للنقود) نتيجة لزيادة حجم السيولة النقدية المطروحة في السوق ، والذي ينشأ نتيجة لفائض الطلب وندرة العرض ، أو نتيجة للإصدار النقدي بشكل مفرط ، أو للسببين معا.

ومن هذه التعاريف يمكن وصف التضخم الاقتصادي بالخصائص الآتية :- (العامري، 2010: 412)

1- يتصف التضخم الاقتصادي بصفة الحركة التصاعدية.
2- يتأثر التضخم الاقتصادي بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
3- يؤدي التضخم الاقتصادي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود.
4- يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار عاما وفعليا.
5- يتأثر بالدوافع الداخلية والخارجية التي تؤدي الى اختلال توازن اركان الهيكل الاقتصادي والنقدي للبلد.

1- انواع التضخم الاقتصادي

هنالك ثلاث انواع رئيسة من التضخم الاقتصادي :-

أ- **تضخم التكاليف :** هو التضخم الناتج من ارتفاع تكاليف الانتاج ، إذ يصف (Croushorer, 1998) انموذج الكلفة لتفسير ظاهرة التضخم بأن زيادة التضخم الناجم عن ارتفاع تكاليف الانتاج هي مستمدة من الاجور الاعلى التي تدفع الى العمال المهرة والنادرة ، بحيث تنعكس زيادة تكاليف العمالة على ارتفاع اسعار السلع والخدمات (Mario, 2009: 5) .

ب- **تضخم الطلب :** يستند هذا النوع من التضخم على نظرية توازن السوق من خلال تفاعلات العرض والطلب ، ويبرز التضخم في حالت عدم توازن السوق نتيجة انخفاض في العرض من السلع والخدمات عن الطلب الكلي على تلك السلع والخدمات ، مما يؤدي الى الارتفاع العام للأسعار.

ج- **التضخم المستورد :** غالبا ما يوجد هذا النوع من التضخم في البلاد النامية نتيجة لاعتمادها على السلع والخدمات الواردة من البلدان الصناعية ، التي عاصرت موجات تضخمية ، فهي تصدر التضخم الى البلدان النامية ، وتكون العوامل الخارجية هي المتحكمة والمنشئة لهذا التضخم (العامري ،2010: 412)

.

وهنالك تقسيم أخر لأنواع التضخم وفقا للمعايير الآتية :-

اولا : معيار تدخل الدولة في الاشراف على الاسعار

يصنف التضخم الاقتصادي حسب هذا المعيار الى نوعين هما :- (رجب ،2011: 35)

1- **التضخم الطليق او الظاهر** : يظهر هذا النوع من التضخم عندما لا يكون هنالك تدخل للدولة في تحديد الاسعار او الاجور ، والمتحكم الوحيد هو تحقيق التعادل بين العرض والطلب بشكل تلقائي ، إذ تستمر الاسعار بالارتفاع بشكل تلقائي وبحرية تامة الى ان يتحقق التعادل ، ويتميز هذا النوع بارتفاع سافر للأسعار والاجور والنفقات دون اي تدخل للسلطات.

2- **التضخم المكبوت** : وهو تضخم لا يسمح فيه للعوامل الاقتصادية ان تعمل بحرية تامة وذلك لقيام الدولة بالمراقبة وتحديد الاسعار والاجور ، وغالبا ما يظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات المخططة مركزيا ، لان الاسعار لا ترتفع فيه نتيجة للسياسات والقيود الحكومية .

ثانيا : معيار اختلاف القطاعات الاقتصادية

1- **تضخم سلعي** : يحدث التضخم السلعي في السلع الاستهلاكية لتحقيق ارباح قدرية في انتاج تلك السلع.

2- **تضخم رأسمالي** : يحدث التضخم الرأسمالي في السلع الرأسمالية ويحقق ارباح في انتاج السلع الرأسمالية.

ثالثا : معيار حدة التضخم

يتخذ التضخم الاقتصادي وفق هذا المعيار الانواع الآتية :- (الفضل ، واخرون ، 2002: 11-12)

1- **التضخم الجامح** : ينتج هذا النوع من التضخم بسبب التسابق بين الاجور والاسعار، فكلما زادت الاجور تتبعها زيادة في الاسعار ، لان زيادة الاجور تؤدي الى زيادة التكاليف وخفض الارباح مما يدفع الاسعار الى الارتفاع ثم تتبعها زيادة جديدة في الاجور وهكذا ، ويعد هذا النوع من اخطر انواع التضخم ، ويحدث في حالات الحروب والازمات السياسية .

2- **التضخم الزاحف** : يطلق على هذا النوع بالتضخم المعتدل لان الزيادة المستمرة في الاسعار تكون بطيئة وخلال فترة زمنية ليست بالقصيرة .

3- **التضخم التقليدي** : ينتج التضخم التقليدي عن ارتفاع اسعار الاستيراد او زيادة الاجور الخاصة بالإنتاج .

رابعا: معيار التضخم حسب توقع حدوثه

يصنف التضخم حسب توقع حدوثه الى نوعين هما : (مشكور ورشم، 2012: 47- 49)

1- **تضخم متوقع حدوثه** : ينشا هذا النوع عندما تكون هنالك توقعات لارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة معينة من قبل دوائر مختصة ، إذ يتم تحديد نسبة معينة لتغير الاسعار ، فإذا تغير هذا المستوى بنسبة لا تزيد عما كان متوقع او دونه فأنه يصنف ضمن التضخم المتوقع .

2- **التضخم غير متوقع حدوثه** : عادة ما يأتي هذا النوع من التضخم بشكل مفاجئ ، عندما تكون الزيادة في الاسعار تزيد على النسبة المتوقعة من قبل المؤسسات المعنية.

2- اجراءات الحد من التضخم الاقتصادي

يمكن الحد من ظاهرة التضخم الاقتصادي من خلال اتباع الدولة الواقعة تحت تأثيره للسياسات الاقتصادية والنقدية الآتية :-

2-1- السياسة الاقتصادية :

أ- تقليل حجم السيولة المتاحة عن طريق تحديد مصادر الايرادات واستخداماتها والفائض في الموازنة.

ب- قيام وزارة المالية ببيع الدين العام للجمهور لسحب النقد المتوقر في السوق والحد من النقد المعروض ، وخفض الانفاق الحكومي الذي يعد من أحد الاسباب المؤدية الى زيادة المتداول من النقد في السوق .

ج- رفع معدلات الضريبة على السلع الكمالية التي تستهلكها القلة من أصحاب الدخول المرتفعة المصرفية (www,kids.edu.kw : 2012) .

2-2- السياسة النقدية : غالبا ما يتم وضع وتنفيذ السياسة النقدية في الدول من قبل المصارف المركزية باستخدام الادوات الكمية والنوعية الآتية :-

اولاً : الادوات الكمية :

1- قيام البنك المركزي بإعادة خصم الاوراق التجارية للأفراد وبسعر أعادة خصم أعلى بهدف التأثير على القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق .
2- سحب جزاء من السيولة المتداولة في السوق عن طريق دخول المصارف المركزية للأسواق بائعة الاوراق المالية ، عمليات السوق المفتوحة .
3- خفض القدرة الائتمانية للمصارف التجارية بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي وهذه النسبة تمثل الاحد الادنى لما يجب ان تحتفظ به البنوك التجارية مقابل ودائعها وارصدتها النقدية (علي ،1986: 413).

ثانياً : الادوات النوعية: تعتمد على أقناع اصحاب المصارف التجارية والمسؤولين فيها بسياسة الدولة الهادفة الى خفض السيولة في الاسواق ، واتباع نظام الرقابة على الاجور والتحول الى انتاج بعض السلع الضرورية على حساب انتاج السلع الكمالية ، اضافة الى زيادة الانتاجية ورفع الدخل القومي (عبدالرحمن وعريقات ، 1999: 196) .

ثانياً : اثر تغيرات الاسعار على الكشوفات المالية

يسبب التغير في المستوى العام للأسعار مشاكل عديدة في العناصر الواردة في القوائم المالية الختامية (كشف الدخل وقائمة المركز المالي) تؤدي الى تضليل نتيجة الاعمال والمركز المالي للشركات وينتج عنها نسب مالية غير مناسبة من جراء عدم تجانس وحدة القياس النقدية التي قيمة بها تلك العناصر .

1- اثر تغير الاسعار على كشف الدخل

هنالك تأثير واضح على نتيجة أعمال الشركة في أوقات الارتفاع العام للأسعار يظهر بشكل جلي من خلال عدم تمثيل الربح المحاسبي للفترة المالية للربح الحقيقي ، فقد يكون الربح المحاسبي وهمي جزئيا او كليا ، ويكون له تأثير سلبي على حفظ الطاقة الإنتاجية خاصة عندما تقوم الشركة بتوزيع حصص ربحية للمساهمين على اساس ربح وهمي يكون جزء منها مدفوع من راس المال (العامري ، 2006: 98).

اصبح القياس المحاسبي التقليدي المستخدم في تحديد نتيجة الاعمال الشركات الواقعة تحت تأثير تغيرات الاسعار غير كافي ، بسبب عدم تماثل الوحدات النقدية التي تتم فيها قياس العناصر التي تدخل في تحديد الربح او الخسارة في كشف الدخل لأنها قد تكون مبنية على اسعار تاريخية متعددة ، فمقابلة الايرادات بالمصروفات يؤدي الى قياس الارباح بشكل غير سليم ، لان الإيرادات تظهر في القوائم المالية معبر عنها بوحدات النقد الحالية السائدة خلال الدورة المحاسبية ، بينما يتم مقابلتها ببعض المصروفات مثل الاندثار السنوي للموجودات الثابتة وتكلفة المبيعات التي تظهر بوحدات نقدية تختلف في قوتها الشرائية بين الفترة الحالية والفترة التي سبقتها ، لذلك يتم اللجوء الى تعديل كل من مصروفات وايرادات الشركة لقياس القيمة الحقيقية لصافي الربح والتغير الحقيقي الذي طرأ عليه (وادي ، 2006: 120).

لذلك تعتبر القوائم المالية مضللة خلال فترات تغيرات الاسعار، فالقيمة الاصلية للموجودات المسجلة وقت اقتنائها نادرا ما تعكس قيمتها الجارية في فترات التضخم ، فتثبيت تلك القيمة المنخفضة في القوائم المالية يؤدي الى انخفاض قيمة الاندثار السنوي لتلك الموجودات وبالتالي انخفاض قيمة المصاريف ومن ثم زيادة الدخل ، وهذه الزيادة في تقييم الارباح تؤدي الى زيادة الضرائب التي تحسب على نسبة الارباح المتحققة ، ومطالبة حملة الاسهم بأرباح اكبر والعاملين بأجور اعلى (فردريك واخرون ، 2004: 294- 295).

2- اثر تغيرات الاسعار على قياس عناصر المركز المالي

تعتمد المحاسبة التقليدية مبدأ الكلفة التاريخية او ما يسمى بالمحاسبة التاريخية (Historical accounting) في تقييم عناصر المركز المالي ، إذ يتم قياس وتقييم الموجودات بالأسعار الاصلية وقت اقتنائها كالأصول الثابتة والمخزون ، وفي ظل الارتفاع المستمر في الاسعار تختلف الكلفة الاصلية لتلك العناصر عن الكلفة الحاضرة ، وخاصة عندما يكون هنالك تباعد زمني بين تاريخ الاقتناء وتاريخ القياس ، مما يؤدي الى تضمين قائمة المركز المالي بأرقام تاريخية لا تعبر عن القيمة الحقيقية لهذه العناصر في وقت اعدادها ، كذلك عند حيازة الشركة لتلك العناصر في فترات تغير الاسعار يترتب عليها ارباح او خسارة لا تؤخذ في الاعتبار عند قياس قيمتها (بدوي ،2002: 261) .

ويمكن توضيح اثر تغيرات الاسعار على عناصر قائمة المركز المالي بالآتي :-

أ- الموجودات الثابتة واندثارها

تبتعد القيمة المحاسبية للموجودات التي تقتنيها الشركة لفترة من الزمن عن قيمتها الحقيقية نتيجة لمرور فترة طويلة على اقتنائها واستخدامها في النشاطات الانتاجية ، بالإضافة الى التغيرات في البيئة الاقتصادية والارتفاع في الاسعار ، وبسبب تغير الاسعار عن وقت اقتناء الموجودات فأن القيمة الحالية الحقيقية تكون مضللة ويصبح هنالك فرق بين القيمة التاريخية والقيمة الحالية ، واحتساب الموجود بالكلفة التاريخية يؤدي الى تخفيض قيمته وظهوره بأقل من كلفة الاستبدال .

كذلك فيما يتعلق باندثار الموجودات الثابتة فهو يتأثر بارتفاع الاسعار لأنه احتسب على اساس القيمة التاريخية للأصل واصبحت قيمته مخفضة بمقدار الفرق بين قسط الاندثار بناء على الكلفة التاريخية وقسط الاندثار بناء على الكلفة المعدلة ، وهذا الانخفاض سيؤدي الى زيادة الربح التشغيلي ، لان الاندثار يمثل عنصر من عناصر المصروفات التشغيلية وبالتالي يؤدي الى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية ، كما يلاحظ ان المبالغ المستقطعة من ايرادات الفترة المالية التي تخصص للاندثار لا تغطي عملية تجديد الموجودات الثابتة عندما يراد استبدالها بسبب ارتفاع الاسعار، وهذا يقود الشركة الى الخسائر لان الطاقة الانتاجية ستنخفض (العامري،2010: 426-427).

عندما ترتفع الأسعار يجب ان تستند عملية احتساب الاندثار على الزيادة في المؤشرات ذات الصلة (قيمة الموجودات المعدلة) ، وخلاف ذلك فأن احتساب الاندثار على تكلفة اقتناء الأصل بغض النظر عن الكلفة الاستبدالية لهذه الموجودات سيجعل من الصعب استبدالها وينتج عن ذلك أرباح مبالغ فيها مما يؤدي الى دفع مبالغ زائدة من الأرباح والضرائب (Bessong &Charles, 2012 :132).

ب - المخزون

يمتاز المخزون بالتجديد والحركة المستمرة على العكس من باقي الموجودات الثابتة ، وان عدم بقاء المخزون فترة طويلة داخل الشركة لا تسمح باتساع الفارق بين الكلفة التاريخية والقيمة الحالية عندما يكون هنالك ارتفاع اعتيادي في الاسعار، ولكنه يتأثر في حالة حدوث قفزات سريعة في الاسعار تبتعد فيها القيمة السوقية عن الكلفة التاريخية ، مما يجعل اساس تقييم المخزون بالكلفة التاريخية غير ملائم ولا يُمكن الشركة من تجديد المخزون ومن ثم يشكل خطر خسارة مادية مهمة ، لذلك يجب تعديل اجمالي القيمة النقدية للمخزون لتلافي الخسارة (مشكور ورشم ،2012: 159) .

لذلك يلاحظ ان الشركة التي تقوم بتسعير المخزون على اساس طريقة الوارد اخيرا صادر اولا (LIFO) تتأثر بدرجة اقل من الشركة التي تستخدم طريقة الوارد اولا صادر اخيرا(FIFO) لان الطريقة الاخيرة تؤدي الى تحميل الايرادات بالأسعار القديمة عند احتساب كلفة البضاعة المباعة فهي تهدف الى تحفيض كلفة البضاعة المباعة مما ينتج عنه ارباح رقمية غير حقيقية (وهمية) (حمادة ،2002: 241) ، اما طريقة (LIFO) فقي تؤدي الى زيادة تكلفة الانتاج نتيجة الى تسعير المخزون المستخدم بأحدث الاسعار مما يؤدي الى انخفاض الارباح وظهور المخزون في الميزانية العمومية بأقدم الاسعار ، وهذا يعني ان جميع طرق تقيم المخزون غير صالحة لمعالجة اثار التضخم على المخزون لذلك يتطلب الامر تطبيق احد الاساليب المحاسبية كأسلوب لكلفة التاريخية المعدلة او اسلوب الكلفة الجارية (القريشي ، 2006 :28) .

جـ - العناصر النقدية

تتكون العناصر النقدية من الموجودات النقدية التي تندرج ضمن الموجودات المتداولة كالمدينين واوراق القبض والقروض الممنوحة، والمطلوبات النقدية التي تندرج ضمن المطلوبات المتداولة كالدائنين والقروض المستلمة واوراق الدفع . فبالنسبة للموجودات النقدية فأن حيازتها في وقت الارتفاع العام للأسعار يترتب عليه خسائر في القوة الشرائية ، اما المطلوبات النقدية التي تمثل التزامات مقاسة بوحدة نقدية تقل قوتها الشرائية عن وحدة النقد في الوقت الذي نشأت فيه يترتب عليها مكاسب في القوة الشرائية (شحاتة وبدوي ،2002: 371).

د - حقوق الملكية

تتمثل حقوق الملكية في راس المال المدفوع من قبل المساهمين والاحتياطيات التي تعتبر تسويات للمحافظة على راس المال والارباح المحتجزة ، وجميع هذه المكونات تتأثر بتغيرات الاسعار ،فهي تبتعد عن قيمتها التاريخية في حالات التضخم وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد وبالتالي لا تعبر عن حقوق المساهمين في الشركة بصورة عادلة.

إذ يتأثر راس المال في اوقات الارتفاع العام للأسعار عندما تعتبر بعض الشركات الارباح المتحققة في ظل مبدأ الكلفة التاريخية ارباح حقيقية قابلة للتوزيع ، فعند قيام الشركة بتوزيع الربح بعد دفع الضرائب عليه انما تقوم بتوزيع جزأ من راس المال ، مما يؤدي الى تآكل راس المال وهذا يقود الشركة الى التصفية (وادي ،2006: 127).

من خلال ما تقدم يرى الباحثان ان التغير في المستوى العام للأسعار يضلل القوائم المالية التي تم اعدادها على اساس الكلفة التاريخية بحيث تصبح غير ملائمة ولا تلبي احتياجات المستخدمين على اختلاف انواعهم ، والقرارات التي تتخذ في ضوئها تكون غير مناسبة ، ويكون احتمال وقوع الشركة في الفشل المالي مرتفعة ، لذلك استوجب اتخاذ بعض الاجراءات والطرق العلمية لتعديل البيانات المحاسبية المعدة على اساس الكلفة التاريخية في اوقات التغير في المستوى العام للأسعار لتصبح القوائم المالية معبرة عن نتيجة الاعمال والمركز المالي للشركة بالشكل الحقيقي.

3- <u>اثر تغيرات الاسعار على دلالة النسب المالية</u>

يتضح مما سبق الاشارة اليه ان اعداد القوائم المالية في ظل ثبات وحدة النقد ومبدأ الكلفة التاريخية في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي الى تضليل البيانات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم المالية ، ويصبح الاعتماد على نسب مالية مشتقة من تلك البيانات المحاسبية التاريخية غير سليم وغير فعال مما يؤثر على مصداقية وموضوعية تلك النسب .

تحتاج عملية احتساب اي نسبة مالية بين اي من العناصر المحاسبية الى تجانس تلك العناصر من حيث وحدة القياس النقدية ،فالنسبة المالية هي علاقة بين بسط ومقام ،وقيم كل من البسط والمقام مكونة من البيانات المحاسبية المعروضة في كشف الدخل وقائمة المركز المالي ، ولغرض المحافظة على دلالة ومصداقية النسب المالية يجب عدم الإخلال بمكونات البسط او مكونات المقام (Kieso , et.al., 2000 : 12) ، فعلى سبيل المثال عند احتساب معدل دوران الموجودات لفترة معينة فانه يساوي صافي المبيعات الى اجمالي الموجودات ، فالمبيعات يتم التعبير عنها بقيمة تعكس الاسعار الجارية لنفس الفترة بينما مجموع الموجودات يتضمن قيم موجودات ثابتة مستثمرة منذ سنوات سابقة تختلف اسعارها عن اسعار فترة احتساب النسبة المالية ، وبذلك فإن معدل دوران الموجودات لا يمثل مؤشر جيد يمكن الاعتماد علية في اتخاذ القرار، كذلك الحال بالنسبة الى نسب الربحية لان صافي الربح يدخل في احتسابه عناصر محاسبية مختلفة مثل قسط الاندثار السنوي الذي يتم احتسابه بأسعار تاريخية او تقييم المخزون واحتساب كلفة البضاعة المباعة بأسعار تاريخية سابقة مما اثر على احتساب صافي الربح ، وبالتالي تكون المؤشرات المالية ليس بالمستوى المطلوب ولا يمكن الاعتماد عليها لغرض التحليل ، لذلك يتطلب الامر تعديل عناصر الميزانية العمومية وكشف الدخل للتوصل الى صافي ربح ومركز مالي يأخذ بعين الاعتبار اثر التغير في مستوى الاسعار (التميمي ، 2010 ، 140) .

لذلك يرى الباحثان ان اي نسبة مالية مشتقة من القوائم المالية التاريخية في الاوقات التضخمية يكون صافي الربح او المخزون السلعي او الموجودات الثابتة طرفا فيها لا تصلح للحكم على كفاءة اداء الشركة ولا يتناسب استخدامها في تحليل القوائم المالية لغرض تحديد الوضع المالي في الشركات .

المحور الثاني : اهمية تعديل البيانات المحاسبية واجراءات المعالجة

<u>اولا : البيانات المحاسبية التاريخية في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار</u>

تعتمد عملية جمع البيانات وتلخيصها ومعالجتها وعرضها في القوائم المالية على مبادى وقواعد محاسبية ، إذ يعد مبدأ الكلفة التاريخية من اهم المبادئ المتبعة باعتباره يعزز موضوعية البيانات المحاسبية وله صلة وثيقة بفرض الاستمرارية ويستعمل كوسيلة للقياس . إذ يتم تثبيت موجودات والتزامات الشركة حسب سعر الاقتناء او التبادل والمتمثل بقيمة النقد المدفوع لحيازتها في تاريخ اقتناء الموجود او نشؤ الالتزام ، لذلك اصبحت جميع الشركات تعد قوائمها المالية على هذا الاساس (مشكور واخرون ،20:2012).

تعتبر عملية القياس اهم خطوة في اعداد القوائم المالية ، وكلما كانت عناصر القوائم المالية مقاسة بدقة ووضوح كلما زادة جودة المعلومات واصبحت اكثر فائدة للمستخدمين ، وللافتراض الذي تبنى عليه محاسبية الكلفة التاريخية بثبات وحدة النقد او اعتبار التغير في وحدة النقد ليس بذات الاهمية ، وللظروف المختلفة مثل (التغير في الاسعار ، ووجود شركات متعددة الجنسيات ، والدعوات الى وتطبيق معايير المحاسبة الدولية) بدأ نظام القياس المحاسبي المبني على اساس الكلفة التاريخية يعاني من قصور واضح انعكس على المعلومات المحاسبية وملائمتها في اتخاذ القرارات ، وخاصة في الفترات التي تكون فيها معدلات التغير في المستوى العام للأسعار مرتفعة (القريشي ،2006: 15) .

إذ بين (Chinwuda & Ohonba ,2012 : 73) ان الكلفة التاريخية لا تعكس على الدوام الوضع المالي الحالي او الاداء الاخير للشركة ، لأنها تحدث في تواريخ مختلفة تختلف فيها القوة الشرائية لوحدة النقد ، مما يؤدي الى اخطاء في عملية القياس من جراء استعمال وحدات قياس غير متجانسة ، وبالتالي تكون البيانات المحاسبية غير مناسبة لاتخاذ القرارات ذات الصلة بمستخدمي المعلومات المحاسبية ، ولزيادة اهمية وقيمة المعلومات المحاسبية في فترات التضخم العام يجب تعديل البيانات المحاسبية لتعكس الحقائق الاقتصادية السائدة في الشركة .

1- اهمية واهداف تعديل البيانات المحاسبية

تنطلق أهمية تعديل البيانات المحاسبية من إعطاء صورة حقيقية للمعلومات المحاسبية المعدة في أوقات الارتفاع في مستوى الأسعار والمقدمة إلى الجهات المستخدمة لها في عملية اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية المناسبة.

فقد أشار(العامري ،2006: 15) إلى انه تزداد أهمية تعديل البيانات المحاسبية في أوقات الارتفاع العام للأسعار لتحقيقها العديد من الأهداف والتي يمكن تلخيصها بالآتي :-

4. تحديد الارباح بالشكل الحقيقي وتقييم المركز المالي للشركة او القيمة الحالية للشركة.
5. تجنب دفع الضرائب على دخول صورية لم تحققها الشركة اصلا ، أثر تغير الاسعار وانخفاض القوة الشرائية على ضهورها في الكشوفات المالية .
6. اتخاذ القرارات وتحديد الاهداف والخطط المستقبلية ، والرقابة الادارية .

ويضيف (وادي ،2006: 79) نقلا عن (الهلالي ،1987: 165) الاهداف الآتية :-

6. سهولة اجراء المقارنات بين الشركات المتماثلة .
7. اظهار الكفاءة الحقيقية للعملية الادارية .
8. صعوبة تلاعب الادارة في الارباح المتحققة خلال الفترة .
9. فصل ارباح التشغيل الجارية عن ارباح الحيازة الزمنية .
10. اظهار المركز المالي الحقيقي للشركة .

يشمل تعديل آثار التضخم الاقتصادي البيانات المحاسبية المسجلة في القوائم الختامية (كشف الدخل وقائمة المركز المالي) بالكلف التاريخية ، لغرض قياس النتائج بصورة صحيحة وتحليل الوضع المالي الحقيقي للشركة ، مما يجعل البيانات المحاسبية بدرجة عالية من الموثوقية للمستعملين سواء كانوا من داخل الشركة كالإداريين او المحللين الماليين لاتخاذ قراراتهم الادارية والمالية ، او من خارج الشركة كالمستثمرين الحاليين والمرتقبين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، ولكل من المستعملين الداخليين والخارجين اسباب واهتمامات مختلفة لتعديل البيانات المحاسبية (مشكور ورشم ، 2012: 98).

فبالنسبة لإدارة الشركة فان تعديل البيانات المحاسبية يؤدي الى تحليل حقيقي للوضع المالي ، واتخاذ القرارات وتحديد الاهداف بأسلوب مناسب ، وتفعيل دور الرقابة على تنفيذ الاهداف ، اما بالنسبة للمستثمرين فهم يهتمون بالاطمئنان على استثماراتهم عن طريق التعرف على قيمة الشركة الحالية ، لضمان حصولهم على عائد الاستثمار الذي يعتبر المعيار الاساسي لقرار الاستثمار(العامري ،2006: 22).

يرى الباحثان ان لتعديل البيانات المحاسبية اهمية كبيرة يجب ان تحظى باهتمام كافة الاطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية ، لان عدم تعديل البيانات المحاسبية وقت الارتفاع في المستوى العام للأسعار يضلل نتائج القياس ولا يمكن معرفة الوضع المالي الحقيقي للشركة ، فقد يبين القياس ان هنالك ارباح بمقدار معين قد تقوم الشركة بتوزيعه كحصص للمساهمين بعد دفع الضريبة عليها ولكنها في الحقيقة ارباح صورية لأنها بنيت على بيانات مالية غير معدلة ، ففي هذه الحالة تكون جزء من التوزيعات من راس المال ، مما يؤدي الى تآكل راس المال وتكون الشركة متجه الى الوقوع في فشل مالي قد يؤدي بها الى الافلاس ثم التصفية .

2- ادوات تعديل البيانات المحاسبية

يتم قياس تغيرات الأسعار عن طريق رصد التغيرات التي تحدث في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات على اختلاف أنواعها للتوصل الى مؤشر لقياس التغيرات في الأسعار، وبهدف مقارنة الأسعار او الكميات لسلعة معينة يحتاج إلى أداة لقياس التغيرات التي حصلت للأسعار والكميات في الفترة الحالية قياسا بالفترات السابقة وهذه الأداة هي الأرقام القياسية. ويتمثل الرقم القياسي للأسعار في العلاقة بين متوسط مجموعة من السلع والخدمات في فترات متعاقبة ومتوسط سعر نفس المجموعة من السلع والخدمات في تاريخ معين يسمى سنة الأساس .

تجدر الإشارة إلى ان هنالك طرائق عديدة لاحتساب الأرقام القياسية الشائعة الاستعمال كالرقم القياسي لأسعار لاسبيرز (Laspeyers) والرقم القياسي لأسعار باش (Paasche) والرقم القياسي لأسعار فيشر(Fisher) بالإضافة إلى الرقم القياسي لأسعار الوزن الثابت (كاظم ، 2011: 104- 105).

علاوة على ذلك فان هنالك مجموعة من المؤشرات العامة للأسعار التي لها علاقة بتغيرات الأسعار يمكن تحديدها بالآتي:-

4- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك** : يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقارنة تكاليف المعيشة من فترة إلى اخرى ومن مكان الى أخر وتحديد أجور العمال وإعادة احتسابها وتعديلها وفقا لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، كذلك يستعمل كمقياس للتغيرات في القدرة الشرائية لوحدة النقد ، ويعد من اهم المؤشرات لقياس التغير في الأسعار لما له من ارتباط بالحياة اليومية للفرد (الخريشة ،2010: 11) .

5- **الرقم القياسي لأسعار الجملة** : يرتبط مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة بمعدل التغير في مجموعة من السلع يتم التعامل بها في سوق معينة ، ويستعمل هذا المؤشر من قبل الاقتصاديين والخبراء لتقييم وتحليل وتطوير اتجاهات الأسعار وكمؤشر لقياس تأثير التضخم في الاقتصاد الكلي ، ويقيس هذا المؤشر مجموعة السلع التي يتعامل بها في سوق الجملة حصرا .

6- **الرقم القياسي للأسعار ذات العلاقة بإجمالي الناتج القومي** : يتمثل مخفض السعر الضمني للناتج القومي الاجمالي بالمتوسط المرجح لأسعار جميع السلع والخدمات التي يتم تبادلها في القطاعات الاقتصادية ، ويعد مؤشرا هاما لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار ، ويعتبر من المقاييس الدقيقة لأنه يمثل أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي (الجبوري ، 2002: 51) .

يؤيد الباحثان ما أشار اليه بلقاوي (2009) بان ورقة عمل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) " محاسبة الدولار الثابت " قد اختارت مؤشر سعر المستهلك بوصفه مؤشر عن القدرة الشرائية في تعديل البيانات المحاسبية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار لان احتسابه يتم شهريا ويشمل كافة المستهلكين(بلقاوي ، 2009 : 355)، فضلا عن سهولة الحصول على الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأنه يصدر عن جهة رسمية متمثلة بوزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، ولهذا سيعتمد الباحثان على مؤشر أسعار المستهلك في تعديل البيانات المحاسبية .

ثانيا - <u>أساليب تعديل البيانات المحاسبية</u>

هنالك اكثر من أسلوب لتعديل البيانات المحاسبية المعدة على أساس الكلفة التاريخية في ظل التغيرات في مستويات الأسعار مثل أسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة)، وأسلوب الكلفة الجارية على أساس الكلفة الاستبدالية عند اعتماد الأسعار الحالية للمدخلات (أسعار الشراء) وصافي القيمة البيعية عند اعتماد الأسعار الحالية للمخرجات (أسعار البيع)، بالإضافة إلى أسلوب القيمة الحالية عن طرق احتساب القيمة الاقتصادية للأصول .ولكن الباحثان اعتمدا على أسلوب القوة الشرائية العامة في تعديل البيانات المحاسبية .

يتم بموجب أسلوب القوة الشرائية العامة تعديل البيانات المحاسبية على أساس أنموذج محاسبة القوة الشرائية العامة (محاسبة المستوى العام للأسعار) والتي تعرف أحيانا بالكلفة التاريخية المعدلة ، ويقوم اسلوب القوة الشرائية على أساس ان قيمة الأصل تتكون من خلال قيمته التاريخية الحالية ، ويتم التعبير عن عناصر كشف الدخل والميزانية العمومية بوحدات نقدية ذات قوة شرائية في تاريخ إعداد القوائم المالية (العامري ، 2006: 214).

وأشار(الفضل وآخرون ، 2002: 19) إلى انه يتعين التمييز بين ثلاثة مستويات لتغيرات الأسعار لتجنب الخلط بينهم عند القيام بتعديل البيانات المحاسبية وهي كالآتي :-

4- **التغير في المستوى العام للأسعار** : يشير إلى التغير في أسعار كافة السلع والخدمات في الاقتصاد والتي تقابلها التغير في القدرة الشرائية العامة لوحدة النقد ، ويتم قياس التغير في المستوى العام للأسعار باستعمال الأرقام القياسية العامة لما لها من قدرة على عكس التغيرات في أسعار السلع والخدمات .

5- **التغير في المستوى الخاص للأسعار** : يمثل التغير في سعر سلعة او خدمة معينة وفي سوق معينة ، ويتم قياس التغير في المستوى الخاص للأسعار باستعمال الأرقام القياسية الخاصة .

6- **التغير في المستوى النسبي للأسعار:** يمثل الفرق بين التغير في المستوى العام للأسعار والتغير في المستوى الخاص للأسعار ، فهو يشير إلى ذلك الجزء الباقي من التغير في المستوى الخاص للأسعار بعد الغاء تأثير التغير في المستوى العام للأسعار ، (بلقاوي ، 2009: 380).

ويذكر(العامري ،2006: 214) أن اسلوب القوة الشرائية العامة (التكلفة التاريخية المعدلة) يتم بموجبه تعديل البيانات المحاسبية باستعمال الأرقام القياسية العامة، ويقوم هذا النوع من التعديل على نفس الإجراءات المحاسبية المتعارف عليها فيما عدا الاعتراف بالتغيرات التي تطرا على القوة الشرائية للنقود .

ثالثا- خطوات تعديل البيانات المحاسبية

يتعين اتباع الخطوات الآتية عند تعديل البيانات المحاسبية التاريخية بوحدات نقدية ذات قوة شرائية عامة:- (جبل وآخرون ،2009: 312).

6- توفير مجموعة كاملة من القوائم المالية لتعديل بياناتها التاريخية.
7- أرقام قياسية عامة تغطي الفترة الزمنية لأقدم بند في القوائم المالية إلى اخر بند، وهنالك اختيارين هما رقم قياسي على مستوى الاقتصاد القومي يمثل كافة السلع والخدمات التي يتم التعامل بها ، ورقم قياسي على مستوى الشركة يمثل كافة السلع والخدمات التي تتعامل فيها الشركة.
8- تحديد البنود النقدية والبنود غير النقدية في القوائم المالية.
9- تعديل البنود غير النقدية باستعمال الأرقام القياسية .
10- احتساب مكاسب وخسائر المستوى العام للأسعار الناجمة عن الاحتفاظ بالبنود النقدية.

وقد ذكر(Yaniv 2011: 7) أن اسلوب القوة الشرائية العامة يتطلب عند تعديل البيانات المحاسبية التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية، إذ يقصد بالعناصر النقدية العناصر التي تبقى مبالغها ثابتة متجاهلة التغير في مستويات الأسعار، فهي بذلك ثابتة من حيث كمية النقد المستحقة ولكنها غير ثابتة من حيث قوتها الشرائية ، وتتمثل بالموجودات النقدية كحساب النقدية والمدينون وأوراق القبض، والمطلوبات النقدية كالدائنون وأوراق الدفع .

وأشار(الجبوري ، 2002 : 59) إلى ان خسائر القوة الشرائية تتحقق من امتلاك الشركة عناصر نقدية (تفوق الموجودات النقدية على المطلوبات النقدية) خلال فترات الارتفاع العام للأسعار، بينما تتحقق المكاسب نتيجة لتفوق المطلوبات النقدية على الموجودات النقدية .

أما العناصر غير النقدية فهي العناصر التي لا تمثل قيمتها عدد ثابت من وحدات النقود، إذ تتأثر مبالغها بالتغيرات في مستويات الأسعار أي تختلف تبعا لاختلاف مستوى الأسعار، ومن أمثلتها الموجودات الثابتة والمخزون السلعي ومكونات حقوق الملكية (نور الدين ، 2013: 10).

رابعا - إجراءات تعديل البيانات المحاسبية في الكشوفات المالية

يتبع في تعديل البيانات المحاسبية في كشف الدخل والميزانية العمومية وفق طريقة محاسبة القوة الشرائية العامة الإجراءات الآتية :

1- تعديل عناصر كشف الدخل : يمتد تأثير تغيرات الأسعار إلى جميع بنود كشف الدخل ،اذ ان جزءا كبيراً من الإيرادات ان لم يكن جميعها والتي تظهر في الطرف الدائن من الحسابات الختامية يتم قياسها بوحدة قياس للأسعار الجارية ولكن بالمقابل يلاحظ ان بعض المصاريف وخاصة اندثار الأصول الثابتة وتكوين المخزون أول وآخر المدة تكون مقاسة بالأسعار القديمة بسبب تطبيق مبدا الكلفة التاريخية (الوقاد ، 2011: 284).

يجب الأخذ بالتغيرات التي تطرا على الأسعار من ناحية والتغيرات في القوة الشرائية للنقود من ناحية أخرى وذلك بهدف الوصول إلى نتائج قياس سليمة لعناصر الدخل وفق أسس عادلة، ويتم ذلك عن طريق تعديل كل من الإيرادات والمصروفات بضرب مبلغها في معامل التعديل، إذ يتم تصنيف الإيرادات والمصروفات إلى مجموعتين ، الأولى تشمل الإيرادات والمصروفات المرتبطة بالتغيرات في الموجودات والمطلوبات النقدية ، وتشمل الثانية مجموعة الإيرادات والمصروفات المرتبطة بالتغيرات في الموجودات والمطلوبات غير النقدية ، لان لكل مجموعة معامل تحويل يختلف عن الأخرى (مشكور ورشم ،2012: 298) .

2- تعديل عناصر الميزانية : يتعين التمييز، قبل إجراء عملية التعديل على عناصر الميزانية، بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية ، فالعناصر النقدية لا تعدل لأنها تحمل قوة شرائية جارية، وينعكس تأثير تعديلها في قائمة الدخل عن طريق أرباح القوة الشرائية وخسائرها، أما العناصر غير النقدية يتم تعديلها عن الفترة من تاريخ نشأة البند حتى تاريخ إعداد القوائم المالية مثل الموجودات الثابتة ومخصصات الاندثار والمخزون وحقوق الملكية ، وتعدل عن طريق ضرب مبلغها في معامل التحويل الذي يمثل العلاقة بين الرقم القياسي السائد في نهاية الفترة والرقم القياسي وقت الحصول على العناصر غير النقدية (القاضي وحمدان ،2007: 399).

يمكن القول أن الطريقة الملائمة للتعديل تتمثل في القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) لأنها تختص بشكل واسع في تعديل تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ولبساطة وسهولة تطبيقها وتوفر مؤشرات الأسعار التي تعتمد عليها في التعديل وهو (مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك) .

المبحث الثاني

اجراءات تعديل البيانات المحاسبية وتحليل النتائج

يتضمن هذا المبحث تعديل البيانات المحاسبية في كشف العمليات الجارية وقائمة الميزانية العمومية من الكلفة التاريخية الى الكلفة التاريخية المعدلة باستعمال مؤشرات الارقام القياسية (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) وحسب طريقة القوة الشرائية العامة على اعتبار ان الشركة عينة الدراسة تطبق النظام المحاسبي الموحد والمتمثلة بالشركة العراقية للأعمال الهندسية - بغداد (ش.م- مختلطة)، أحد شركات القطاع الصناعي والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2013 الى 2015 ، لرفع الآثار التضخمية وبيان نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة بالشكل الحقيقي والمعبر عن الواقع الاقتصادي .

اولا : وصف الشركة عينة الدراسة

- **الشركة العراقية للأعمال الهندسية - بغداد (ش.م- مختلطة)**

تأسست الشركة في عام 1985 تحت أسم شركة المعجنات العراقية – مساهمة مختلطة بموجب قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983 برأسمال اسمي قدره (8) ثمانية ملايين دينار مقسمة الى ثمانية ملاين سهم ، تم تغيير اسم ونشاط الشركة في عام 1988 لتصبح الشركة العراقية للصناعات الهندسية – المساهمة المختلطة ، ادرجت في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 8 / 7 / 2004 وبرأسمال في تاريخ الادراج قدره (240) مئتان واربعون مليون دينار ، بلغ راس المال المدرج في تاريخ 31 / 12 / 2015 بمقدار (1500) مليار وخمسمائة مليون دينار ، تتوزع نسبة المساهمة في الشركة بين القطاع العام بنسبة (33.6 %) والقطاع الخاص بنسبة (66.4 %) ، تعتمد الشركة على النظام المحاسبي الموحد في جميع اعمالها المحاسبية والمالية إذ ان جميع الكشوفات والقوائم المالية تعد بموجب هذا النظام مثل (كشف العمليات الجارية ، الميزانية العمومية ، كشف التدفقات النقدية) .

الاهداف الخاصة للشركة: تهدف الشركة الى تحسين نوعية المنتوج من المواد الاحتكاكية والانشائية والكهربائية لتضاهي المنتجات الاجنبية ، وتسعى الى التغلب على معوقات العمل والتسويق في مواقع الشركة ، من خلال اجراء الدراسات التي تؤدي الى تحسين وزيادة اداء الشركة .

الاهداف العامة للشركة: تهدف الشركة الى المساهمة في دعم وتطوير الحركة الصناعية في العراق وتعزيز الاقتصاد الوطني ضمن اهداف خطة التنمية ومستلزمات خطة البناء من خلال انتاج المواد الاحتكاكية والانشائية والكهربائية وسد احتياجات البلد .

ثانيا : معطيات الدراسة

1- اعتمدت القوائم والكشوفات المالية (كشف العمليات الجارية ، الميزانية العمومية ، وكشف الموجودات الثابتة واندثارها) المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للشركة عينة الدراسة للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) والمعدة على اساس الكلفة التاريخية .

2- أعتمد اسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) في تعديل البيانات المحاسبية للشركات عينة الدراسة ، وباستعمال مؤشرات الارقام القياسية (الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

3- اعتمدت الارقام القياسية لأسعار المستهلك المنشورة عن وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء للحدود الزمنية للدراسة ، إذ يقوم الجهاز المركزي للإحصاء / قسم الارقام القياسية بإصدار تقرير شهري للرقم القياسي لأسعار المستهلك بالاعتماد على سنة الاساس 2007 باعتبارها السنة التي تم فيها اخر مسح اجتماعي واقتصادي للأسر في العراق بالنسبة لسنوات الدراسة ، واعتبارا من شهر كانون الثاني لسنة 2016 قدم الجهاز المركزي للإحصاء تقرير الارقام القياسية للأسعار بالأساس الجديد لسنة 2012 بدلا من سنة 2007 باعتبارها السنة التي نفذ فيها اخر مسح اجتماعي واقتصادي للأسرة في العراق .

4- اعتمد المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية المحلية الصادرة بخصوص الاخذ بنظر الاعتبار أثر تغيرات الاسعار عند اعداد القوائم المالية .

5- نظرا لعدم توفر البيانات حول فترة اقتناء الموجودات على مدى حياة الشركات وصعوبة تحديدها بدقة لجأ الباحثان الى تحديد نقطة قطع Cut off Sampling واعتبار الميزانية العمومية كما في 2012/12/31 الميزانية المقارنة لغرض تعديل الميزانية العمومية لسنة 2013 باعتبارها السنة الاولى للتعديل .

6- تعتمد جميع الشركات عينة الدراسة طريقة المعدل الموزون في تقييم مخزون اخر المدة .

7- جميع المبالغ المذكورة في الكشوفات والقوائم المالية بالدينار العراقي ومقسومة على (1000) .

8- كانت الارقام القياسية لأسعار المستهلك الشهرية كما في الجدول الآتي :-

جدول (1) الارقام القياسية لأسعار المستهلك الشهرية للمدة (2012- 2015)

سنة الاساس (2007 = 100)

الشهر / السنة	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	ايلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	كانون الاول
2012	137.5	138.4	140.8	142.4	140.6	137.7	138.1	141.9	142.3	140.6	140.5	140.5
2013	141.3	141.4	142.6	144.1	142.2	140.9	141.5	142.0	142.7	145.0	144.3	144.9
2014	147.0	145.7	145.5	146.2	144.2	144.1	144.8	145.9	145.7	146.3	148.6	147.2
2015	146.6	146.2	145.8	147.0	146.6	147.2	148.6	149.7	148.8	148.6	150.1	150.6

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء/ قسم الأرقام القياسية

9- ومن خلال الجدول (1) اعلاه تم احتساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في بداية ونهاية العام وكالآتي:-

جدول (2) الارقام القياسية (بداية ونهاية السنة ومتوسط الرقم القياسي)

سنة الاساس (2007 = 100)

السنة	الرقم القياسي في بداية العام	متوسط الرقم القياسي خلال العام	الرقم القياسي في نهاية العام
2013	140.9	142.7	145.9
2014	145.9	145.9	146.8
2015	146.8	148.0	150.3

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء / قسم الارقام القياسية

ثالثا : تعديل البيانات المحاسبية التاريخية للشركة عينة الدراسة واختبار الفرضية الرئيسة الاولى

لغرض الاخذ بنظر الاعتبار اثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على البيانات المحاسبية التاريخية يجب تعديل كافة بنود القوائم المالية (كشف العمليات الجارية والميزانية العمومية) للشركات عينة الدراسة طيلة مدة الدراسة (2013- 2015) ، ولإجراء عملية التعديل يجب التمييز بين البنود النقدية والبنود غير النقدية ، إذ سيتم احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية للبنود النقدية وتعديل البنود غير النقدية . ولتنفيذ خطوات عملية تعديل البيانات المحاسبية من الكلفة التاريخية الى الكلفة التاريخية المعدلة قام الباحثان بإعداد الجداول الآتية :-

2- تعديل الكلفة التاريخية للأصول الثابتة واندثارها

جدول (3) كشف الموجودات الثابتة واندثارها بالكلفة التاريخية (المبالغ مقسومة على 1000)

السنة	التكلفة في 1/1	الاضافات خلال السنة	الاستبعاد خلال السنة	التكلفة في 12/31	الاندثار المتراكم في 1/1	اندثار السنة الحالية	الاستبعاد خلال السنة	الاندثار المحول الى الاحتياطي	الاندثار المتراكم في 12/31	القيمة الدفترية في 12/31
2013	**1436008**	**28700**	**18821**	**1445887**	**125401**	**54498**	**14116**	**1554**	**164230**	**1281657**
2014	**1445887**	**2095**	**32084**	**1415898**	**164230**	**52647**	**25341**	**1010**	**190526**	**1225372**
2015	**1415898**	**----**	**1189**	**1414709**	**190526**	**51087**	**476**	**1056**	**240081**	**1174628**

يتضمن الجدول (3) اعلاه الكلفة التاريخية للموجودات الثابتة والاندثار المتراكم من واقع القوائم والكشوفات المالية للشركة عينة الدراسة للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) .

ولتعديل الكلفة التاريخية للموجودات الثابتة واندثارها تم اعداد جدول بالأرقام القياسية العامة التي تم استخدامها وكالآتي:-

جدول (4) الارقام القياسية المستخدمة في تعديل الموجودات الثابتة واندثارها

البند المحاسبي	معامل التعديل 2013 المرجع جدول (5)	معامل التعديل 2014 المرجع جدول (5)	معامل التعديل 2015 المرجع جدول (5)
تكلفة الموجود الثابت في 1/1	100 / 145.9	100 /146.8	100 / 150.3
(+) الاضافات خلال السنة	140.9 / 145.9	145.9 / 146.8	146.8 / 150.3
(-) الاستبعاد خلال السنة	100 / 145.9	100 /146.8	100 / 150.3
الاندثار المتراكم في 1/1	100 / 145.9	100 /146.8	100 / 150.3
(+) اندثار السنة الحالية	140.9 / 145.9	145.9 / 146.8	146.8 / 150.3
(-) الاستبعاد خلال السنة	100 / 145.9	100 /146.8	100 / 150.3
(-) الاندثار المحول الى حساب الاحتياطيات	100 / 145.9	100 /146.8	100 / 150.3

جدول (5) كشف الموجودات الثابتة واندثارها بالكلفة التاريخية المعدلة (المبالغ مقسومة على 1000)

السنة	التكلفة في 1/1	الاضافات خلال السنة	الاستبعاد خلال السنة	التكلفة في 12/31	الاندثار المتراكم في 1/1	اندثار السنة الحالية	الاستبعاد خلال السنة	الاندثار المحول الى الاحتياطي	الاندثار المتراكم في 12/31	القيمة الدفترية في 12/31
2013	2095135	29718	27459	2097394	182961	79513	22846	----	239628	1857766
2014	2122562	2108	47097	2077573	241088	77286	37198	1480	279696	1797877
2015	2128095	----	1787	2126308	286364	76784	715	1977	360456	1765852

يتضمن الجدول (5) اعلاه عملية احتساب الكلفة التاريخية المعدلة للموجودات الثابتة القابلة للاندثار من خلال ضرب الكلفة التاريخية للموجودات الثابتة في معامل التعديل المدرجة في الجدول (4) لسنوات الدراسة ، وتم التوصل الى اندثار الموجودات الثابتة السنوي المعدل لكل سنة من سنوات الدراسة الذي يدخل ضمن عناصر كشف العمليات الجارية المعدل كأحد مصروفات الفترة ليخفض من ارباح السنة المتحقق فيها ، بالإضافة الى الكلفة التاريخية المعدلة والاندثار المتراكم المعدل وصولا الى القيمة الدفترية المعدلة للموجودات الثابتة في 12/31 لكل سنة من سنوات الدراسة التي تندرج ضمن عناصر الميزانية العمومية المعدلة .

3- البنود النقدية / مكاسب وخسائر القوة الشرائية

جدول (6) مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود (المبالغ مقسومة على 1000)

السنة	2013			2014			2015		
البند	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة
صافي الاصول النقدية * في 1/1	8959	145.9 / 140.9	9277	239313	146.8 / 145.9	240789	137322	150.3 / 146.8	140596
تضاف المتحصلات النقدية خلال العام									
ايرادات النشاط الجاري	855041		874215	257241		258828	131389		133430
فوائد وايجارات اراضي دائنة	7267	/ 145.9	7430	9819		9880	5808	/ 150.3	5898
	871267	142.7	890922	506373	/ 146.8 / 145.9	509497	274519	148.0	279924
تطرح المدفوعات النقدية خلال العام									
مشتريات اصول ثابتة	28700		29718	397		399	232		237
الرواتب والاجور	116053		118655	114339		115044	106058		107706
المستلزمات السلعية	51692		52851	67818		68236	80125		81370
المستلزمات الخدمية	75637	145.9	77333	63327		63718	46046	/ 150.3	46762
مشتريات بضاعة بغرض البيع	531921	140.9/	543849	127971	146.8 / 145.9/	128760	70757	146.8	71856
الضرائب والرسوم	14734		15064	4810		4840	115		117
	818737	/ 145.9	837470	378662		380997	303333	/ 150.3	308048
صافي المركز النقدي في 12/31	52530	142.7	53452	127711	/ 146.8 / 145.9	128500	(28814)	148.0	(28124)
			52530			127711			(28814)
مكاسب (خسائر) القوة الشرائية* *			53452			128500			(28124)
			(922)			(789)			(690)

*صافي المركز النقدي في 1/1 = الموجودات النقدية – المطلوبات النقدي = (المدينون + النقود) – (الدائنون)

صافي المركز النقدي في 1/1 / 2013 = (28138 + 27024) – 46203 = 8959
صافي المركز النقدي في 1/1 / 2014 = (248790 + 45761) – 55238 = 239313
صافي المركز النقدي في 1/1 / 2015 = (191241 + 9467 -) – 44452 = 137322

** مكاسب (خسائر) القوة الشرائية = صافي الرصيد النقدي التاريخي نهاية السنة - صافي الرصيد النقدي التاريخي المعدل نهاية السنة . (يعترف بكافة مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود في كشف الدخل المبني على المستوى العام للأسعار) .

اعتمادا على نتائج مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود والمعروضة في الجدول (6) اعلاه يمكن ملاحظة الآتي :-

حققت الشركة خسائر في القوة الشرائية للنقود من جراء الاحتفاظ بالنقد بمقدار (922 - ، 789 - ، 690 -) للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) على التوالي ، لان صافي الموجودات النقدية الذي كان يبلغ(55162 ، 294551 ، 181774) على التوالي ، اعلى من صافي المطلوبات النقدية التي بلغت (8959 ، 239313 ، 44452) على التوالي لذلك تحققت الخسارة ، وسيتم تحويل خسائر القوة الشرائية الى كشف العمليات الجارية للسنوات المذكورة لتخفض من نتيجة اعمال كل سنة مالية.

3- تعديل كشف العمليات الجارية

جدول (7) كشف العمليات الجارية للسنة المنتهية في 31 / 12 (المبالغ مقسومة على 1000)

السنة	2013			2014			2015		
البند	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة
الايرادات الجارية									
ايراد النشاط الجاري	855041	/145.9	874215	257241	/146.8	258828	131388	/150.3	133430
فوائد وايجار اراضي دائنة	7267	142.7	7430	9818	145.9	9879	5809	148.0	5899
مجموع ايرادات النشاط الجاري	862308		881645	267059		268707	137197		139329
تنزل : المصروفات الجارية									
الرواتب والاجور	116053	/145.9	118655	114339	/146.8	115044	106058	/150.3	107706
المستلزمات السلعية	51692	142.7	52851	67818	145.9	68236	80125	148.0	81370
المستلزمات الخدمات	75637		77333	63327		63718	46046		46762
مشتريات بضاعة بغرض البيع	531921		543849	127971		128760	70757		71856
الاندثارات	54498	جدول (5)	79513	52647	جدول (5)	77286	51087	جدول (5)	76784
الضرائب والرسوم	14734	/145.9 142.7	15064	4810	/146.8 145.9	4840	115	/150.3 148.0	117
مجموع مصروفات النشاط الجاري	844535		887265	430912		457884	354189		384595
فائض (عجز) العمليات الجارية /المرحلة الاولى	17773		(5620)	(163853)		(189177)	(216992)		(245266)
مكاسب(خسائر) القوة الشرائية للنقود	جدول (6)		(922)		جدول (6)	(789)		جدول (6)	(690)
تضاف :الايرادات التحويلية الاخرى									
ايرادات الاستثمارات المالية	5041	/145.9	5154	11937	/146.8	12011	9943	/150.3	10098
الايرادات التحويلية الاخرى	-----	142.7	-----	1875	145.9	1887	----	148.0	-----
	14704		15034	4901		4931	195		198
مجموع الايرادات التحويلية والاخرى	19745		20188	18713		18829	10138		10296
تنزل: المصروفات التحويلية والاخرى									
المصروفات التحويلية عدا	550		562	612		616	355		360

(الضرائب والرسوم) المصروفات الاخرى	33869	/145.9 142.7	34628	22417	/146.8 145.9	22555	6713	/150.3 148.0	6817
مجموع المصروفات التحويلية والاخرى	34419		35190	23029		23171	7068		7177
فائض (عجز) العمليات الجارية /المرحلة الثانية	3099		(21544)	(168169)		(194308)	(213922)		(242837)

اعتمادا على البيانات المعروضة في كشف العمليات الجارية للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) في جدول (7) اعلاه يمكن ملاحظة الآتي:-

أ- اظهرت الارقام المعدلة طبقا لأنموذج القوة الشرائية العامة زيادة الاندثار السنوي المعدل عن الاندثار السنوي التاريخي ، وهذا يبين النقص في القوة الشرائية للاندثار السنوي التاريخي والذي يؤدي الى انعكاسات خطيرة على الارباح او الخسائر السنوية المتحققة ، وبالتالي على سلامة قرارات توزيع الارباح ومقدار الضرائب ، وهذا يعني ان كشف العمليات الجارية التاريخي خلال السنوات محل الدراسة تضمن ارباح وخسائر صورية.

ب- يوجد فرق واضح في نتيجة العمليات الجارية للشركة بين البيانات المعدة على اساس الكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة ، ففي سنة 2013 حققت الشركة فائض العمليات الجارية بمقدار (3099) بحسب كشف العمليات الجارية للشركة والمعد على اساس الكلفة التاريخية ، بينما أظهر كشف العمليات المعدل ان هنالك (عجز) في العمليات الجارية بمقدار (21544) ، اما في السنوات (2014 ، 2015) كان عجز العمليات الجارية بمقدار (168169 ، 213922) على التوالي للبيانات التاريخية بينما ظهر العجز اعلى من ذلك خلال العامين بمقدار (194308 ، 242837) على التوالي للبيانات المعدلة ، وتبين هذه الفروقات في النتائج مقدار الارباح والخسائر الصورية لنتيجة اعمال الشركة الناتجة من عدم الاخذ في نظر الاعتبار أثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار . ويمكن تلخيص تلك النتائج في الجدول الآتي :-

جدول (8) مقارنة قسط الاندثار السنوي وفائض (عجز) العمليات الجارية

السنة	الاندثار		السنوي		فائض (عجز)		العمليات الجارية	
	تاريخي	تاريخي معدل	الفروقات	نسبة الزيادة	تاريخي	تاريخي معدل	الفروقات	نسبة الزيادة
2013	54498	79513	25015	%45.9	3099	(21544)	24643	%79.5
2014	52647	77286	24639	%46.8	(168169)	(194308)	26139	%15.5
2015	51087	76784	25697	%50.3	(213922)	(242837)	28915	%13.5

وبذلك تكون البيانات المحاسبية المعدلة قد عبرت عن نتيجة عمليات الشركة بالشكل الحقيقي بعد الاخذ بنظر الاعتبار اثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود .

ومما سبق من نتائج في الفقرتين (أ) ، (ب) اعلاه يؤيد صحة الفرضية الفرعية الاولى (1-1) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية **H0** وتقبل الفرضية البديلة **H1** التي مفادها **(يؤدي تعديل البيانات المحاسبية تبعا للطرائق أو الاساليب المحاسبية ذات العلاقة الى تحسين فاعلية كشف العمليات الجارية في التعبير الحقيقي عن نتيجة اعمال الشركة).**

4- تعديل الميزانية العمومية

جدول (9) الميزانية العمومية للسنة المنتهية في 31 / 12 (المبالغ مقسومة على 1000)

السنة	2013			2014			2015		
البند	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة	تاريخية	معامل التعديل	تاريخية معدلة
الموجودات									
الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	1281657	جدول (5)	1857766	1225372	جدول (5)	1797877	1174628	جدول (5)	1765852
الاستثمارات المالية طويلة الاجل	180336	/145.9 100	26 3110	181397	/146.8 100	266291	130922	/150.3 100	196776
مجموع الموجودات الثابتة	1461993		2120876	1406769		2064168	1305550		1962628
الموجودات المتداولة									
المخزون	155951	/145.9 140.9	161485	154807	/146.8 145.9	155762	154582	/150.3 148.0	156984
المدينون	45761		45761	(9467)		(9467)	7678		7678
النقود	248790		248790	191241		191241	114214		114214
مجموع الموجودات المتداولة	450502		456036	336581		337536	276474		278876
مجموع الموجودات	1912495		2576912	1743350		2401704	1582025		2241504
مصادر الاموال طويلة الاجل									
راس المال الاسمي	1500000	/145.9 100	2188500	1500000	/146.8 100	2202000	1500000	/150.3 100	2254500
والمدفوع									
ارباح (خسائر) السنة		جدول (7)	(21544)		جدول (7)	(194308)		جدول (7)	(242837)
الاحتياطيات	357257	متمم حسابي	354718	198898	متمم حسابي	349560	37633	متمم حسابي	185449
مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل	1857257		2521674	1698898		2357252	1537633		2197112
مصادر التمويل قصيرة الاجل									
الدائنون	55238		55238	44452		44452	44392		44392
مجموع مصادر التمويل قصيرة الاجل	55238		55238	44452		44452	44392		44392
مجموع مصادر التمويل	1912495		2576912	1743350		2401704	1582025		2241504

اعتمادا على البيانات المعروضة في جدول رقم (9) وكشف الميزانية العمومية للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) اعلاه يمكن ملاحظة الآتي:-

أ- ارتفاع قيمة الموجودات الثابتة المعدلة عن قيمة الموجودات الثابتة التاريخية ، وزيادة مخصص الاندثار المعدل بصفة مستمرة عن مخصص الاندثار التاريخي ، وهذه الزيادة تمثل مقدار النقص في مخصص الاندثار التاريخي خلال فترة حيازة الشركة للموجودات الثابتة القابلة للاندثار ، وبذلك تكون مخصصات الاندثار المكونة وفق اساس الكلفة التاريخية في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار منخفضة ولا تكفي للقيام بعملية الاحلال والحفاض على القدرة الانتاجية للشركة .

ب- ارتفاع اجمالي حقوق المساهمين طبقا لأنموذج القوة الشرائية العامة عن اجمالي حقوق المساهمين التاريخي ، ويعبر هذا الارتفاع عن النقص في اجمالي حقوق المساهمين نتيجة هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد ، والذي يشير بدوره الى عدم قدرة الشركة في المحافظة على القوة الشرائية لراس المال عند اعتماد اساس الكلفة التاريخية في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار. ويمكن تلخيص النتائج في الجدول الآتي :

جدول (10) مقارنة مخصص الاندثار وقيمة الموجودات الثابتة وحقوق المساهمين

السنة	الاندثار المتراكم				الموجودات الثابتة				حقوق المساهمين			
	تاريخي	تاريخي معدل	الفروقات	نسبة الزيادة	تاريخي	تاريخي معدل	الفروقات	نسبة الزيادة	تاريخي	تاريخي معدل	الفروقات	نسبة الزيادة
2013	164230	239628	75398	%45.9	1281657	1857766	576109	%44.9	1857257	2521674	664417	%35.7
2014	190528	279696	89168	%46.8	1225372	1797877	572505	%46.7	1698898	2357252	718414	%42.2
2015	240083	360456	120373	%50.1	1174628	1765852	591224	%50.3	1537633	2197112	659479	%42.8

ومما سبق من نتائج في الفقرتين (أ) ، (ب) اعلاه يوضح الفروقات في الكلفة التاريخية لمجموع الموجودات ومجموع مصادر التمويل عن الكلفة التاريخية المعدلة والبالغة (664417 ، 658354 ، 659479) على التوالي ، وهذا ما يؤيد صحة الفرضية الفرعية الثانية (2-1) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية **H0** وتقبل الفرضية البديلة **H1** التي مفادها **(يؤدي تعديل البيانات المحاسبية تبعا للطرائق أو الاساليب المحاسبية ذات العلاقة الى تحسين فاعلية قائمة الميزانية العمومية في التعبير الحقيقي عن المركز المالي للشركة)** .

من خلال ما تقدم في اثبات الفرضيتين الفرعيتين الاولى (1-1) والثانية (2-1) للشركة عينة الدراسة ، حول دور البيانات المحاسبية المعدلة في تحسين فاعليه كشف العمليات الجارية وقائمة المركز المالي في التعبير الحقيقي عن نتيجة الاعمال والمركز المالي للشركة يحقق لنا اثبات الفرضية الرئيسة الاولى (1) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية **H0** وتقبل الفرضية البديلة **H1** التي مفادها **(يؤدي تعديل البيانات المحاسبية تبعا للطرائق أو الاساليب المحاسبية ذات العلاقة الى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية على بيان نتيجة الاعمال والمركز المالي للشركات بالشكل الحقيقي)**.

رابعا : احتساب النسب المالية واختبار الفرضية الرئيسة الثانية

هنالك العديد من النسب المالية التي تعتمد على كشف العمليات الجارية وقائمة الميزانية العمومية في احتسابها والتوصل اليها ، منها نسب بسيطة تدرس العلاقة بين عنصرين من عناصر القوائم المالية ، ومنها نسب مركبة تدرس العلاقة بين اكثر من نسبة من النسب المالية ، مثل (نسب السيولة ، نسب الربحية ، نسب تقييم كفاءة النشاط ، نسب الهيكل المالي ، ونسب معدلات النمو) ، ولكن الباحثان اعتمدا في هذه الدراسة على النسب المالية التي وردت في أنموذج Altman Z-score للتنبؤ بالفشل المالي للتحقق من قدرتها على التنبؤ بالفشل المالي عند احتسابها على اساس البيانات المحاسبية المعدلة واستخدامها في تطبيق صيغة الأنموذج الآتية:-

$$Z = 0.012\ X1 + 0.014X2 + 0.033X3 + 0.006X4 + 0.01X\ 5$$

ويُبنى هذا الأنموذج على خمس نسب مالية رئيسة تتمثل في الآتي :-

جدول (11) المؤشرات المالية لأنموذج (Altman Z-score) وأوزانها

المتغيرات	المؤشرات المالية	نوع المؤشر	الوزن النسبي
X1	صافي راس المال العامل / إجمالي الموجودات	مؤشر السيولة	0.012
X2	الأرباح المحتجزة / إجمالي الموجودات	يرتبط بسياسة الإدارة في توزيع الأرباح	0.014
X3	الارباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات	مؤشر العائد على الاستثمار	0.033
X4	القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي المطلوبات	مؤشر الرفع المالي	0.006
X5	المبيعات / إجمالي الموجودات	مؤشر دوران إجمالي الموجودات	0.01

المصدر : إعداد الباحثان

وفقا لأنموذج Altman تم تحديد معيار لدالة (Z-score) للتمييز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة والذي صنف الشركات الى ثلاث فئات وكما في الجدول الآتي:-

جدول (12) معيار التمييز بين الشركة الفاشلة والشركة الناجحة لدالة (Z-score)

الفئات	القدرة على الاستمرار	قيمة دالة Z
الفئة الاولى	شركة ناجحة وقادرة على الاستمرار ولا يتوقع لها الفشل المالي	Z ≥ 2.99
الفئة الثانية	شركة ادائها ضعيف ومؤهلة اكثر من غيرها في تعرضها للفشل المالي	Z < 1.81
الفئة الثالثة	صعوبة تحديد موقف الشركة وتحتاج الى دراسة تفصيلية	2.99 > Z > 1.81

المصدر : إعداد الباحثان

ولغرض احتساب النسب المالية في الجدول (11) اعلاه قام الباحثان بتلخيص عناصر البيانات المحاسبية المعدلة من الجدولين (7 و 9) المكونة لبسط ومقام كل من تلك النسب في الجدول الآتي :-

جدول (13) عناصر البيانات المحاسبية التاريخية المعدلة (المبالغ بالدينار العراقي مقسومة على 1000)

السنة	مجموع الموجودات المتداولة	مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات المتداولة	راس المال العامل	القيمة السوقية لحقوق المساهمين	مجموع المطلوبات	صافي المبيعات (ايراد النشاط الجاري)	الارباح قبل الفوائد والضرائب	الارباح المحتجزة
2013	456036	2576912	55238	400798	2521674	55238	874215	(6480)	354718
2014	337535	2401704	44452	293083	2357252	44452	258828	(189468)	(194308)
2015	278876	2241504	44392	234484	2197112	44392	133430	(242720)	(242837)

وعند احتساب النسب المالية على اساس البيانات المحاسبية المعدلة في جدول (13) تم التوصل الى النتائج الملخصة في الجدول الآتي :-

جدول (14) نسبة المؤشرات المالية التابعة للمتغيرات (X5, X4, X3, X2, X1)

السنة	صافي راس المال العامل / إجمالي الموجودات X1	الأرباح المحتجزة / إجمالي الموجودات X2	الارباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات X3	القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي المطلوبات X4	المبيعات / إجمالي الموجودات X5
2013	0.155	0.138	(0.002)	46	0.339
2014	0.122	(0.080)	(0.078)	53	0.107
2015	0.104	(0.108)	(0.108)	49	0.059

استنادا الى النتائج الظاهرة في الجدول (14) اعلاه يمكن ملاحظة الآتي:-

6- إن قيمة المتغير (X1) والذي يمثل راس المال العامل الى اجمالي الموجودات للسنوات (2013، 2014 ، 2015) كانت في انخفاض مستمر إذ بلغت (0.155، 0.122، 0.104) على التوالي، ان الانخفاض المستمر لراس المال العامل خلال سنوات الدراسة والذي بلغ (400798 ، 293083 ، 234484) على التوالي يعكس عدم كفاءة اداء الشركة في توفير السيولة الكافية ومؤشر على ان الشركة تحقق خسائر متتالية .

7- كانت قيمة المتغير (X2) والذي يمثل الارباح المحتجزة الى اجمالي الموجودات موجبة في سنة (2013) إذ بلغت (0.129) ثم اخذت بالانخفاض الى ان اصبحت قيمته سالبة للسنوات (2014 ، 2015) إذ بلغت (0.080 - ، 0.108 -) على التوالي ، وذلك بسبب وجود عجر متراكم لدى الشركة ناتج من الخسائر المتحققة للسنتين الاخيرتين والبالغة (194308 - ، 242837 -) على التوالي .

8- كانت قيمة المتغير (X3) والذي يمثل الارباح قبل الفوائد والضرائب الى اجمالي الموجودات سالبة للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) إذ بلغت (0.002 - ، 0.078 - ، 0.108 -) على التوالي ، ومن الملاحظ ان النسبة كانت في انخفاض مستمر بسبب تحقيق الشركة الى خسائر متتالية (فائض عجز) والتي بلغت (6480 - ، 189468 - ، 2427720 -) على التوالي .

9- كانت قيمة المتغير (X4) والذي يمثل القيمة السوقية لحقوق المساهمين الى اجمالي المطلوبات وللسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) تبلغت (46 ، 53 ، 49) على التوالي ،إذ بلغت القيمة السوقية لحقوق المساهمين لسنوات الدراسة (2521674 ، 2357252 ، 2197112) على التوالي تقابلها اجمالي مطلوبات بقيمة (55238 ، 44452 ، 44392) .

10- كانت قيمة المتغير (X5) والذي يمثل المبيعات الى اجمالي الموجودات موجبة في السنوات (2013، 2014 ، 2015) إذ بلغت (0.339 ، 0.107 ، 0.059) على التوالي ، ولكنها بانحدار تدريجي نتيجة الى انخفاض المبيعات قياسا بموجودات الشركة إذ بلغت المبيعات (874215 ، 258828 ، 133430) مما يدل على عدم كفاءة اداء الشركة في استغلال موجوداتها لتحقيق مبيعات عالية .

وعند تطبيق الصيغة الرياضية لأنموذج Altman Z-score باستخدام النسب المالية في الجدول (14) تم الحصول على النتائج الملخصة في الجدول الآتي :-

جدول (15) نتائج المتغيرات (X5, X4, X3, X2, X1) وقيمة Z

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	قيمة Z
2013	0.0018	0.0019	(0.00006)	0.28	0.0033	0.29
2014	0.0014	(0.0011)	(0.0025)	0.32	0.001	0.31
2015	0.0012	(0.0015)	(0.0035)	0.30	0.0005	0.30

استنادا الى النتائج الظاهرة في الجدول (15) اعلاه يمكن ملاحظة الآتي:-

بلغت قيمة Z (0.29 ، 0.31 ، 0.30) على التوالي ، ومن خلال مقارنة قيمة (Z) المحسوبة في الجدول (15) اعلاه بمعيار دالة (Z-score) للتمييز بين الشركات الناجحة والفاشلة في الجدول (12) تبين ان الشركة واقعة ضمن الفئة الثانية (Z < 1.81) والذي يشير الى ان احتمالية الفشل المالي لهذه الشركة مؤكدة إذ ان قيمة (Z) لسنوات الدراسة اقل بكثير من 1.81.

وبذلك يمكن استنتاج ان النسب المالية التي تم التوصل اليها للمتغيرات (X1 ,X2 ,X3 ,X4 ,X5) والمعروضة في الجدول (14) اعلاه تتمتع بقدر كافي من المصداقية والموضوعية ويمكن الاعتماد عليها في تطبيق انموذج Altman Z-score للتنبؤ بالفشل المالي، لأنه تم احتسابها بعد رفع الاثار التضخمية وقياس جميع العناصر المحاسبية المكونة لها بوحدة قياس متجانسة . وهذا ما يبين دور البيانات المحاسبية المعدلة في زيادة مصداقية وموضوعية النسب المالية المشتقة منها ، من خلال تحقيقها لتجانس العناصر المحاسبية التي تمثل احد طرفي احتساب أي من النسب المالية وهو ما يحقق اثبات الفرضية الرئيسة الثانية (2) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية **H0** وتقبل الفرضية البديلة **H1** التي مفادها **(يؤدي تعديل البيانات المحاسبية تبعا للطرائق أو الاساليب المحاسبية ذات العلاقة الى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية على دلالة ومصداقية النسب المالية المشتقة منها)** .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1- تعتبر ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار من اخطر الظواهر الاقتصادية تأثيرا على البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية ، يؤدي تجاهلها الى تضليل مخرجات القوائم المالية وعدم قدرتها على التعبير عن حقيقة نتائج الأعمال والمركز المالي للشركات .
2- ان تعديل البيانات المحاسبية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار بالاعتماد على اسلوب القوة الشرائية العامة يحقق الموضوعية في النتائج لاعتماده على الكلفة التاريخية وعدم خروجه عن المبادئ المحاسبية ويمتاز بسهولة التطبيق من خلال توفر الأرقام القياسية العامة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) ، وهذا التميز بالسهولة والوضوح يساعد في تمكن الشركة بتطبيقه سنويا وتحديد وضعها المالي من سنة الى اخرى .
3- أتضح من نتائج تعديل البيانات المحاسبية ان الشركة المدروسة ولسنوات تطبيق اسلوب التعديل لم تحدد نتيجة اعمالها ومركزها المالي بالشكل الحقيقي نتيجة التزامها بالتكلفة التاريخية عند اعداد قوائمها المالية في اوقات الارتفاع العام للأسعار، فقد أظهرت الدراسة أن الشركة المدروسة كان لديها ارباح وخسائر صورية وفروقات واضحة في المركز المالي .
4- هنالك امكانية لتعديل البيانات المحاسبية التاريخية في الشركات الصناعية العراقية وفق الاسلوب المقترح(اسلوب القوة الشرائية العامة)، وذلك من خلال توفر جميع متطلبات تطبيق هذا الاسلوب .

ثانيا : التوصيات

10- ضرورة تطبيق سياسة محاسبية واضحة ومحددة بشان الاخذ في نظر الاعتبار التقلبات الاقتصادية وبالأخص ذات الآثار السلبية على البيانات المحاسبية والتي تؤدي الى تضليل القوائم المالية وبالتالي افراز معلومات مضللة ، ينتج عنها قرارات غير سليمة تضر بمصالح الشركة .
11- يجب قيام جميع الشركات بأعداد وتقديم القوائم المالية المعدلة ضمن التقرير السنوي على شكل قوائم مستقلة او في صورة ارقام مقارنة مع الارقام التاريخية مضافة ضمن القوائم الاساسية ، وان يتضمن تقرير مراقب الحسابات رايه في القوائم المالية المعدلة ، لمساعدة مستعملي القوائم المالية في التعرف على آثار التضخم على البيانات المالية للشركة ،
12- ضرورة التزام الشركات بالمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية المحلية عند إعداد قوائمها المالية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك لأهميتها في بيان الوضع المالي للشركات بالشكل الحقيقي .

13- عدم الاعتماد على القوائم المالية المعدة على اساس الكلفة التاريخية في اوقات التضخم في الكشف عن الفشل المالي للشركات ، لأنها قد تعرض معلومات محاسبية مضللة ولا يمكن الاعتماد عليها في تحليل النسب المالية في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

المصادر

اولا : المصادر العربية

- بدوي ، محمد وعباس ، **المحاسبة المالية المتقدمة** ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2002.
- بلقاوي ، احمد رياض ، العبدالله ، **نظرية المحاسبة** ، دار اليازوري العلمية للنشر والطبع عمان ، الاردن، 2009.
- التميمي ، محفوظ صالح ، **التحليل المالي** ، دار الكتب اليمنية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010 .
- جبل ، علاء الدين وآخرون ، **دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات** ، دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سورية ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الموصل ، بحث منشور، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 95 ، 2009 .
- الجبوري ، جميلة حمران نامس محمود ، **الاثار التضخمية وانعكاساتها على البيانات المالية** ، بالتطبيق على الشركة العامة لصناعة الالبسة الجاهزة / الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل ، بحث منشور، 2002 .
- حمادة ، طارق عبدالعال ، **موسوعة معايير المحاسبة** ، ج2 ، القاهرة ، بدون دار نشر ،2002.
- الحيالي ، وليد ناجي ، **دراسة في المشاكل المحاسبية المعاصرة** ، دار الحامد ، عمان ،2002.
- الخريشة ، محمد ، **الارقام القياسية للأجور** ، دائرة الاحصاء العامة ، الاردن ، بحث منشور، 2010.
- رجب ، وضاح نجيب ، **التضخم والكساد الاسباب والحلول وفق مبادى الاقتصاد الاسلامي** ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الاردن، 2011 .
- شحاتة ، احمد وبدوي ، محمد ، **المحاسبة المالية المتقدمة** ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 2002 .
- العامري ، سعود جايد ، **المحاسبة الدولية** ، منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 .
- العامري ، سعود جايد مشكور، **محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق** ، بدون دار نشر، ط1 ، 2006 .
- عبدالرحمن ، اسماعيل وعريقات ، حربي ، محمد موسى ، **مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد** ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، ط 1، 1999.
- علي ، عبدالمنعم السيد ، **دراسة النقود والنظرية النقدية** ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط 2، 1986 .
- فردريك ، واخرون ، **المحاسبة الدولية** ، تعريب ، حجاج ، احمد حامد وزيدان ، عصام الدين ، دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2004 .
- الفضل ، مؤيد ، واخرون ، **المشاكل المحاسبية المعاصرة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ط 1، 2002 .
- القاضي ، حسين وحمدان ، مأمون ، **نظرية المحاسبة** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2007 .
- القريشي ، سعد رشيد وهدي ، **دور القوائم المالية المعدلة في ظل اقتصاد جامح التضخم وفقا للمعايير المحاسبية المعتمدة ، دراسة تطبيقية** ، رسالة ماجستير، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد ،2006 .
- كاظم ، ابراهيم جواد ، **الارقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الانشطة الاقتصادية (العراق انموذجا)** ، جامعة ديالى- البحث والتطوير، بحث منشور،2011 .
- مشكور ، سعود جايد ورشم ، محمد حسين ، **التضخم والمعالجات المحاسبية** ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، 2012 .
- مشكور، سعود جايد واخرون ، **المحاسبة المتوسطة رؤية معاصرة** ، الميزان للطباعة والتصميم ، النجف ، العراق ، ط 1 ، 2012 .

- معهد الدراسات المصرفية ، **التضخم الاقتصادي** ، نشرة توعية ، معهد الدراسات المصرفية ، الكويت ، 2012(www,kids.edu.kw,).
- نور الدين ، احمد قايد ، **الاساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية** ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي ، 2013 .
- وادي ، مدحت فوزي عليان ، **اثر التضخم على الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية** ، بحث منشور ، الجامعة الاسلامية ، غزة – فلسطين ،2006 .
- الوقاد ، سامي محمد ، **النظرية المحاسبية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2011 .

ثانيا : المصادر الاجنبية

- Bessong, Peter Kekung & Charlies, Effiong, Comparative analysis of fair value and historical cost Accounting on reported profet,A Study of selected manufacturing Companies in Nigeria, 2012.
- Chinwuba Okafor & Ohonba Nosa , Price level changes and financial accounting measuremen : Empirical evidences from Nigeria , University of Benin, Benin City , Journal of management and corporate governance , volume 4, 2012 .
- Kieso , Donald, &Pual , Kimmet & Jerry , Weygandt, , Financial Accounting , John Wiley & Sons, USA, 2000.
- Mario, Situm, The effects of money printing on inflayion accounting , Electronyc Journal, University of Applied Sciences Kufstein,2009.
- Yaniv, konchitchki, Inflation and Nominal Financial Reporting: Implications for Performance and stock Prices, the Accounting Review, volume 86, number3, 2011.

الفصل الثالث

البيانات المحاسبية المعدلة واثرها في
الكشف المبكر عن الفشل المالي للشركات[3]
(دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

المخلص

تهدف الدراسة إلى اكتشاف الفشل المالي في وقت مبكر ومساعدة الشركات على مواجهته باستعمال بيانات محاسبية معدلة، أخذت الدراسة بنظر الاعتبار تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد على البيانات المحاسبية، إذ تم الاعتماد على أسلوب القوة الشرائية العامة وعلى أساس الأسعار القياسية العامة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، بالشكل الذي يؤدى إلى زيادة فاعلية القوائم المالية في التعبير الحقيقي عن نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي، ومن ثم توفير المعلومات المفيدة بغية مساعدة الفئات المستخدمة لها في اتخاذ القرارات المناسبة والتوصل إلى نتائج اكثر دقة وموضوعية عند استعمالها في الكشف المبكر عن الفشل المالي .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق أسلوب الكلفة التاريخية المعدلة في عينة من الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة(من 2013 إلى 2015) باستعمال الأرقام القياسية العامة، لاكتشاف حالات الفشل المالي في الشركات عينة الدراسة من خلال تطبيق أنموذج (Altman Z-score) على البيانات المحاسبية المعدلة، ففي الخطوة الأولى أجرت الدراسة اختبار تطبيق أسلوب التعديل لتحسين فاعلية القوائم المالية الختامية لغرض استخدامها في الكشف المبكر عن الفشل المالي، ومن ثم اجري اختبار فرضية الارتباط والتأثير بأسلوب إحصائي لبيان تأثير العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة بالبيانات المحاسبية المعدلة والكشف المبكر عن الفشل المالي.

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها ان هنالك إمكانية لدى الشركات عينة الدراسة على تعديل بياناتها المحاسبية باستعمال أسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة)، وتطبيق أنموذج الكشف عن الفشل المالي سنويا وإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي الحقيقي من سنة لأخرى ، كذلك أظهرت الدراسة ان بإمكان الشركات عينة الدراسة تجنب الوقوع في الفشل المالي عند اكتشافه في وقت مبكر لان الفشل المالي يمر بمراحل متعددة ونادرا ما يصيب الشركة بصورة مفاجئة .

أوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات بالمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية المحلية عند إعداد قوائمها المالية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك لأهميتها في بيان الوضع المالي للشركات بالشكل الحقيقي، ومساعدة مستخدمي للقوائم المالية في التعرف على آثار الارتفاع في المستوى العام للأسعار على البيانات المالية للشركة، وضرورة تطبيق احد النماذج المستعملة في الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات ومعرفة حقيقة تجاه نشاطاتها المستقبلية.

المقدمة

يعتمد نجاح أو فشل القرارات التي تتخذها الجهات المعنية على مدى صحة ودقة المعلومات المقدمة إليها من قنوات متعددة، وتعد المحاسبة اليوم من القنوات المهمة في توفير المعلومات للأطراف المستفيدة منها، وبغية جعل المحاسبة أداة فاعلة في عملية توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات، لابد أن تتكيف معطياتها مع البيئة الاقتصادية التي تمارس وظيفتها فيها، وخاصة حين يحصل ظرف اقتصادي معين مثل التضخم، إذ أن تحقيق هذا الهدف يجعل المحاسبة نظاماً متكاملاً للمعلومات الدقيقة والموضوعية التي تعبر عن الحقيقة الاقتصادية للقوائم المالية.

يعد مبدا الكلفة التاريخية من المبادئ المحاسبية الأساسية المقبولة قبولا عاما في القياس المحاسبي، وقد استخدم هذا المبدأ منذ نشوء المحاسبة وتطورها عبر مراحل من الزمن حينما كانت المحاسبة وتطبيقاتها التي تمارسها الشركات في العالم مستقرة وغير متأثرة بالظروف الاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية ، غير ان

([3]) إعداد الباحثان: سعود جايد مشكور العامري ، عبدالجبار علوان جبر- جامعة المثنى .

مبدا الكلفة التاريخية سرعان ما تعرض للانتقاد واحيانا للرفض من قبل المنظمات المهنية المحاسبية والمؤسسات الأكاديمية بسبب عدم صلاحيته بشكل تام للتطبيق في ظل الظروف الاقتصادية التضخمية .

إن تأدية الوظيفة المحاسبية على أساس مبدأ الكلفة التاريخية، وفي ظل اقتصاد يشكو من تضخم، تواجه مشكلة تضليل حقيقة العناصر الواردة في القوائم المالية. وان هذا التضليل لا يمكن إزالته إلا باستخدام إحدى الطرائق المحاسبية الشائعة في معالجة الآثار التضخمية، لذلك جاءت الدعوات إلى استبداله بطريقة تحافظ على جوهر هذا المبدأ من حيث سلامة وموضوعية التطبيق والقياس المحاسبي في زمن الأزمات المالية والاقتصادية .

ونظرا لملازمة ظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد في غالبية اقتصاديات دول العالم، إلى درجة أنها أصبحت صفة دائمة يعيشها الاقتصاد، وما تحمله من آثار سلبية على البيانات المحاسبية، كون المحاسبة تعتمد ثبات وحدة النقد وأساس الكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية ، لذلك تطلب الأمر تعديل البيانات المحاسبية التي تتمثل في عناصر كل من كشف الدخل والميزانية العمومية بغية رفع الآثار التضخمية الناتجة عن التغير في المستوى العام للأسعار لتصبح معبرة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي الحقيقي للشركة لكي تتمكن من خلالها الشركات من معرفة حقيقة تجاه نشاطاتها وتصحيح مسارها باستمرار. ومن هنا ازداد الاهتمام من قبل المنظمات المحاسبية الدولية بضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي من شأنها مساعدة الشركات في مواجهة خطر الأزمات المالية وتجنب الوقوع في الفشل المالي مبكراً.

ويتمثل الفشل المالي في العملية التي تبدأ فيها الشركة بالسير في طريق طويل من التعثرات المالية قد تنتهي بها إلى الإعسار ثم الإفلاس ، الأمر الذي يتطلب اتباع إجراءات تكون كفيلة باكتشافه في وقت مبكر، والغرض منها تحذير الإدارة قبل الوقوع فيه لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات التصحيحية التي تحول دون إفلاس الشركة وتصفيتها . وهنا يمكن القول ان هنالك تحديات ومخاطر يتعين على الشركات مواجهتها ، تتمثل هذه المخاطر بمخاطر التعرض للفشل المالي وخاصة الشركات التي لا تطبق المعايير الدولية ، والتي تتجاهل تأثير التغير في المستوى العام للأسعار على بياناتها المحاسبية ، وتعد قوائمها المالية على أساس الكلفة التاريخية .

واستنادا إلى ما تقدم فقد جاء هذا البحث ليتطرق بعد عرض المنهجية إلى البيانات المحاسبية المعدلة واثرها على الكشف المبكر عن الفشل المالي من خلال مبحثين ، يتضمن المبحث الأول محورين، يشمل المحور الأول البيانات المحاسبية وأهمية تعديلها في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار، باستخدام الأرقام القياسية كأداة للتعديل واهم الأساليب المتبعة في معالجة الآثار السلبية في ظل تغيرات الأسعار، فيما تناول المحور الثاني الفشل المالي من حيث أنواعه وأسبابه ومراحله وأهمية اكتشافه في وقت مبكر، فضلا عن اهم النماذج المستعملة في الكشف عن الفشل المالي. فيما تضمن المبحث الثاني دراسة حالة عملية في عينة من شركات القطاع الصناعي ، وأخيرا ختم البحث بما تم التوصل اليه من استنتاجات وتوصيات للجهات ذات العلاقة .

❖ منهجية الدراسة

تتضمن المنهجية بيان الطريقة العلمية وتحديد مسار التطبيق العملي من خلال المنهجية التي تمثل المسار والطريقة العلمية المنظمة كقاعدة أساسية من قواعد البحث العلمي لتحديد المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها تحقيقا للهدف الأساسي من الدراسة.

❖ مشكلة الدراسة

لا تزال غالبية الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تعد قوائمها المالية على أساس الكلفة التاريخية رغم إن الاقتصاد العراقي يعيش حالات تذبذب الأسعار أدت إلى اتساع نطاق الشركات المهددة بالفشل المالي إضافة إلى ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار التي باتت صفة دائمة يعيشها الاقتصاد منذ عقود.

تكمن المشكلة الأساسية للدراسة في عدم قدرة القوائم المالية المعدة على أساس الكلفة التاريخية في أوقات التغير في المستوى العام للأسعار على التعبير الحقيقي عن نتيجة الإعمال وصافي المركز المالي للشركات، فهي لا تقدم معلومات محاسبية تتسم بالدقة والموضوعية ومن ثم لا يمكن الحصول من خلالها على المعلومات المحاسبية الدقيقة المطلوبة في الكشف المبكر عن الفشل المالي ، وحينما تكون نتائج المعلومات المحاسبية غير دقيقة ولا تتسم بالموضوعية فأن القرارات المتخذة تكون غير صحيحة. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية :

1- هل الشركات قادرة على تحديد نتيجة أعمالها وصافي مركزها المالي بالشكل الحقيقي في أوقات التغير في المستوى العام للأسعار من غير تعديل بياناتها المحاسبية ؟
2- ما هو مدى تعرض الشركات لخطر الفشل المالي في حال تجاهلها تأثير التغير في المستوى العام للأسعار واعتمادها أساس الكلفة التاريخية في إعداد قوائمها المالية ؟

3- هل ان الشركات في العراق قادرة على تعديل قوائمها المالية الختامية للتعبير عن الحقيقة الاقتصادية لنتائج أعمالها ومراكزها المالية في ظل تغيرات الأسعار؟
4- هل ان القوائم المالية غير المعدلة كافية للتعبير عن الوضع الحقيقي للشركات في ظل الظروف نفسها ؟
5- هل تكشف حقيقة الفشل المالي للشركات بعد تعديل القوائم المالية تبعا للمستوى العام للأسعار ؟

❖ أهمية الدراسة

نتيجة لقيام الشركات بمزاولة نشاطها فهي تبقى معرضة لتعثرات او أزمات مالية يتعين عليها ان تكون يقظة لمواجهتها خاصة في ظل ظروف اقتصادية يسودها عدم الاستقرار. وبذلك تستند أهمية الدراسة إلى ما يأتي :-

1. يساعد تطبيق المعايير الدولية والمحلية الخاصة بتعديل البيانات المحاسبية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار في تحديد نتيجة أعمال الشركات ومركزها المالي بالشكل الحقيقي.
2. تساعد عملية تهيئة بيانات مالية دقيقة ومعبرة عن نتيجة الإعمال وصافي المركز المالي بالشكل الحقيقي لا الصوري على الكشف المبكر للفشل المالي، خاصة في أوقات الارتفاع في مستوى العام للأسعار عن طريق تعديل البيانات المالية والأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرا على الأسعار من جهة وتذبذب القوة الشرائية للنقود من جهة أخرى .
3. تكون المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المعدلة في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار اكثر ملائمة وموضوعية تساعد الفئات المستخدمة لها في اتخاذ القرارات المناسبة، وتعطي نتائج اكثر دقة وموضوعية عند استعمالها في الكشف المبكر عن الفشل المالي .

❖ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

5- بيان مدى قدرة البيانات المحاسبية المعدلة على أساس المستوى العام للأسعار في تحديد نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركات بالشكل الحقيقي .
6- تسليط الضوء على مفهوم الفشل المالي وبيان أهمية اكتشافه بشكل مبكر من خلال استعمال نماذج الكشف المبكر عن الفشل المالي .
7- بيان تأثير البيانات المحاسبية المعدلة على الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات .
8- مساعدة الشركات على مواجهة الفشل المالي من خلال اكتشافه في وقت مبكر، وحثها على تطبيق المعايير ذات العلاقة في تعديل البيانات المحاسبية في أوقات التغير في المستوى العام للأسعار لما لها من مردود إيجابي في تحديد نتيجة أعمالها ومركزها المالي بشكل اكثر واقعية، كطريقة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية .

❖ فرضيات الدراسة

في ضوء عرض المشاكل المطروحة تم صياغة الفرضيتين الرئيستين الآتيتين:-

1- الفرضية الرئيسة الاولى

H0 : لا يؤدي تعديل البيانات المحاسبية إلى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية في الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات.

H1 : يؤدي تعديل البيانات المحاسبية إلى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية في الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات.

2- الفرضية الرئيسة الثانية

H0 : لا توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في القوائم المالية الختامية على الكشف المبكر عن الفشل المالي .

HI : توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في القوائم المالية الختامية على الكشف المبكر عن الفشل المالي .

وتتفرع هذه الفرضية إلى الفرضيتين الآتيتين :

2-1- الفرضية الفرعية الأولى

H0 : لا توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في كشف الدخل على الكشف المبكر عن الفشل المالي .

H1 : توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في كشف الدخل على الكشف المبكر عن الفشل المالي .

2-2- الفرضية الفرعية الثانية

H0 : لا توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في قائمة المركز المالي على الكشف المبكر عن الفشل المالي .

H1 : توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في قائمة المركز المالي على الكشف المبكر عن الفشل المالي .

❖ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق ، أما عينة الدراسة فقد اختار الباحثان الشركات الصناعية الآتية وللمدة من (2013 م الى 2015 م) :-

- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف / شركة مساهمة
- الشركة العراقية للأعمال الهندسية - بغداد (ش . م- مختلطة)
- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات / مساهمة خاصة

❖ أسلوب ومنهج الدراسة

من اجل تغطية الجانب النظري والعملي استعان الباحثان بالاتي :

أولا: الجانب النظري : تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي لوضع الاطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة من خلال استخدام المصادر العربية والأجنبية المتاحة من الكتب والرسائل بالإضافة إلى المقالات الأجنبية المنشورة في المواقع الإلكترونية التي ترتبط بموضوع الدراسة ، بهدف إغناء الجوانب النظرية للدراسة قدر المستطاع .

ثانيا: الجانب العملي : تم الاعتماد على الأسلوب العملي التجريبي لإعداد البيانات المحاسبية وتعديلها من خلال الأدوات الآتية :-

1- التقارير السنوية المنشورة للشركات عينة الدراسة وللمدة من (2013 - 2015) في دليل سوق العراق للأوراق المالية / السوق النظامية للاستفادة من الكشوفات المالية الصادرة عنه .
2- التقارير السنوية الخاصة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك والمنشورة عن وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء – قسم الأرقام القياسية وللمدة من (2012- 2015) .
3- استعمال أنموذج (Altman Z-score) للتنبؤ بالفشل المالي بالاعتماد على البيانات المحاسبية المعدلة للشركات عينة الدراسة لبيان تأثير البيانات المحاسبية المعدلة في الكشف المبكر عن الفشل المالي.
4- استعمال الأساليب الإحصائية لتحليل النتائج وبيان علاقة الارتباط التأثير بين متغيرات الدراسة المتمثلة بالبيانات المحاسبية المعدلة والكشف المبكر عن الفشل المالي وفق البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS vr.20)

المبحث الأول
البيانات المحاسبية والفشل المالي

يتضمن هذا المبحث محورين، يشمل المحور الأول البيانات المحاسبية وأهمية تعديلها في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار، متناولاً الأرقام القياسية كأداة للتعديل واهم الأساليب المتبعة في معالجة الآثار السلبية في ظل تغيرات الأسعار، فيما تناول المحور الثاني الفشل المالي من حيث أنواعه وأسبابه ومراحله وأهمية اكتشافه في وقت مبكر، فضلا عن اهم النماذج المستعملة في الكشف عن الفشل المالي .

المحور الأول :البيانات المحاسبية

اولا : البيانات المحاسبية التاريخية

تتمثل البيانات في الحقائق التي يتم جمعها وخزنها ومعالجتها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية، وعندما يتم تنظيم ومعالجة هذه البيانات تتحول الى معلومات لتصبح كأساس يعتمد عليه في اتخاذ القرارات (الجزراوي

والجنابي ،2009: 15) . كذلك ذكر (Romney &Stinbart 2003 :215) البيانات بانها حقائق تم جمعها وتسجيلها وتخزينها ومعالجتها من خلال نظم المعلومات، والتي تمثل تقييم أو قياسات لأنشطة الشركة.

وقد أشار (Hla & Peter 2015:978) أن للبيانات المحاسبية أهمية كبيرة تكمن في أنها مدخلات النظام المحاسبي والمصدر الأساسي للوصول الى المعلومات ، فنوعية وجودة البيانات المحاسبية لها التأثير الكافي على مصداقية وملائمة المعلومات ، ويجب على جميع عمليات إنتاج المعلومات (جمع البيانات ، وتخزين البيانات ، واستعمال البيانات) ان تعمل بشكل صحيح من اجل تحقيق جودة عالية للمعلومات. كذلك يذكر(Onaolapo & Odetayo 2012: 184) نقلا عن (Klimek & Jarmin 2004) ان البيانات المحاسبية اهم مصدر للمعلومات الممكن للشركة الحصول عليها. إذ يعتبر ان الغرض الرئيسي من البيانات المحاسبية هو تقديم معلومات بشأن الوضع المالي والنتائج التشغيلية للشركة لذلك يجب على الممارسات المحاسبية ان تواكب التغيرات والتطورات الاقتصادية والتكنلوجية السريعة لان لها تأثير دائم ومستمر على أهمية وقيمة البيانات المحاسبية التاريخية .

يرى الباحثان ان البيانات المحاسبية التاريخية تتأثر باستمرار بالظروف الاقتصادية خاصة تغيرات الأسعار وتصبح غير ملائمة للقياس المحاسبي وتؤدي الى نتيجة مضللة، فالبيانات غير الدقيقة وغير الكاملة تضر بالنظام المحاسبي وتحد من قدرته على إنتاج مخرجات يعتمد عليها في اتخاذ الكثير من القرارات الداخلية والخارجية ، لذلك يجب إعادة النظر في البيانات المحاسبية التاريخية تبعا للمؤثرات الخارجية ذات التأثير السلبي عن طريق اتباع احد الأساليب المحاسبية البديلة للقياس المحاسبي المبني على أساس الكلفة التاريخية، وبالتالي تتحول الى بيانات محاسبية تاريخية معدلة على أساس التغيرات الحاصلة في الأسعار، يمكن الاعتماد عليها في إظهار نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي بشكل حقيقي في ظل تلك الظروف، فالغرض الرئيسي من البيانات المحاسبية والذي يجب المحافظة عليه هو تقديم معلومات مفيدة ومتاحة أمام الجهات المستفيدة تعبر عن الوضع المالي والنتائج التشغيلية للشركة بالشكل الحقيقي .

ثانيا : البيانات المحاسبية المعدلة

تقتضي الآثار الوخيمة التي تنشأ وقت الارتفاع في مستوى الأسعار إجراء التعديلات اللازمة للبيانات المحاسبية المعدة على أساس الكلفة التاريخية لغرض الوصول إلى قياس نتائج أعمال الشركات ومركزها المالي بصورة تعبر تعبيرا حقيقيا عن الواقع الحالي ، لذلك لا بد من التركيز على أهمية تعديل البيانات المحاسبية .

أ- أهمية وأهداف البيانات المحاسبية المعدلة

تنطلق أهمية البيانات المحاسبية المعدلة من إعطاء صورة حقيقية للمعلومات المحاسبية المعدة في أوقات الارتفاع في مستوى الأسعار والمقدمة إلى الجهات المستخدمة لها في عملية اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية المناسبة.

فقد أشار(العامري ،2006: 15) إلى انه تزداد أهمية تعديل البيانات المحاسبية في أوقات الارتفاع العام للأسعار لتحقيقها العديد من الأهداف التي يمكن تلخيصها بالآتي :-

1- تحديد الأرباح بالشكل الحقيقي وتقييم المركز المالي للشركة او القيمة الحالية للشركة.
2- تجنب دفع الضرائب على دخول صورية لم تحققها الشركة أصلا ، تأثير تغير الأسعار وانخفاض القوة الشرائية على ظهورها في الكشوفات المالية .
3- اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف والخطط المستقبلية، والرقابة الإدارية .

ويضيف (وادي ،2006: 79) نقلا عن (الهلالي ،1987: 165) مجموعة من الأهداف التي يمكن تحقيقها من وراء تعديل البيانات المحاسبية وهي :-

1- سهولة إجراء المقارنات بين الشركات المتماثلة .
2- إظهار الكفاءة الحقيقية للعملية الإدارية .
3- صعوبة تلاعب الإدارة في الأرباح المتحققة خلال الفترة .
4- فصل أرباح التشغيل الجارية عن أرباح الحيازة الزمنية.
5- إظهار المركز المالي الحقيقي للشركة .

يرى الباحثان ان لتعديل البيانات المحاسبية أهمية كبيرة يجب ان تحظى باهتمام كافة الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية، لان الاعتماد على البيانات المحاسبية التاريخية وقت الارتفاع في المستوى العام للأسعار يضلل نتائج القياس ولا يمكن معرفة الوضع المالي الحقيقي للشركة ، فقد يبين القياس ان هنالك أرباح بمقدار معين قد تقوم الشركة بتوزيعه كحصص للمساهمين بعد دفع الضريبة عليها ولكنها في الحقيقة أرباح صورية لأنها بنيت على بيانات مالية غير معدلة ، ففي هذه الحالة تكون جزء من التوزيعات من راس المال ، مما يؤدي إلى تآكل راس المال وتكون الشركة متجه الى الوقوع في فشل مالي قد يؤدي بها إلى الإفلاس ثم التصفية .

ب- ادوات تعديل البيانات المحاسبية

يتم قياس تغيرات الأسعار عن طريق رصد التغيرات التي تحدث في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات على اختلاف أنواعها للتوصل الى مؤشر لقياس التغيرات في الأسعار، وبهدف مقارنة الأسعار او الكميات لسلعة معينة يحتاج إلى أداة لقياس التغيرات التي حصلت للأسعار والكميات في الفترة الحالية قياسا بالفترات السابقة وهذه الأداة هي الأرقام القياسية. ويتمثل الرقم القياسي للأسعار في العلاقة بين متوسط مجموعة من السلع والخدمات في فترات متعاقبة ومتوسط سعر نفس المجموعة من السلع والخدمات في تاريخ معين يسمى سنة الأساس .

تجدر الإشارة إلى ان هنالك طرائق عديدة لاحتساب الأرقام القياسية الشائعة الاستعمال كالرقم القياسي لأسعار لاسبيرز (Laspeyers) والرقم القياسي لأسعار باش (Paasche) والرقم القياسي لأسعار فيشر(Fisher) بالإضافة إلى الرقم القياسي لأسعار الوزن الثابت (كاظم ، 2011: 104- 105).

علاوة على ذلك فان هنالك مجموعة من المؤشرات العامة للأسعار التي لها علاقة بتغيرات الأسعار يمكن تحديدها بالآتي:-

7- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك** : يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقارنة تكاليف المعيشة من فترة إلى اخرى ومن مكان الى أخر وتحديد أجور العمال وإعادة احتسابها وتعديلها وفقا لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، كذلك يستعمل كمقياس للتغيرات في القدرة الشرائية لوحدة النقد ، ويعد من اهم المؤشرات لقياس التغير في الأسعار لما له من ارتباط بالحياة اليومية للفرد (الخريشة ،2010: 11) .

8- **الرقم القياسي لأسعار الجملة** : يرتبط مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة بمعدل التغير في مجموعة من السلع يتم التعامل بها في سوق معينة ، ويستعمل هذا المؤشر من قبل الاقتصاديين والخبراء لتقييم وتحليل وتطوير اتجاهات الأسعار وكمؤشر لقياس تأثير التضخم في الاقتصاد الكلي ، ويقيس هذا المؤشر مجموعة السلع التي يتعامل بها في سوق الجملة حصرا .

9- **الرقم القياسي للأسعار ذات العلاقة بإجمالي الناتج القومي** : مخفض السعر الضمني للناتج القومي الاجمالي يتمثل بالمتوسط المرجح لأسعار جميع السلع والخدمات التي يتم تبادلها في القطاعات الاقتصادية ، ويعد مؤشرا هاما لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار ، ويعتبر من المقاييس الدقيقة لأنه يمثل أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي (الجبوري ، 2002: 51) .

يؤيد الباحثان ما أشار اليه بلقاوي (2009) بان ورقة عمل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) " محاسبة الدولار الثابت " قد اختارت مؤشر سعر المستهلك بوصفه مؤشر عن القدرة الشرائية في تعديل البيانات المحاسبية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار لان احتسابه يتم شهريا ويشمل كافة المستهلكين(بلقاوي ، 2009 : 355)، فضلا عن سهولة الحصول على الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأنه يصدر عن جهة رسمية متمثلة بوزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، ولهذا سيعتمد الباحثان على مؤشر أسعار المستهلك في تعديل البيانات المحاسبية .

ج- أساليب تعديل البيانات المحاسبية

هنالك اكثر من أسلوب لتعديل البيانات المحاسبية المعدة على أساس الكلفة التاريخية في ظل التغيرات في مستويات الأسعار مثل أسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة)، وأسلوب الكلفة الجارية على أساس الكلفة الاستبدالية عند اعتماد الأسعار الحالية للمدخلات (أسعار الشراء) وصافي القيمة البيعية عند اعتماد الأسعار الحالية للمخرجات (أسعار البيع)، بالإضافة إلى أسلوب القيمة الحالية عن طرق احتساب القيمة الاقتصادية للأصول .ولكن الباحثان اعتمدا على أسلوب القوة الشرائية العامة في تعديل البيانات المحاسبية .

يتم بموجب أسلوب القوة الشرائية العامة تعديل البيانات المحاسبية على أساس أنموذج محاسبة القوة الشرائية العامة (محاسبة المستوى العام للأسعار) والتي تعرف أحيانا بالكلفة التاريخية المعدلة ، ويقوم أنموذج القوة الشرائية على أساس ان قيمة الأصل تتكون من خلال قيمته التاريخية الحالية ، ويتم التعبير عن عناصر كشف الدخل والميزانية العمومية بوحدات نقدية ذات قوة شرائية في تاريخ إعداد القوائم المالية (العامري ، 2006: 214).

وأشار(الفضل وآخرون ، 2002: 19) إلى انه يتعين التمييز بين ثلاثة مستويات لتغيرات الأسعار لتجنب الخلط بينهم عند القيام بتعديل البيانات المحاسبية وهي كالآتي :-

7- **التغير في المستوى العام للأسعار** : يشير إلى التغير في أسعار كافة السلع والخدمات في الاقتصاد والتي تقابلها التغير في القدرة الشرائية العامة لوحدة النقد ، ويتم قياس التغير في المستوى العام للأسعار باستعمال الأرقام القياسية العامة لما لها من قدرة على عكس التغيرات في أسعار السلع والخدمات .

8- **التغير في المستوى الخاص للأسعار** : يمثل التغير في سعر سلعة او خدمة معينة وفي سوق معينة ، ويتم قياس التغير في المستوى الخاص للأسعار باستعمال الأرقام القياسية الخاصة .

9- **التغير في المستوى النسبي للأسعار:** يمثل الفرق بين التغير في المستوى العام للأسعار والتغير في المستوى الخاص للأسعار ، فهو يشير إلى ذلك الجزء الباقي من التغير في المستوى الخاص للأسعار بعد الغاء تأثير التغير في المستوى العام للأسعار ، (بلقاوي ، 2009: 380).

ويذكر(العامري ،2006: 214). أن أنموذج القوة الشرائية العامة (التكلفة التاريخية المعدلة) يتم بموجبه تعديل البيانات المحاسبية باستعمال الأرقام القياسية العامة، ويقوم هذا النوع من التعديل على نفس الإجراءات المحاسبية المتعارف عليها فيما عدا الاعتراف بالتغيرات التي تطرا على القوة الشرائية للنقود .

د - <u>خطوات تعديل البيانات المحاسبية</u>

يتعين اتباع الخطوات الآتية عند تعديل البيانات المحاسبية التاريخية بوحدات نقدية ذات قوة شرائية عامة:- (جبل وآخرون ،2009: 312).

11- توفير مجموعة كاملة من القوائم المالية لتعديل بياناتها التاريخية.

12- أرقام قياسية عامة تغطي الفترة الزمنية لأقدم بند في القوائم المالية إلى اخر بند، وهنالك اختيارين هما رقم قياسي على مستوى الاقتصاد القومي يمثل كافة السلع والخدمات التي يتم التعامل بها ، ورقم قياسي على مستوى الشركة يمثل كافة السلع والخدمات التي تتعامل فيها الشركة.

13- تحديد البنود النقدية والبنود غير النقدية في القوائم المالية.

14- تعديل البنود غير النقدية باستعمال الأرقام القياسية .

15- احتساب مكاسب وخسائر المستوى العام للأسعار الناجمة عن الاحتفاظ بالبنود النقدية.

وقد ذكر(Yaniv 2011: 7) أن نموذج القوة الشرائية العامة يتطلب عند تعديل البيانات المحاسبية التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية، إذ يقصد بالعناصر النقدية العناصر التي تبقى مبالغها ثابتة متجاهلة التغير في مستويات الأسعار، فهي بذلك ثابتة من حيث كمية النقد المستحقة ولكنها غير ثابتة من حيث قوتها الشرائية ، وتتمثل بالموجودات النقدية كحساب النقدية والمدينون وأوراق القبض، والمطلوبات النقدية كالدائنون وأوراق الدفع .

وأشار(الجبوري ، 2002 : 59) إلى ان خسائر القوة الشرائية تتحقق من امتلاك الشركة عناصر نقدية (تفوق الموجودات النقدية على المطلوبات النقدية) خلال فترات الارتفاع العام للأسعار، بينما تتحقق المكاسب نتيجة لتفوق المطلوبات النقدية على الموجودات النقدية .

أما العناصر غير النقدية فهي العناصر التي لا تمثل قيمتها عدد ثابت من وحدات النقود، إذ تتأثر مبالغها بالتغيرات في مستويات الأسعار أي تختلف تبعا لاختلاف مستوى الأسعار، ومن أمثلتها الموجودات الثابتة والمخزون السلعي ومكونات حقوق الملكية (نور الدين ، 2013: 10).

هـ - <u>إجراءات تعديل البيانات المحاسبية في الكشوفات المالية</u>

يتبع في تعديل البيانات المحاسبية في كشف الدخل والميزانية العمومية وفق طريقة محاسبة القوة الشرائية العامة الإجراءات الآتية :

1- تعديل عناصر كشف الدخل : يمتد تأثير تغيرات الأسعار إلى جميع بنود كشف الدخل ،اذ ان جزءا كبيراً من الإيرادات ان لم يكن جميعها والتي تظهر في الطرف الدائن من الحسابات الختامية يتم قياسها بوحدة قياس للأسعار الجارية ولكن بالمقابل يلاحظ ان بعض المصاريف وخاصة اندثار الأصول الثابتة وتكوين المخزون أول وآخر المدة تكون مقاسة بالأسعار القديمة بسبب تطبيق مبدا الكلفة التاريخية (الوقاد ، 2011: 284).

يجب الأخذ بالتغيرات التي تطرا على الأسعار من ناحية والتغيرات في القوة الشرائية للنقود من ناحية أخرى وذلك بهدف الوصول إلى نتائج قياس سليمة لعناصر الدخل وفق أسس عادلة، ويتم ذلك عن طريق تعديل كل من الإيرادات والمصروفات بضرب مبلغها في معامل التعديل، إذ يتم تصنيف الإيرادات والمصروفات إلى مجموعتين ، الأولى تشمل الإيرادات والمصروفات المرتبطة بالتغيرات في الموجودات والمطلوبات النقدية ، وتشمل الثانية مجموعة الإيرادات والمصروفات المرتبطة بالتغيرات في الموجودات والمطلوبات غير النقدية ، لان لكل مجموعة معامل تحويل يختلف عن الأخرى (مشكور ورشم ،2012: 298) .

2- تعديل عناصر الميزانية : يتعين التمييز، قبل إجراء عملية التعديل على عناصر الميزانية، بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية ، فالعناصر النقدية لا تعدل لأنها تحمل قوة شرائية جارية، وينعكس تأثير تعديلها في قائمة الدخل عن طريق أرباح القوة الشرائية وخسائرها، أما العناصر غير النقدية يتم تعديلها عن الفترة من تاريخ نشأة البند حتى تاريخ إعداد القوائم المالية مثل الموجودات الثابتة ومخصصات الاندثار والمخزون وحقوق الملكية ،

وتعدل عن طريق ضرب مبلغها في معامل التحويل الذي يمثل العلاقة بين الرقم القياسي السائد في نهاية الفترة والرقم القياسي وقت الحصول على العناصر غير النقدية (القاضي وحمدان ،2007: 399).

يمكن القول أن الطريقة الملائمة للتعديل تتمثل في القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) لأنها تختص بشكل واسع في تعديل تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ولبساطة وسهولة تطبيقها وتوفر مؤشرات الأسعار التي تعتمد عليها في التعديل وهو (مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك) .

المحور الثاني : الكشف المبكر عن الفشل المالي

تواجه الشركات مجموعة من المعوقات والمشاكل تنتج عن العوامل والأسباب الاقتصادية كالتغير في المستوى العام للأسعار أو التغيرات في العرض والطلب ، قد تتعرض بسببها الشركات الى الفشل الذي يؤدي الى الإفلاس ثم التصفية . واصبح من المهم لإدارة الشركة استعمال البيانات المحاسبية الحالية للكشف والتنبؤ بالوضع المالي ، بالإضافة الى الاهتمام المتزايد والقلق من قبل الجهات ذات العلاقة مع الشركة كالمستثمرين والدائنين والحكومات وشركات الاقتراض بالوضع المالي للشركة والكشف عن أي خلل يؤدي الى عدم قدرة الشركة من الإيفاء بالتزاماتها خاصة بعد تعرض شركات عملاقة للزوال وتقليل المنافسة (Chen & Guo ,2011:911).

أولا : الفشل المالي

بدأ الفشل المالي بمفاهيم عدة قد تختلف باختلاف المعايير المحددة لها سواء كانت معايير اقتصادية ، مالية او قانونية ، لكنها غالبا ما تعطي المعنى ذاته للفشل المالي كالتعثر المالي ، العسر المالي ، والإفلاس المالي ، ولكنها قد تكون مختلفة التواريخ والقيم (قريشي ،2012: 28) ، وكل من هذه المفاهيم بما فيها الفشل المالي تعتبر المراحل التي يمر بها الانحدار المالي الذي يشير إلى انعدام قدرة الموارد المالية المتاحة للشركة على الإيفاء بمتطلبات استمرارية نشاطها وتصبح فيه الإيرادات والتدفقات النقدية للشركة منخفضة جدا مما يوقعها في خسائر مالية متتالية تؤدي الى انهيارها وإغلاقها (الحمداني والقطان ،2013: 452).

يعرف الفشل المالي بأنه عدم قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها ، ويعتبر Beaver أول من استخدم هذا التعبير عام 1966 وذكر بأن الشركة فشلت عند حدوث الإفلاس ، او عدم قدرتها على تسديد ديونها ، او عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم ، كما استعمل مصطلح الفشل المالي من قبل الباحث جون ارجنتيفي عام 1986 إذ عرفه بأنه " العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث العسر المالي" (عماري ، 2015: 40).

قد يكون الفشل المالي على شكل إفلاس او إعسار ، فالإعسار يعني ان الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الحالية في وقت استحقاقها ، والذي يحدث عندما تتجاوز المطلوبات المتداولة للأصول المتداولة ، ومن ناحية أخرى فأن الإفلاس يحدث عندما تتجاوز المطلوبات المتداولة للشركة قيمة أصولها (Sulub,2014,174).

أ- أهمية الكشف المبكر عن الفشل المالي

تعد عملية الكشف المبكر عن الفشل المالي من العمليات ذات الأهمية البالغة بالنسبة لمختلف الجهات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة مع الشركة مثل المصرفيين والمستثمرين والجهات الحكومية وللشركات المتعثرة نفسها،(Altman& other,2014,2) ، وعلى النحو الآتي :-

1- يعتبر المصرفيين ان النشاط المصرفي هو المزود الرئيسي للتمويل فهو بحاجة للتقليل من مستوى القروض المتعثرة وتحقيق اقصى قدر ممكن من الأرباح على النشاط الائتماني .
2- يحتاج المستثمرين إلى أدوات موثوقة لاختيار محفظتهم الاستثمارية لان الضائقة المالية للشركات تضر بعوائد المستثمرين، ومن خلال التعرف على الوضع المالي للشركة يمكنهم اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل المتاحة .
3- تحتاج إدارة الشركات إلى معرفة وضعها المالي لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ الشركة في الوقت المناسب لضمان استمراريتها وجذب المستثمرين للاستثمار فيها .
4- يساعد الكشف المبكر الجهات الحكومية في وظيفتها الرقابية على الشركات حرصا منها على دعم وتنمية الاقتصاد الوطني .

ب- أنواع الفشل المالي

تتعرض الشركات إلى ثلاثة أنواع من الفشل المالي (عماري ، 2015: 45) :

1-الفشل الاقتصادي : يتمثل الفشل الاقتصادي في عدم قدرة عائدات الشركة على تغطية نفقاتها او انخفاض عائدات الاستثمار عن كلفة راس المال ، إذ ان عدم تحقيق الشركة عائدا مناسبا على راس المال المستثمر

يتناسب والمخاطر المتوقعة في الاستثمار نفسه يعني ان الشركة واقعة في منطقة الفشل الاقتصادي، ويحصل الفشل الاقتصادي على الرغم من قدرة الشركة على دفع التزاماتها فقد تكون فاشلة من الناحية الاقتصادية ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات عندما يحين موعد استحقاقها ، لذلك لا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس الشركة .

2- **الفشل الإداري :** ينتج الفشل الإداري عن عدم كفاءة الجهاز الإداري للشركة وفشلها في تقدير ما قد يحدث في المستقبل، مما يؤدي الى نتائج أعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط الشركة وأرباحها ، وعدم قدرتها على التكيف والمواءمة مع البيئة الخارجية ، ووضع الخطط البديلة لمواجهة ما يطرا من أحداث غير متوقعة .

3- **الفشل المالي أو القانوني :**يتخذ هذا النوع من الفشل مظهرين ، يتمثل الاول بعجز الشركة عن تسديد الديون والفوائد المستحقة الدفع حتى وان كانت قيمة أصولها تزيد عن التزاماتها ، ويعبر عن هذا المفهوم بأزمة السيولة (العسر الفني) ، أما الثاني فقد يحدث عندما تعجز الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة في وقت تكون فيه قيمة أصولها اقل من التزاماتها ويعبر عنه بالعسر المالي (العسر الحقيقي) . وفي هذه الحالة لا تتمكن الشركة من مواجهة الفشل ولا تستطيع التحكم فيه أو التغلب عليه ويصل فيها الى ضرورة الاعتراف بالفشل في الشكل القانوني الذي يعني اتخاذ الإجراءات القانونية لإعلان الإفلاس ومن ثم التصفية .

يرى الباحثان ان الأنواع الثلاثة للفشل المالي مترابطة فيما بينها وقد يسبب احدها للآخر، لذلك يتعين التركيز على كل نوع والعمل على اكتشافه في وقت مبكر وتحديد أسبابه واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ، وان اكتشاف الفشل الاقتصادي والفشل الإداري في وقت مبكر يساعد على تلافي الوقوع في الفشل المالي والقانوني.

ج- <u>أسباب الفشل المالي</u>

غالبا ما ينتج الفشل المالي عن مجموعة من العوامل التي تظهر جميعها أو بعضا منها في الشركة ، وقد تكون هذه العوامل داخلية أو خارجية ، مختلفة من شركة الى أخرى ، وتعود اغلبها إلى سوء الإدارة العامة وعدم كفاية السياسات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية المتبعة والمؤدية الى ضعف الموقف النقدي والتجاري للشركة ، وهي على النحو الآتي :-

1- **أسباب اقتصادية :**هنالك العديد من الأسباب الاقتصادية إلى تؤدي إلى وقوع الشركة بالفشل المالي والمتمثلة بالتقلبات الحادة في أسعار الصرف والتغير في المستوى العام للأسعار(التضخم) التي أدت إلى ارتفاع قيمة المديونية بشكل أدى إلى اختلال الهيكل التمويلي ، وظروف اقتصادية داخل البيئة التي تعمل في إطارها الشركة وكذلك الظروف الاقتصادية الدولية (الشريف ،2015: 32).

2- **أسباب إدارية :**ان عدم كفاءة الإدارة نتيجة لغياب الأفراد القياديين والأكفاء من اهم الأسباب التي تؤدي الى تعثر الشركة ، فالصراعات بين اطراف الهرم التنظيمي للشركة وتغلب المصلحة الخاصة للمساهمين والمالكين تؤدي الى ظهور اختلالات إدارية مثل ضعف الإدارة وعدم توفر الخبرة الإدارية التي تمكنها من اتخاذ القرارات بالإضافة الى ضعف الرقابة والسيطرة على المخزون (David &Eyo,2013,21) .

3- **أسباب مالية :** ان ضعف الهيكل المالي للشركة والإنفاق غير العقلاني الذي لا يتناسب مع الإيرادات التي حققتها الشركة يؤدي إلى تعرضها للفشل المالي ، ويرجع ذلك الى أسباب عديدة منها ارتفاع المديونية والتوسع في توزيع الأرباح بالإضافة إلى استهلاك الآلات وعدم صيانتها بشكل مناسب (David &Eyo,2013,20).

4- **أسباب خارجية :**قد تكون الأسباب الخارجية من اخطر الأسباب المؤدية الى تعرض الشركة للفشل المالي ، لعدم قدرة الشركة في التحكم بها او البحث عن حلول للحد منها ، كالتغير في السياسات الحكومية ، والتوقعات المتشائمة للمستثمرين، أو فشل الكثير من الشركات بسبب سيطرة شركات عملاقة على أسواق العديد من البلدان.

د- <u>مراحل الفشل المالي</u>

هنالك خمس مراحل من الفشل المالي تمر بها الشركة قبل ان تتعرض الى الإفلاس ، لذلك يجب على الشركة إدراكها مسبقا واتخاذ الإجراءات اللازمة في وقت مبكر قبل إعلان إفلاسها ، فقد أشار (عماري ، 2015: 41) إلى التقسيم الذي وضعه Gordan سنة 1971 بالشكل الآتي :-

1. **مرحلة النشوء :** من الطبيعي ان الفشل المالي لا يظهر فجأة أو بشكل غير متوقع وإنما تكون هنالك بعض المؤشرات التي تدل عليه والتي يمكن معالجتها من قبل الإدارة خاصة في هذه المرحلة التي تعتبر أول مرحلة للفشل المالي مثل التغير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقادم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء مع انخفاض راس المال العامل .

2. **مرحلة عجز السيولة :** في هذه المرحلة تعجز الشركة عن مقابلة التزاماتها الجارية على الرغم من زيادة أصولها الملموسة على التزاماتها ، وتكون لديها حاجة ملحة للسيولة ، ولكنها تجد صعوبة في تحويل الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية ديونها المستحقة ، وقد تستمر هذه المرحلة إلى أيام أو إلى عدة شهور، ومن الممكن أن لا تتعرض الشركة إلى خسائر اقتصادية في هذه المرحلة عن طريق اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية .
3. **مرحلة التدهور المالي (الإعسار المالي) :** في هذه المرحلة تصبح الشركة معسرة ماليا وغير قادرة على تغطية ديونها ودفع نفقاتها المستحقة لانخفاض قدرتها الإيرادية ، وهذا يعني عدم قدرتها في الحصول على الأموال اللازمة والضرورية ، لذلك تضطر الشركة الى اللجوء الى أساليب مالية جديدة مثل تسييل الأصول المالية عن طريق بيع السندات بمعدل عائد اعلى نسبيا من معدل الفائدة الذي يقبله حامل السند لاستثمار أمواله في شركة أخرى .
4. **مرحلة الإعسار الكلي :** عندما تنتهي كل المحاولات للحصول على تمويلات إضافية بالفشل تكون الشركة قد وصلت الى نقطة حرجة في حياتها ، ولا يمكن لها تجنب الاعتراف بالفشل، إذ تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الشركة ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا .
5. **مرحلة إعلان الإفلاس:** وهي المرحلة النهائية التي تصبح الشركة فيها غير قادرة على مواجهة الالتزامات المستحقة، إذ يتم فيها التنازل عن أصولها والقيام بالإجراءات القانونية لحماية حقوق الدائنين وتؤدي هذه المرحلة إلى زوال الشكل القانوني للشركة أي إعلان إفلاسها والقيام بالتصفية (الحمداني والقطان ، 2013: 462).

ثانيا : نماذج الكشف والتنبؤ بالفشل المالي

هنالك العديد من نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الشركات التي اختبرها واستعملها الباحثين وحققت نسب عالية في التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة ، ومن اشهر هذه النماذج استعمالاً في اكتشاف الفشل المالي في الشركات الصناعية هو أنموذج Altman Z-score .

يذكر (Sulub,2014,174) نقلا عن (Alareeni & Branson 2013) ان معظم نماذج التنبؤ والكشف تم اختبارها في الدول المتقدمة مثل (الولايات المتحدة والدول الأوربية) ومن بين النماذج الأكثر شيوعا هو أنموذج Altman Z-score الذي استعمل في بناء الأنموذج أسلوب إحصائي تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل سمي بأسلوب (التحليل التمييزي) (Multipie Discriminant Analysis) ، وتمكن هذا الأسلوب من استنتاج علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات هي الأفضل في التمييز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة .

تم بناء أنموذج Altman Z-score باستعمال تحليل التمايز المتعدد من خلال تحديد مجموعة شركات مكونة من (66) شركة قسمت الى مجموعتين (33) شركة فاشلة و (33) شركة ناجحة ، واحتساب (22) نسبة من واقع التقارير المالية للشركات الصناعية حصل من خلالها على الصيغة المعروفة باسم أنموذج (Z-SCORE) والذي يمثل مزيج من خمسة نسب مالية ومعامل الوزن ، واستندت النسب المالية التي اختبرت لبناء هذا الأنموذج على بيانات كشف الدخل والميزانية العمومية، ويستعمل هذا الأنموذج في للشركات الصناعية المدرجة في سوق المال أي الشركات التي يكون تداولها معلن وحسب الصيغة الآتية : (Kassar & Soileau,2014,147).

$$Z = 1.2\ X1 + 1.4\ X2 + 3.3\ X3 + 0.6\ X4 + 1.0\ X5$$

إذ ان :

X1 = راس المال العامل / إجمالي الموجودات: يمثل مقياس لصافي الموجودات السائلة ، أي مقياس لراس المال العامل الذي يمثل مجموع الموجودات المتداولة إلى راس مال الشركة الإجمالي (الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة) من خلال بيان نسبة حجم راس المال العامل من إجمالي الموجودات ، ويعتبر ارتفاع هذه النسبة مؤشر جيد لأداء الشركة (Altman & other,2014,4) .

X2 = الأرباح المحتجزة / إجمالي الموجودات : تقيس هذه النسبة حجم الأرباح المتراكمة إلى إجمالي الموجودات والتي تمثل نسبة المبالغ المعاد استثمارها ، وتبين هذه النسبة مدى المنفعة التي تقدمها موجودات الشركة من خلال الأرباح التي تحصل عليها (Velavan,2011,61) .

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات: تبين هذه النسبة القدرة الإنتاجية الحقيقية او ربحية أصول الشركة ، وهو يعكس القدرة على الكسب من الأصول إذ ان وجود الشركة يعتمد على قدرتها على الكسب من موجوداتها (Altman,2006,242).

X4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / اجمالي للمطلوبات: يمثل قياس من حيث القيمة السوقية للاسهم بالإضافة إلى الديون ، ويساعد هذا القياس بيان كم من الموجودات المتاحة للاستثمار يمكن ان تتدهور قبل ان تتجاوز المطلوبات على الموجودات وتذهب الشركة إلى الإفلاس .

X5 = المبيعات / إجمالي الموجودات: تعتبر هذه النسبة كمعيار مالي للمبيعات وهي احد مقاييس قابلية الادارة في التعامل مع الظروف التنافسية ، وتقيس هذه النسبة قابلية المبيعات على توليد موجودات الشركة وقدرة الموجودات على توليدها للأرباح من خلال المبيعات التي تحققها الشركة.

تقارن قيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي) في المعادلة أعلاه مع المعايير التي وضعها أنموذج (Altman Z-score) للتمييز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة والمتمثلة بالآتي:- (Sulub,2014,175)

1- اذا كانت قيمة **Z** اكبر أو تساوي (2.99) تكون الشركة ناجحة وقادرة على الاستمرار.
2- اذا كانت قيمة **Z** اقل أو تساوي (1.81) ينظر الى الشركة على أنها فاشلة وغير قادرة على الاستمرار.
3- اذا كانت قيمة **Z** تتراوح بين (1.81 - 2.99) لا يكون هنالك تنبؤ واضح حول الفشل المالي وتمثل ما يسمى (بالمنطقة الرمادية) لصعوبة تحديد موقف الشركة وبالتالي تحتاج الشركة إلى دراسة تفصيلية .

وفي عام 1968 تم تعديل أنموذج (Altman Z- score)، إذ تم بناء أنموذج خاص بالشركات غير الصناعية بعد استبعاد معدل دوران إجمالي الموجودات لتخفيض الأثر الصناعي المرجح ان يحدث عند استعمال الأنموذج للتنبؤ بفشل الشركات غير الصناعية ، لان معدل دوران الموجودات في الشركات غير الصناعية اعلى منه في الشركات الصناعية. وبذلك عدل الأنموذج(Altman Z- score Model) إلى الصيغة الآتية(Mo Vaziri & other,2012,123) :-

$$Z = 6.56\,x1 + 3.26\,x2 + 6.72\,x3 + 1.05\,x4$$

يرى الباحثان ان أنموذج (Altman Z-score) للشركات الصناعية يتلاءم مع الدراسة الحالية ويمكن استعماله للكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات الصناعية العاملة في العراق ، لملائمة المؤشرات أو النسب المالية لهذا الأنموذج أسلوب عرض القوائم المالية والبنود المحاسبية المكونة لها في هذه الشركات ، وسهولة تفسيرها والوصول الى مكوناتها ، بالإضافة الى كون الأنموذج تم اختباره في الكثير من الدراسات وأعطى نسبة تنبؤ جيدة، مثل دراسة (Mo Vaziri & other, 2012: 125) بنسبة تنبؤ تراوحت بين (69% - 76%)، ودراسة (Sulub:2014,181) التي حصلت على نسبة تنبؤ بحالات الفشل بمقدار (70%)، كذلك دراسة (زغيب وغلاب ،2015: 122) بنسبة تنبؤ بفشل المؤسسات تصل إلى (100%) .

المبحث الثاني

تطبيق أنموذج الكشف عن الفشل المالي
باستعمال البيانات المحاسبية المعدلة

يتضمن هذا المبحث استعمال أنموذج التمان (Altman Z-score) للكشف عن الفشل المالي في الشركات الصناعية عينة الدراسة وبالاعتماد على البيانات المحاسبية التاريخية المعدلة والتي تم التوصل اليها بعد تطبيق أسلوب القوة الشرائية العامة ، لتحديد أي من الشركات عينة الدراسة فاشلة ماليا ، وبيان تأثير البيانات المحاسبية المعدلة على أساس الارتفاع في المستوى العام للأسعار على عملية الكشف المبكر عن الفشل المالي بما توفره من إفصاح حقيقي عن نتائج الأعمال والمراكز المالية للشركات .

أولا : وصف عينة الدراسة

تعمل الشركات عينة الدراسة ضمن القطاع الصناعي، وتعتمد على النظام المحاسبي الموحد في جميع أعمالها الحسابية والمالية، ومن القوائم المالية التي تعدها هي (كشف العمليات الجارية، الميزانية العمومية، كشف التدفقات النقدية)، ويمكن وصف الشركات عينة الدراسة في الجدول الآتي :-

جدول (1) وصف الشركات عينة الدراسة

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأسمالها الحالي المبالغ بالملايين	تاريخ الإدراج في السوق	نشاطها
بغداد لصناعة مواد التغليف	1962	1080	2004/7/25	صناعة ورق التغليف وصناديق الكارتون المعرج
العراقية للأعمال الهندسية	1985	1500	2004/7/8	صناعة المواد الاحتكاكية والانشائية والكهربائية
العراقية للسجاد والمفروشات	1989	500	2004/7/25	صناعة السجاد والمفروشات الارضية

ثانيا : الارقام القياسية لأسعار المستهلك

الجدول الآتي يبين الأرقام القياسية في بداية ونهاية السنة ومتوسط الرقم القياسي لكل سنة من سنوات الدراسة والتي تم استعمالها في تطبيق الأسلوب المقترح لتعديل البيانات المحاسبية :-

جدول (2) الأرقام القياسية (بداية ونهاية السنة ومتوسط الرقم القياسي)

سنة الاساس (2007 = 100)

السنة	الرقم القياسي في بداية العام	الرقم القياسي في نهاية العام	متوسط الرقم القياسي خلال العام
2013	140.9	145.9	142.7
2014	145.9	146.8	145.9
2015	146.8	150.3	148.0

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء / قسم الأرقام القياسية.

ثالثا : إيضاحات حول تعديل البيانات المحاسبية

على الرغم من قيام الباحثان بتطبيق اجراءات التعديل وفق الاسلوب المقترح من واقع السجلات المحاسبية للشركات عينة الدراسة واعداد الكشوفات المعدلة المتمثلة بكشف مكاسب وخسائر القوة الشرائية وكشف العمليات الجارية وقائمة الميزانية العمومية الا انه تم اعداد توضيح اضافي لعرض نتائج التعديل وكما يأتي :-

5- البنود النقدية

تم احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية لوحدة النقد وفق اسلوب القوة الشرائية العامة وكانت خسائر القوة الشرائية للشركات خلال سنوات الدراسة (2013 ، 2014 ، 2015) كالآتي :-

أ- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف : (1578- ، 2449- ، 4083-) .

ب- الشركة العراقية للأعمال الهندسية (922 - ، 789 - ، 690 -) .

ج- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات (48650 - ، 9430 - ، 37335 -) .

6- البنود غير النقدية

تم تعديل البنود غير النقدية من الكلفة التاريخية المعروضة في السجلات المحاسبية للشركات عينة الدراسة الى الكلفة التاريخية المعدلة وفق المعادلات الآتية :-

2-1-الكلفة التاريخية المعدلة للموجودات الثابتة :

- الكلفة التاريخية المعدلة في 1/1 = الكلفة التاريخية في 1/1 × الرقم القياسي في نهاية العام / الرقم القياسي وقت الاقتناء او لسنة الاساس .
- (+) الكلفة التاريخية المعدلة للإضافات خلال السنة= الكلفة وقت الاقتناء × الرقم القياسي في نهاية العام / الرقم القياسي وقت الشراء او الاضافة.
- (-) الكلفة التاريخية المعدلة للاستبعاد خلال السنة= الكلفة وقت الاقتناء × الرقم القياسي في نهاية العام / الرقم القياسي وقت الشراء او لسنة الاساس.

2-2- الكلفة التاريخية المعدلة لاندثار الموجودات الثابتة :

- الكلفة التاريخية المعدلة للاندثار في 1/1 = رصيد الاندثار في 1/1 × الرقم القياسي نهاية العام / الرقم القياسي العام وقت اقتناء الموجود او لسنة الأساس .

- (+) الاضافات خلال العام = قسط الاندثار السنوي × الرقم القياسي نهاية العام / الرقم القياسي وقت الشراء أو الإضافة .
- (-) الاستبعاد خلال العام = اندثار الموجودات المشطوبة أو المباعة × الرقم القياسي نهاية العام / الرقم القياسي العام وقت اقتناء الموجود او لسنة الأساس .

وكانت نتائج التعديل كالآتي :-

جدول (3) كشف الموجودات الثابتة واندثارها بالكلفة التاريخية المعدلة (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

الشركة /السنة / البند	شركة بغداد لصناعة مواد التغليف			الشركة العراقية للأعمال الهندسية			الشركة العراقية للسجاد والمفروشات		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015	2013	2014	2015
الكلفة في 1/1	542302	770295	935755	2095135	2122562	2128095	293269	297877	307344
(+) الاضافات خلال السنة	165318	98472	83654	29718	2108	----	1973	1586	296
(-) الاستبعاد خلال السنة	9664	----	----	27459	47097	1787	----	-----	-----
الكلفة كما في 31/ 12	697956	868767	1019409	2097394	2077573	2126308	295242	299463	307640
الاندثار المتراكم في 1/ 1	60740	70072	76327	182961	241088	286364	232547	247575	267786
(+) اندثار السنة الحالية	8136	4241	4999	78382	77190	76781	29886	30613	31323
(-) الاستبعاد خلال السنة	----	-----	-----	22846	37198	715	----	-----	----
(-) الاندثار المحول الى حساب الاحتياطيات	-----	-----	-----	-----	1480	1586	16481	16723	18957
الاندثار المتراكم في 12/31	68876	74313	81326	238497	279600	360844	245952	261465	280152
القيمة الدفترية كما في 12/31	629080	794454	938083	1858897	1797973	1765464	49290	37998	27488

2-3- رأس المال : الكلفة التاريخية المعدلة = الكلفة التاريخية × الرقم القياسي في نهاية العام / الرقم القياسي وقت الحصول عليه او لسنة الاساس .

2-4 - الارباح المحتجزة : تعدل الارباح المحتجزة بالشكل الآتي :-

أ- عند تعديل الكشوفات المالية على اساس وحدات من قدرة شرائية عامة حالية لأول مرة تحدد الارباح المحتجزة على انها المتبقي بعد تعديل كافة البنود الاخرى في قائمة المركز المالي .

ب- في الفترات اللاحقة للتعديل تمثل الارباح المحتجزة صافي الدخل بوحدات من القوة الشرائية العامة المندرجة في كشف الدخل متضمنا مكاسب وخسائر المستوى العام للأسعار عن البنود النقدية .

بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار وتطبيق أسلوب القوة الشرائية العامة على القوائم المالية التاريخية للشركات عينة الدراسة باستخدام الطريقة المقترحة وهي طريقة الكلفة التاريخية المعدلة التي تأخذ بنظر الاعتبار تأثير تغيرات الأسعار عند إعداد القوائم المالية تم التوصل إلى النتائج الملخصة من كشف العمليات الجارية المعدل وقائمة الميزانية العمومية المعدلة للشركات عينة الدراسة في الجدول الآتي :-

جدول (4) عناصر البيانات المحاسبية التاريخية المعدلة (المبالغ مقسومة على 1000)

الشركة /السنة / البند	شركة بغداد لصناعة مواد التغليف			الشركة العراقية للأعمال الهندسية			الشركة العراقية للسجاد والمفروشات		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015	2013	2014	2015
مجموع الموجودات المتداولة	662240	534969	361447	456036	337535	278876	3387086	3073177	2706282
مجموع الموجودات	1290602	1329188	1299345	2576912	2401704	2241504	3542907	3218378	2843600
القيمة السوقية لحقوق المساهمين	1285463	1310897	1294038	2521674	2357252	2197112	2071862	2108666	2043960
راس المال العامل	657101	516678	356140	400798	293083	234484	1916041	1963465	1906642
المطلوبات المتداولة	5139	18291	5307	55238	44452	44392	1471045	1109712	799640

مجموع المطلوبات	1290602	1329188	1299345	2576912	2401704	2241504	3542907	3218378	2843600
المبيعات (ايراد النشاط الجاري)	183179	96904	47671	874215	258828	133430	709861	775449	738471
الارباح قبل الفوائد والضرائب	36841	(38321)	(78025)	(6480)	(189468)	(242720)	171031	119541	178509
الارباح المحتجزة	(327098)	(40631)	(91398)	354718	(194308)	(242837)	1196595	173110	151348

يتضمن الجدول أعلاه عناصر البيانات المحاسبية التاريخية المعدلة التي سيتم استعمالها في تحديد المؤشرات المالية المطلوبة في تطبيق أنموذج الكشف عن الفشل المالي لتحديد أي من الشركات فاشلة ماليا ، وبيان تأثير البيانات التاريخية المعدلة على الكشف المبكر عن الفشل المالي للشركات عينة الدراسة .

رابعا : استعمال أنموذج التمان (Altman Z-score)

صيغة أنموذج التمان : $Z = 1.2\ X1 + 1.4\ X2 + 3.3\ X3 + 0.6\ X4 + 1.0\ X5$

ويمكن توضيح المؤشرات والوزن النسبي لكل مؤشر وحسب الصيغة أعلاه بالجدول الآتي:-

جدول (5) المؤشرات المالية لأنموذج التمان وأوزانها

المتغيرات	المؤشرات المالية	نوع المؤشر	الوزن النسبي
X1	صافي راس المال العامل / إجمالي الموجودات	مؤشر السيولة	1.2
X2	الأرباح المحتجزة / إجمالي الموجودات	يرتبط بسياسة الإدارة في توزيع الأرباح	1.4
X3	الارباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات	مؤشر العائد على الاستثمار	3.3
X4	القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي المطلوبات	مؤشر الرفع المالي	0.6
X5	المبيعات / إجمالي الموجودات	مؤشر دوران إجمالي الموجودات	1.0

المصدر : إعداد الباحثان

وتبعا لأنموذج Altman تم تحديد معيار لدالة (Z-score) للتمييز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة والذي صنف الشركات إلى ثلاث فئات وكما في الجدول الآتي:-

جدول (6) معيار التمييز بين الشركة الفاشلة والشركة الناجحة لدالة (Z-score)

الفئات	القدرة على الاستمرار	قيمة دالة Z
الفئة الاولى	شركة ناجحة وقادرة على الاستمرار	$Z \geq 2.99$
الفئة الثانية	شركة فاشلة ماليا وغير قادرة على الاستمرار	$Z < 1.81$
الفئة الثالثة	صعوبة تحديد موقف الشركة وتحتاج الى دراسة تفصيلية	$1.81 < Z > 2.99$

المصدر : إعداد الباحثان

وبعد تطبيق أنموذج التمان (Altman Z-score) على نتائج المؤشرات المالية المستخلصة من الجدول (4) أعلاه للشركات عينة الدراسة وللسنوات من (2013 – 2015) تم التوصل إلى النتائج والملخصة في الجدول الآتي:-

جدول (7) نتائج المتغيرات (X1، X2، X3، X4، X5) وقيمة Z بحسب أنموذج Altman Z-score

الشركة / المتغيرات	شركة بغداد لصناعة مواد التغليف			الشركة العراقية للأعمال الهندسية			الشركة العراقية للسجاد والمفروشات		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015	2013	2014	2015
X1	0.60	0.45	0.32	0.18	0.14	0.12	0.65	0.73	0.80
X2	(0.36)	(0.04)	(0.10)	0.19	(0.11)	(0.15)	0.47	0.08	0.07
X3	0.06	(0.06)	(0.19)	(0.006)	(0.25)	(0.35)	0.16	0.12	0.20
X4	0.60	0.59	0.59	0.59	0.58	0.58	0.35	0.39	0.42
X5	0.14	0.07	0.03	0.33	0.10	0.05	0.20	0.24	0.25
قيمة Z	1.04	1.01	0.65	1.28	0.46	0.25	1.83	1.56	1.74

استنادا إلى النتائج الظاهرة في الجدول (7) أعلاه يمكن ملاحظة الآتي:-

11- إن قيمة المتغير (X1) والذي يمثل راس المال العامل إلى إجمالي الموجودات للسنوات (2013، 2014 ، 2015) للشركات موضع الدراسة كانت كالآتي :-

أ. شركة بغداد لصناعة مواد التغليف فقد كانت في انخفاض مستمر إذ بلغت (0.60 ، 0.45 ، 0.32) على التوالي .

ب. الشركة العراقية للأعمال الهندسية كانت في انخفاض مستمر إذ بلغت (0.18 ، 0.14، 0.12) على التوالي.

ج. الشركة العراقية للسجاد والمفروشات كانت منخفضة ثم ارتفعت بالتدريج إذ بلغت (0.65 ، 0.73 ، 0.80) على التوالي .

تقيس هذه النسبة صافي الموجودات السائلة لدى للشركة إلى مجموع الموجودات ، وارتفاعها يمثل مؤشر جيد لأداء الشركة مما يعكس الأهمية النسبية لراس المال العامل إلى إجمالي الموجودات، ولان الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل اكبر ، لذلك فأن الانخفاض في صافي راس المال العامل يدل على عدم وجود سيولة كافية لدى الشركة وهذا يشير إلى ان الشركة تحقق خسائر وغير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها وهذا احد الأسباب المؤدية إلى الفشل المالي.

12- إن قيمة المتغير (X2) والذي يمثل الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الموجودات كانت كالآتي :-

أ- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف كانت قيمته سالبة للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) إذ بلغت (0.36 - ، 0.04 - ، 0.10 -) على التوالي، وذلك بسبب وجود عجز متراكم لدى الشركة ناتج من الخسائر المتتالية .

ب- الشركة العراقية للأعمال الهندسية كانت قيمته موجبة في سنة (2013)، إذ بلغت (0.19) ثم أخذت بالانخفاض إلى ان أصبحت قيمته سالبة للسنوات (2014 ، 2015)، إذ بلغت (0.11 - ، 0.15 -) على التوالي ، وذلك بسبب وجود عجز متراكم لدى الشركة ناتج من الخسائر المتحققة للسنتين الأخيرتين .

ج- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات كانت قيمته بانحدار تدريجي، إذ بلغت (0.47 ، 0.08 ، 0.07) على التوالي ، ويلاحظ ان قيمة المتغير تنخفض من سنة إلى أخرى نتيجة لانخفاض الأرباح المتحققة لدى الشركة.

تقيس هذه النسبة حجم الأرباح المتراكمة إلى إجمالي الموجودات والتي تمثل نسبة المبالغ المعاد استثمارها ، والتي تبين مدى المنفعة التي تقدمها موجودات الشركة من خلال الأرباح التي تحصل عليها ، وغالبا ما تكون هذه النسبة خاضعة للتلاعب من قبل الإدارة لأنها ترتبط بالدرجة الأساس بسياسة الإدارة في توزيع الأرباح.

13- إن المتغير (X3) والذي يمثل الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الموجودات كانت كالآتي :-

أ-شركة بغداد لصناعة مواد التغليف فقد كانت قيمته موجبة في عام (2013) إذ بلغت (0.06) نتيجة للأرباح الطفيفة المتحققة ، إلا أنها أخذت بالانخفاض للعامين (2014 ، 2015) حتى وصل الانخفاض إلى تحقيق

قيما سالبة إذ كانت قيمتها (0.06 - ، 0.19 -) على التوالي ، بسبب تعرض الشركة إلى خسائر متتالية (فائض عجز) كما يلاحظ في جدول (4) .

ب- الشركة العراقية للأعمال الهندسية كانت قيمته سالبة للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015)، إذ بلغت (0.006 - ، 0.25 - ، 0.35 -) وعلى التوالي ، ومن الملاحظ ان النسبة كانت في انخفاض مستمر بسبب تعرض الشركة الى خسائر متتالية (فائض عجز) كما يلاحظ من جدول (4) .

ج- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات كانت قيمته (0.16 ، 0.12 ، 0.20) وعلى التوالي ، ومن الملاحظ ان النسبة كانت متأرجحة صعودا ونزولا، إذ حققت الشركة اعلى أرباحها في سنة 2015 قياسا بأجمالي الموجودات.

تبين هذه النسبة القدرة الإنتاجية الحقيقية أو ربحية أصول الشركة ، وهو ما يعكس القدرة على الكسب من الأصول، إذ ان وجود الشركة يعتمد على قدرتها على الكسب من موجوداتها ، وتعد هذه النسبة من اهم المؤشرات المستعملة لتمييز الشركات الناجحة والفاشلة لأنها تمثل معدل العائد على الاستثمار ، إذ ان فاعلية الموجودات في توليد الأرباح تقاس بصافي الربح قبل الفوائد والضرائب وليس بعدها .

14- إن قيمة المتغير (X4) والذي يمثل القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى إجمالي المطلوبات كانت كالآتي :-

أ- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف فقد كادت قيمته تكون متساوية، إذ بلغت (0.60 ، 0.59 ، 0.59) على التوالي .

ب- الشركة العراقية للأعمال الهندسية وللسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) تكاد تكون قيمته متساوية، إذ بلغت (0.59 ، 0.58 ، 0.58) على التوالي .

ج- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات كانت قيمته متقاربة إلى حدا ما، إذ بلغت (0.35 ، 0.39 ، 0.42) على التوالي .

تقيس هذه النسبة مقدار تغطية حقوق المساهمين لمجموع ما بذمة الشركة من مطلوبات أوديون ، ويساعد هذا القياس بيان كم من الموجودات المتاحة للاستثمار يمكن ان تتدهور قبل ان تتجاوز المطلوبات على الموجودات وتتجه الشركة إلى الإفلاس ، وان انخفاض هذه النسبة يدل على زيادة نسبة ديون الشركة مقارنة بموجوداتها وبالتالي عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها وهذا ما يؤدي إلى الفشل المالي.

15- وإن قيمة المتغير (X5) والذي يمثل المبيعات إلى إجمالي الموجودات كانت كالآتي :-

أ- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف كانت قيمته موجبة في السنوات (2013 ، 2014 ، 2015)، إذ بلغت (0.14 ، 0.07 ، 0.03) على التوالي ، ولكنها بانحدار تدريجي مما يدل على عدم كفاءة أداء الشركة في استغلال موجوداتها لتحقيق مبيعات عالية .

ب- في الشركة العراقية للأعمال الهندسية كانت قيمته موجبة في السنوات (2013، 2014 ، 2015)، إذ بلغت (0.33 ، 0.10 ، 0.05) على التوالي، ولكنها بانحدار تدريجي مما يدل على عدم كفاءة أداء الشركة في استغلال موجوداتها لتحقيق مبيعات عالية .

ج- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات كانت قيمته موجبة في السنوات (2013 ، 2014 ، 2015) وتكاد تكون متذبذبة ومنخفضه بشكل عام، إذ بلغت (0.20 ، 0.24 ، 0.25) على التوالي ، وكان أدنى انخفاض لها في سنة 2013 .

تعتبر هذه النسبة كمعيار مالي للمبيعات وهي احد مقاييس قابلية الإدارة في التعامل مع الظروف التنافسية ، وهي تقيس قابلية المبيعات على توليد موجودات الشركة وقدرة الموجودات على توليدها للأرباح من خلال المبيعات التي تحققها الشركة ، وهذا الانخفاض المتزايد يمثل مؤشر على فشل الشركة في توسيع حصتها السوقية.

خامسا : نتائج تحليل واختبار الفرضية الاولى

عند احتساب قيمة (Z) على أساس صيغة أنموذج Altman Z-score للشركات عينة الدراسة وللسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) بلغت كالآتي :-

أ. شركة بغداد لصناعة مواد التغليف فقد بلغت قيمة Z (1.04 ، 1.01، 0.65) على التوالي ، وهذا يعني ان الشركة واقعة ضمن الفئة الثانية (Z < 1.81) كما في الجدول (6) والذي يشير إلى ان هذه الشركة تعتبر فاشلة ماليا وغير قادرة على الاستمرار.

ب. الشركة العراقية للأعمال الهندسية فقد بلغت قيمة Z (1.28 ، 0.46 ، 0.25) على التوالي ، ومن خلال مقارنة قيمة Z المحسوبة في الجدول أعلاه بمعيار دالة (Z-score) للتمييز بين الشركات الناجحة

والفاشلة في الجدول (6) تبين ان الشركة واقعة ضمن الفئة الثانية (Z < 1.81) والذي يشير الى ان هذه الشركة تعتبر فاشلة ماليا وغير قادرة على الاستمرار.

ج. الشركة العراقية للسجاد والمفروشات بلغت قيمة Z (1.83 ، 1.56 ، 1.74) على التوالي ، ومن خلال مقارنة قيمة Z المحسوبة في الجدول أعلاه بمعيار دالة (Z-score) للتمييز بين الشركات الناجحة والفاشلة تبين ان الشركة واقعة ضمن الفئة الثالثة (1.81 < Z > 2.99) في عام 2013 فئة الشركات التي يصعب تحديد وضعها المالي ومن ثم تحتاج لدراسة اكثر تفصيلا ، أما في العامين (2014 ، 2015) فقد انخفضت قيمة Z وانتقلت الشركة إلى الفئة الثانية (1.81 > Z) والذي يشير إلى ان هذه الشركة تعتبر فاشلة ماليا وغير قادرة على الاستمرار.

ويمكن تلخيص الوضع المالي للشركات عينة الدراسة وحسب فئات دالة (Z-score) في الجدول الآتي :-

جدول (8) مقارنة قيمة Z ومعيار التمييز بين الشركة الفاشلة والشركة الناجحة لدالة (Z-score)

الشركة / السنة / الفئة ومعيار دالة Z	شركة بغداد لصناعة مواد التغليف			الشركة العراقية للأعمال الهندسية			الشركة العراقية للسجاد والمفروشات		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015	2013	2014	2015
الاولى Z ≥ 2.99									
الثانية Z < 1.81	1.04	1.01	0.65	1.28	0.46	0.25		1.56	1.74
الثالثة 1.81 < Z > 2.99							1.83		

يتبين من خلال جميع النتائج في الجدول (7) والجدول (8) أعلاه ان الاعتماد على البيانات المحاسبية المعدلة في الكشف المبكر عن الفشل المالي للشركات باستعمال أنموذج (Altman Z-score) قد حققت نتائج فاعلة تم من خلالها تحديد الوضع المالي للشركات عينة الدراسة بشكل واضح ، إذ وقعت جميع الشركات في الفئة الثانية (Z < 1.81) لمعيار تحديد الفشل المالي اي ان الشركات فاشلة ماليا في حدود السنوات المالية موضع الدراسة ، باستثناء الشركة العراقية للسجاد والمفروشات لسنة 2013 فقد وقعت في الفئة الثالثة (1.81 < Z > 2.99) التي تحتاج إلى دراسة اكثر تفصيلا، وهو ما يثبت الفرضية الرئيسة الأولي (1) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية **H0** وتقبل الفرضية البديلة **H1** التي مفادها **(يؤدي تعديل البيانات المحاسبية إلى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية في الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات).**

خامسا : نتائج تحليل واختبار الفرضية الثانية

1- تحليل متغيرات كشف الدخل على قيمة Z

تتمثل متغيرات كشف الدخل المعتمدة في إيجاد قيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي) بالبيانات المحاسبية المعدلة التي تعبر عن صافي المبيعات (إيراد النشاط الجاري) والأرباح قبل الفوائد والضرائب والأرباح المحتجزة، وتم استعمال أنموذج الانحدار الخطي المتعدد من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS vr.20) لإيجاد علاقة الارتباط والتأثير بين البيانات المحاسبية المعدلة لكشف الدخل ودالة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي) وكالآتي :-

أ- اختبار معنوية معامل الارتباط بين متغيرات كشف الدخل وقيمة Z

تم استخرج معامل الارتباط بين متغيرات كشف الدخل وقيمة Z واختبار معنويته وقد وضع الباحثان الفرضية الصفرية الآتية:-

H0: لا يوجد ارتباط معنوي بين متغيرات كشف الدخل وقيمة Z

مقابل الفرضية البديلة الآتية:-

H1: يوجد ارتباط معنوي بين متغيرات كشف الدخل وقيمة Z

وكانت نتائج معامل الارتباط لمتغيرات كشف الدخل كالآتي :-

- ان النتائج تبين ان الارتباط بين صافي المبيعات وقيمة Z كان 0.796 وبقيمة دلالة معنوية .sig مساوية إلى 0.01 وهي قيمة طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة 5%.
- ان النتائج تبين ان الارتباط بين الأرباح وقيمة Z كان 0.975 وبقيمة دلالة معنوية .sig مساوية الى 0.000 وهي قيمة طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة 5%.
- ان النتائج تبين ان الارتباط بين الأرباح المحتجزة وقيمة Z كان 0.728 وبقيمة دلالة معنوية .sig مساوية إلى 0.026 وهي قيمة طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة 5%.

ومن ذلك يمكن الاستنتاج ان هنالك علاقة ارتباط بين جميع متغيرات كشف الدخل وقيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي).

ب- تحليل تأثير متغيرات كشف الدخل على قيمة Z

تم استخراج النتائج المتعلقة بتأثير متغيرات كشف الدخل المتمثلة بصافي المبيعات (إيراد النشاط الجاري) والأرباح قبل الفوائد والضرائب والأرباح المحتجزة على قيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي). باستعمال أنموذج الانحدار الخطي المتعدد من خلال البرنامج الإحصائي(SPSS vr.20) وان الفرضية الصفرية المراد اختبارها هي:

H0: لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات كشف الدخل على قيمة Z.

مقابل الفرضية البديلة الآتية:-

H1: يوجد تأثير معنوي لمتغيرات كشف الدخل على قيمة Z.

أوجد الباحثان قيم معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح وقيم معلمات أنموذج الانحدار بالإضافة الى قيم اختبار t المحسوبة وكما في الجدول الآتي:-

جدول (9) قيم معلمات الأنموذج المستخدم واختبارها

R^2= .99 Adjusted R^2= .98 F=146.814

المتغير	قيمة المعلمة	اختبار t	Sig.	معنوية المعلمة
الثابت	0.959	17.698	0.000	معنوية تحت مستوى دلالة 5%
صافي المبيعات	0.0000003	2.628	0.047	معنوية تحت مستوى دلالة 5%
الأرباح	0.000003	11.260	0.000	معنوية تحت مستوى دلالة 5%
الأرباح المحتجزة	0.0000001	1.766	0.138	معنوية تحت مستوى دلالة 10%

ان قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.99 ومعامل التحديد المصحح كان 0.98 وهذه القيمة تشير إلى ان أنموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 99% من الاختلافات الكلية والمتبقي يعود إلى متغيرات وأسباب أخرى لم تؤخذ بنظر الاعتبار في هذا البحث. وبلغت قيمة ثابت الانحدار 0.959 وهي غير دالة إحصائيا تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة .sig المساوية إلى 0.000، كذلك بلغت قيمة معلمة انحدار متغير صافي المبيعات 0.0000003 وهي دالة إحصائيا تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة .sig المساوية إلى 0.047 هذا يعني ان الزيادة في صافي المبيعات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في قيمة Z بمقدار 0.0000003 بوجود بقية متغيرات قائمة الدخل، وبلغت قيمة معلمة انحدار متغير الأرباح 0.000003 وهي دالة إحصائيا تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة .sig المساوية إلى 0.00 هذا يعني ان الزيادة في الأرباح بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في قيمة Z بمقدار 0.000003 بوجود بقية متغيرات قائمة الدخل، وبلغت قيمة معلمة انحدار متغير الأرباح المحتجزة 0.0000001 وهي غير دالة إحصائيا كما تبينه قيمة .sig المساوية إلى 0.138.

وأخيرا يمكن كتابة أنموذج الانحدار الذي تم تقديره بالصيغة الآتية:

$$Y_i=B_0+B_1Q11_i+B_2Q12_i+B_3Q13_i+e_i$$

وبالتعويض عن القيم المقدرة لمعاملات الانحدار في المعادلة أعلاه يمكن التوصل الى ما يلي :-

$$Y_i = 0.959+ 0.0000003*Q11_i + 0.000003*Q12_i+ 0.0000001*Q13_i$$

(17.698) (2.628) (11.260) (1.766) R^2= %99

من خلال ما سبق من نتائج تحليل ارتباط وتأثير متغيرات كشف الدخل على قيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي) يتبين ان متغير الأرباح قبل الفوائد والضرائب كان صاحب اعلى تأثير في قيمة Z يأتي بعده متغير صافي المبيعات وأخيرا جاء متغير الأرباح المحتجزة. وهذا ما يبين تأثير البيانات المحاسبية المعدلة في كشف الدخل على الكشف المبكر عن الفشل المالي وهو ما يثبت الفرضية الفرعية (1- 2)، وبذلك ترفض الفرضية

الصفرية **H0** وتقبل الفرضية البديلة **H1** التي مفادها **(توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في كشف الدخل على الكشف المبكر للفشل المالي).**

2- <u>تحليل متغيرات قائمة المركز المالي على قيمة Z</u>

تتمثل متغيرات قائمة المركز المالي التي تم اعتمادها في إيجاد قيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي) عند تطبيق أنموذج Altman Z-score بالعناصر (الموجودات المتداولة ومجموع الموجودات ، والقيمة السوقية لحقوق المساهمين وراس المال العامل والمطلوبات المتداولة)، وبسبب الاعتمادية العالية بين المتغيرات المستقلة المعتمدة في قائمة المركز المالي لا يمكن دراسة تأثير هذه المتغيرات مجتمعة على قيمة Z وذلك لان أنموذج الانحدار المتعدد يتطلب عدم وجود تلك العلاقة القوية جدا بينها، لذا سيتم دراسة تأثير المتغيرات منفرد وكالآتي :-

أ- اختبار معنوية معامل الارتباط بين متغيرات قائمة المركز المالي وقيمة Z

تم استخرج معامل الارتباط بين متغيرات قائمة المركز المالي وقيمة Z وتم اختبار معنويته وقد وضع الباحث الفرضية الصفرية الآتية:-

H0: لا يوجد ارتباط معنوي بين متغيرات قائمة المركز المالي وقيمة Z

مقابل الفرضية البديلة الآتية:-

H1: يوجد ارتباط معنوي بين متغيرات قائمة المركز المالي وقيمة Z

وكانت نتائج معامل الارتباط لمتغيرات قائمة المركز المالي كالآتي :-

- ان النتائج تبين ان الارتباط بين الموجودات المتداولة وقيمة Z كان 0.856 وبقيمة دلالة معنوية .sig مساوية الى 0.003 وهي قيمة طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة 5%.
- ان النتائج تبين ان الارتباط بين مجموع الموجودات وقيمة Z كان 0.606 وبقيمة دلالة معنوية .sig مساوية الى 0.08 وهي قيمة طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة 10%.
- ان النتائج تبين ان الارتباط بين القيمة السوقية لحقوق المساهمين وقيمة Z كان 0.112 وبقيمة دلالة معنوية .sig مساوية الى 0.774 وهي قيمة طردية غير معنوية تحت اي مستوى دلالة وذلك لان قيمة .sig اكبر من مستوى الدلالة .
- ان النتائج تبين ان الارتباط بين راس المال العامل وقيمة Z كان 0.876 وبقيمة دلالة معنوية .sig مساوية الى 0.002 وهي قيمة طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة 5% وذلك لان قيمة .sig اقل من مستوى الدلالة .
- ان النتائج تبين ان الارتباط بين المطلوبات المتداولة وقيمة Z كان 0.800 وبقيمة دلالة معنوية .sig مساوية الى 0.010 وهي قيمة طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة 5%.

ومن ذلك يمكن الاستنتاج ان هنالك علاقة ارتباط بين جميع متغيرات قائمة المركز المالي وقيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي)، باستثناء القيمة السوقية لحقوق المساهمين .

ب- تحليل تأثير متغيرات قائمة المركز المالي على قيمة Z

- **تحليل تأثير متغير الموجودات المتداولة على قيمة Z**

تم استخراج النتائج المتعلقة بتأثير الموجودات المتداولة على قيمة Z من خلال استخدام أنموذج الانحدار الخطي البسيط وان الفرضية الصفرية المراد اختبارها هي:

H0: لا يوجد تأثير معنوي لمتغير الموجودات المتداولة على قيمة Z.

مقابل الفرضية البديلة الأتية:-

H1: يوجد تأثير معنوي لمتغير الموجودات المتداولة على قيمة Z.

أوجد الباحثان قيم معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح وقيم معلمات أنموذج الانحدار بالإضافة الى قيم اختبار t المحسوبة وكما في الجدول الآتي:-

جدول (10) قيم معلمات الانموذج المستخدم واختبارها

R^2= .73 Adjusted R^2= .69 F=19.175

المتغير	قيمة المعلمة	اختبار t	Sig.	معنوية المعلمة
الثابت	0.614	4.088	0.005	معنوية تحت مستوى دلالة 5%
الموجودات المتداولة	0.0000004	4.379	0.003	معنوية تحت مستوى دلالة 5%

ان قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.73 ومعامل التحديد المصحح كان 0.69 وهذه القيمة تشير الى ان أنموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 73% من الاختلافات الكلية والمتبقي يعود الى متغيرات وأسباب أخرى لم تؤخذ بنظر الاعتبار في هذا البحث. وبلغت قيمة ثابت الانحدار 0.614 وهي دالة إحصائيا تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة .sig المساوية الى 0.005، كذلك بلغت قيمة معلمة الانحدار 0.0000004 وهي دالة إحصائيا تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة .sig المساوية الى 0.003 هذا يعني ان الزيادة في الموجودات المتداولة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة Z بمقدار 0.0000004.

واخيرا يمكن كتابة أنموذج الانحدار الذي تم تقديره بالصيغة الآتية:

$Y_i=B_0+B_1Q21_i+e_i$

وبالتعويض عن القيم المقدرة لمعاملات الانحدار في المعادلة أعلاه يمكن التوصل الى ما يلي :-

$Y_i = 0.614+ 0.0000004*Q21_i$

(4.088) (4.379) R^2= %73

- **تحليل تأثير متغير مجموع الموجودات على قيمة Z**

تم استخراج النتائج المتعلقة بتأثير مجموع الموجودات على قيمة Z من خلال استخدام أنموذج الانحدار الخطي البسيط وان الفرضية الصفرية المراد اختبارها هي:

H0: لا يوجد تأثير معنوي لمتغير مجموع الموجودات على قيمة Z.

مقابل الفرضية البديلة الآتية:-

H1: يوجد تأثير معنوي لمتغير مجموع الموجودات على قيمة Z.

أوجد الباحثان قيم معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح وقيم معلمات أنموذج الانحدار بالإضافة الى قيم اختبار t المحسوبة وكما في الجدول الآتي:-

جدول (11) قيم معلمات الأنموذج المستخدم واختبارها

R^2= .37 Adjusted R^2= .28 F=4.069

المتغير	قيمة المعلمة	اختبار t	Sig.	معنوية المعلمة
الثابت	0.163	0.334	0.748	غير معنوية
مجموع الموجودات	0.0000004	2.017	0.083	معنوية تحت مستوى دلالة 10%

ان قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.37 ومعامل التحديد المصحح كان 0.28 وهذه القيمة تشير الى ان أنموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 37% من الاختلافات الكلية والمتبقي يعود الى متغيرات وأسباب أخرى لم تؤخذ بنظر الاعتبار في هذا البحث. وبلغت قيمة ثابت الانحدار 0.163 وهي غير دالة إحصائيا تحت مستوى دلالة

5% كما تبينه قيمة .sig المساوية الى 0.748، كذلك بلغت قيمة معلمة الانحدار 0.0000004 وهي دالة احصائيا تحت مستوى دلالة 10% كما تبينه قيمة .sig المساوية الى 0.083 هذا يعني ان الزيادة في مجموع الموجودات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة Z بمقدار 0.0000004.

واخيرا يمكن كتابة أنموذج الانحدار الذي تم تقديره بالصيغة الآتية: $Y_i=B_0+B_1Q22_i+e_i$

وبالتعويض عن القيم المقدرة لمعاملات الانحدار في المعادلة أعلاه يمكن التوصل الى ما يلي :-

$Y_i = 0.163+ 0.0000004*Q22_i$

(0.334) (2.017) R^2= %37

- **تحليل تأثير متغير القيمة السوقية على قيمة Z**

بسبب عدم وجود علاقة ارتباط بين القيمة السوقية وقيمة Z لذلك نستنتج بعدم وجود تأثير بينهما.

- **تحليل تأثير متغير راس المال العامل على قيمة Z**

تم استخراج النتائج المتعلقة بتأثير راس المال العامل على قيمة Z من خلال استخدام أنموذج الانحدار الخطي البسيط وان الفرضية الصفرية المراد اختبارها هي:

H0: لا يوجد تأثير معنوي لمتغير راس المال العامل على قيمة Z.

مقابل الفرضية البديلة الاتية:-

H1: يوجد تأثير معنوي لمتغير راس المال العامل على قيمة Z.

أوجد الباحثان قيم معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح وقيم معلمات أنموذج الانحدار بالإضافة الى قيم اختبار t المحسوبة وكما في الجدول الآتي:-

جدول (12) قيم معلمات الأنموذج المستخدم واختبارها

R^2= .77 Adjusted R^2= .74 F=23.145

المتغير	قيمة المعلمة	اختبار t	Sig.	معنوية المعلمة
الثابت	0.504	3.24	0.014	معنوية تحت مستوى دلالة 5%
راس المال العامل	0.0000006	4.811	0.002	معنوية تحت مستوى دلالة 5%

ان قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.77 ومعامل التحديد المصحح كان 0.74 وهذه القيمة تشير الى ان أنموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 77% من الاختلافات الكلية والمتبقي يعود الى متغيرات وأسباب أخرى لم تؤخذ بنظر الاعتبار في هذا البحث. وبلغت قيمة ثابت الانحدار 0.504 وهي غير دالة إحصائيا تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة .sig المساوية الى 0.014، كذلك بلغت قيمة معلمة الانحدار 0.0000006 وهي دالة إحصائيا تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة .sig المساوية الى 0.002 هذا يعني ان الزيادة في راس المال العامل بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة Z بمقدار 0.0000006.

وأخيرا يمكن كتابة أنموذج الانحدار الذي تم تقديره بالصيغة الآتية: :

$Y_i=B_0+B_1Q24_i+e_i$

وبالتعويض عن القيم المقدرة لمعاملات الانحدار في المعادلة أعلاه يمكن التوصل الى ما يلي :-

$Y_i = 0.504+ 0.0000006*Q24_i$

(3.24) (4.811) R^2= %77

- **تحليل تأثير متغير المطلوبات المتداولة على قيمة Z**

تم استخراج النتائج المتعلقة بتأثير المطلوبات المتداولة على قيمة Z من خلال استخدام أنموذج الانحدار الخطي البسيط وان الفرضية الصفرية المراد اختبارها هي:

H0: لا يوجد تأثير معنوي لمتغير المطلوبات المتداولة على قيمة Z.
مقابل الفرضية البديلة الآتية:-
H1: يوجد تأثير معنوي لمتغير المطلوبات المتداولة على قيمة Z.
أوجد الباحثان قيم معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح وقيم معلمات أنموذج الانحدار بالإضافة الى قيم اختبار t المحسوبة وكما في الجدول الآتي:-

جدول (13) قيم معلمات الانموذج المستخدم واختبارها

R^2= .64 Adjusted R^2= .59 F=12.409

المتغير	قيمة المعلمة	اختبار t	Sig.	معنوية المعلمة
الثابت	0.782	5.248	0.001	معنوية تحت مستوى دلالة 5%
المطلوبات المتداولة	0.0000008	3.523	0.010	معنوية تحت مستوى دلالة 5%

ان قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.64 ومعامل التحديد المصحح كان 0.59 وهذه القيمة تشير الى ان أنموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 64% من الاختلافات الكلية والمتبقي يعود إلى متغيرات وأسباب أخرى لم تؤخذ بنظر الاعتبار في هذا البحث. وبلغت قيمة ثابت الانحدار 0.782 وهي غير دالة إحصائيا تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة .sig المساوية الى 0.001، كذلك بلغت قيمة معلمة الانحدار 0.0000008 وهي دالة إحصائيا تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة .sig المساوية الى 0.010 هذا يعني ان الزيادة في المطلوبات المتداولة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة Z بمقدار 0.0000008.

وأخيرا يمكن كتابة أنموذج الانحدار الذي تم تقديره بالصيغة الأتية: $Y_i=B_0+B_1Q25_i+e_i$

وبالتعويض عن القيم المقدرة لمعاملات الانحدار في المعادلة أعلاه يمكن التوصل الى ما يلي :-

$Y_i = 0.782 + 0.0000008 * Q25_i$

(5.248) (3.523) R^2= %64

من خلال نتائج تحليل تأثير متغيرات قائمة المركز المالي على قيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي) أعلاه يتضح ان اقوى تأثير في قيمة Z كان لراس المال العامل يليه الموجودات المتداولة ومن ثم المطلوبات المتداولة وبعده المتغير مجموع الموجودات، وأخيرا جاءت القيمة السوقية لحقوق المساهمين. وهذا ما يبين تأثير البيانات المحاسبية المعدلة في قائمة المركز المالي على الكشف المبكر عن الفشل المالي ، وهو ما يثبت الفرضية الفرعية (2-2) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية **H0** وتقبل الفرضية البديلة **H1** التي مفادها **(توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في قائمة المركز المالي على الكشف المبكر عن الفشل المالي)** .

ومن خلال ما تقدم من نتائج تحليل تأثير البيانات المحاسبية المعدلة والمتمثلة بمتغيرات كشف الدخل وقائمة المركز المالي على القيمة النهائية لدالة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي) وإثبات الفرضيتين الفرعيتين (1- 2 و 2- 2) ، يبين مدى تأثير البيانات المحاسبية المعدلة في القوائم المالية الختامية على الكشف المبكر عن الفشل المالي ويحقق لنا إثبات الفرضية الرئيسة الثانية (2) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية **H0** وتقبل الفرضية البديلة **H1** التي مفادها **(توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في القوائم المالية الختامية على الكشف المبكر عن الفشل المالي)** .

الاستنتاجات والتوصيات :

أولا : الاستنتاجات : توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات النظرية والعملية يمكن عرضها كما يأتي :-

1- ان تعديل البيانات المحاسبية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار بالاعتماد على أسلوب القوة الشرائية العامة يحقق الموضوعية في النتائج لاعتماده على الكلفة التاريخية، فضلا عن سهولة تطبيق أنموذج التنبؤ والكشف عن الفشل المالي على البيانات المحاسبية المعدلة ، وهذا التميز بالسهولة والوضوح يساعد الشركات على تطبيقه سنويا والكشف عن الوضع المالي الحقيقي من سنة إلى أخرى .

2- ان الفشل المالي يمر بمراحل متعددة ونادرا ما يصيب الشركات بشكل مفاجئ ، وبإمكان الشركات تلافي الوقوع فيه واكتشافه من خلال تطبيق نماذج الكشف عن الفشل المالي المتاحة واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة لكل مرحلة في الوقت المناسب .

3- ان استعمال المؤشرات المالية التي تم استخلاصها من القوائم المالية المعدلة يساعد على الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات ،اذ استطاع أنموذج التمان (Altman Z-score) المطبق على الشركات عينة الدراسة على اكتشاف الفشل المالي وتبين ان جميع الشركات المدروسة لديها احتمالية عالية في التعرض للفشل المالي في سنوات تطبيق الأنموذج .

4- اتضح من نتائج تطبيق أنموذج Altman Z-score للكشف عن الفشل المالي على المؤشرات المالية المستخلصة من البيانات المحاسبية المعدلة للمدة الزمنية (2013 – 2015) أن جميع للشركات عينة الدراسة واقعة ضمن الفئة الثانية من فئات القدرة على الاستمرار والتي تشير إلى أن الشركات فاشلة ماليا ، باستثناء (الشركة العراقية للسجاد والمفروشات) لسنة 2013 كانت ضمن الفئة الثالثة والتي يصعب فيها تحديد الوضع المالي للشركة وتحتاج الى دراسة اكثر تفصيلا.

5- اتضح من نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين متغيرات كشف الدخل والميزانية العمومية وبين قيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي).

6- أفرزت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير معنوي لمتغيرات كشف الدخل على قيمة Z وكان متغير الأرباح صاحب اعلى تأثير في قيمة Z يأتي بعده متغير صافي المبيعات وأخيرا جاء متغير الأرباح المحتجزة .

7- أفرزت نتائج التحليل الإحصائي كذلك وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوي لمتغيرات قائمة المركز المالي على قيمة Z وان اقوى تأثير لمتغيرات قائمة المركز المالي كان لراس المال العامل يليه الموجودات المتداولة ومن ثم المطلوبات المتداولة وبعده المتغيران مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات وأخيرا جاءت القيمة السوقية لحقوق المساهمين .

ثانيا : التوصيات

14- ضرورة تطبيق سياسة محاسبية واضحة ومحددة بشان الأخذ في نظر الاعتبار التقلبات الاقتصادية وبالأخص ذات الآثار السلبية على البيانات المحاسبية والتي تؤدي الى تضليل القوائم المالية وبالتالي افراز معلومات مضللة، ينتج عنها قرارات غير سليمة تضر بمصالح الشركة .

15- ضرورة التزام الشركات بالمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية المحلية عند إعداد قوائمها المالية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك لأهميتها في بيان الوضع المالي للشركات بالشكل الحقيقي، ومساعدة المستخدمين للقوائم المالية في التعرف على آثار الارتفاع في المستوى العام للأسعار على البيانات المحاسبية للشركة.

16- يتعين على الشركات القيام بأعداد وتقديم القوائم المالية المعدلة ضمن التقرير السنوي على شكل قوائم مستقلة او في صورة أرقام مقارنة مع الأرقام التاريخية مضافة ضمن القوائم الأساسية ، وان يتضمن تقرير مراقب الحسابات رايه في القوائم المالية المعدلة ، لمساعدة مستعملي القوائم المالية في التعرف على آثار الارتفاع في المستوى العام للأسعار على البيانات المحاسبية للشركة .

17- ضرورة قيام الشركات باستعمال النماذج المتاحة للكشف عن الفشل المالي في مراحله الأولى وذلك لمواجهة مخاطر الفشل المالي والتغلب عليه في حينها، ومعرفة حقيقة تجاه نشاطاتها المستقبلية وحماية نفسها من آثاره السلبية وخطر الوقوع فيه والتي تمتد ليس تحديدا الى الأطراف المعنية ذات المصالح المباشرة مع الشركة ، إنما تمتد آثاره السلبية الى الاقتصاد الوطني .

18- ضرورة عدم الاعتماد على القوائم المالية المعدة على أساس الكلفة التاريخية في أوقات التضخم في الكشف عن الفشل المالي للشركات ، لأنها قد تعرض معلومات محاسبية مضللة ولا يمكن الاعتماد عليها في التحليل والكشف عن الفشل المالي في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

19- استعمال أنموذج (Altman Z-score) للكشف عن الفشل المالي المقترح في هذه الدراسة في شركات القطاع الصناعي سنويا، إذ استطاع الأنموذج اكتشاف الفشل المالي لمعظم الشركات عينة الدراسة منذ السنة الأولى للدراسة .

وفي الختام يرى الباحثان بأن هنالك إمكانية لاستكمال هذه الدراسة بأبحاث او دراسات أخرى اكثر شمولاً من حيث التطبيق في عينة أوسع تتضمن مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية وذلك باستخدام النماذج الأخرى المتاحة للكشف المبكر عن الفشل المالي في هذه القطاعات .

❖ **المصادر العربية**

أولا : الكتب

1- بلقاوي ، احمد رياض ، العبدالله ، **نظرية المحاسبة** ، دار اليازوري العلمية للنشر والطبع عمان ، الاردن، 2009.

2- الجزراوي ابراهيم وعامر الجنابي ، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ، دار اليازوري العلمية للنشر ، عمان ، الاردن ،2009.

3- الخريشة ، محمد ، **الأرقام القياسية للأجور** ، دائرة الإحصاء العامة ، الأردن ، بحث منشور، 2010 .

4- العامري ، سعود جايد مشكور، **محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2006 .

5- الفضل ، مؤيد ، وآخرون ، **المشاكل المحاسبية المعاصرة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ط 1، 2002 .

6- القاضي ، حسين وحمدان ، مأمون ، **نظرية المحاسبة** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2007 .

7- كاظم ، إبراهيم جواد ، **الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية (العراق انموذجا)** ، جامعة ديالى- البحث والتطوير، 2011 .

8- مشكور ، سعود جايد ورشم ، محمد حسن ، **التضخم والمعالجات المحاسبية** ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، 2012.

9- وادي ، مدحت فوزي عليان ، تأثير **التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية** ، الجامعة الإسلامية ، غزة – فلسطين ،2006 .

10- الوقاد ، سامي محمد ، **النظرية المحاسبية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2011 .

ثانيا : الدوريات

1- جبل ، علاء الدين وآخرون ، **دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات** ، دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سورية ، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 95 ، 2009 .

2- الجبوري ، جميلة حمران نامس محمود ، **الآثار التضخمية وانعكاساتها على البيانات المالية** ، بالتطبيق على الشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة / الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل ، 2002 .

3- الحمداني ، رافعة إبراهيم والقطان ، ياسين طه ياسين ، **استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي:** دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعات الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد 5 العدد 10 ، 2013 .

4- زغيب ، مليكة وغلاب نعيمة ، **مدى فاعلية نموذج التمان ونموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات البناء والأشغال العمومية** ، الجزائر – دراسة ميدانية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-

جامعة عبدالحميد مهري قسنطينة ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير ، العدد الرابع الجزء الثاني ، 2015 .

5- الشريف ، ريحان ، **الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية - من التشخيص الى التنبؤ ثم العلاج** ، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التيسير- جامعة باجي مختار عنابة ، 2015 .

6- عماري ، سليم ، **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات** ، دراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة قاصدي مرباح- ورقلة ، 2015 .

7- قريشي ، خير الدين ، **دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في التنبؤ بخطر الإفلاس** ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012 .

8- نور الدين ، احمد قايد ، **الأساليب المحاسبية لمعالجة تأثير التضخم على القوائم المالية** ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي ، 2013 .

❖ **المصادر الأجنبية**

1- Altman, Edward , C0rporate Financial Distress and Bankruptcy ,John Wiley & sons, INC, Hoboken, New Jersey, 2006.

2- Altman, Edward I ,and other, Distressed Firm and Bankruptcy prediction in a international contrxt; a review and empirical analysis of Altman Z – Score Model.Latest version,july9, 2014.

3- Chen ,L.H. & Guo ,T.-Y,Forecasting financial crises for an enterprise by using the Grey Markov forecasting model, Springer Science+Business Media B.V., Qual Quant ,2011.

4- David O. Mbat & Eyo I.Eyo, Corporate Failure: Causes and Remedies, University of Calabar, Nigeria, Business and Management Research,Vol 2, No.4; 2013.

5- Hla, Daw & Peter, Susan, ,Efficiency of Accounting Information System and Performance Literature Review, international Jornal of Multidisciplinary and Current Research,iss 2321-3124,2015.

6- Kassar, Talal A & Jared S. Soileau" Financial performance evaluation and bankruptcy prediction (failure)"Arab Economics and Business Journal 9,2014.

7- Mo Vaziri and other, Comparative predictability of failure of financial institutions using multiple models, Investement Management and Financial Innovations ,VOLUME 9, Issue 2, 2012.

8- Onaolapo A .A & Odetayo T. A ,Effect of Accounting Information System on Organizational Effectiveness: A Case Study of Selected Construction Companies in Ibadan, Nigeria, American Journal of Business and MANAGEMENT ,Vol,1,No.4, 2012.

9- Romney & Steinhart, Accounting Information Systems, 9 Edition Prentice Hall, 2003.

10- Sulud, Saed Ahmed, Testing the Predictive Power of Altman's Revised Z 'Model; The Case of 10 multinational companies, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5,N .21, 2014.

11- Yaniv, konchitchki, Inflation and Nominal Financial Reporting: Implications for Performance and stock Prices, the Accounting Review, volume 86, number 3, 2011.

الفصل الرابع

اثر قياس كفاءة راس المال الفكري
على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية[4]
(دراسة في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

الملخص

يتمثل راس المال الفكري (Intellectual Capital) للوحدة الاقتصادية في نخبة من العاملين الذين يمتلكون مجموعة من القدرات المعرفية والتنظيمية دون غيرهم ، هذه القدرات تمكنهم من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة تساعد الوحدة الاقتصادية على تحسين أدائها المالي وتجعلها في موقع يمكنها من اقتناص الفرصة المناسبة .

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير راس المال الفكري على أداء الوحدات الاقتصادية . أجريت هذه الدراسة في عينة من الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال استخدام احدث البيانات. ولغرض اختبار الفرضيات المقترحة يمكن استخدام أسلوب نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM) structural equation modeling).

وبعد التأكد من صحة وموثوقية نموذج القياس، يستنتج بان هنالك مؤشرا موثوقًا به يثبت أن راس المال الفكري (IC) يؤثر على الأداء المالي (Financial Performance) للوحدات الاقتصادية ، مما يشير إلى أن قيمة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية يمكن أن تتفاعل مع راس المال الفكري. بالإضافة إلى ذلك ، تظهر نتائج الدراسة أن راس المال الفكري (IC) ومكوناته ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بالأداء المالي للشركات.

المقدمة

في السنوات الأخيرة شهد العالم المعاصر تقدما متسارعا في النواحي التكنولوجية، ويعود سبب ذلك إلى الدور الكبير الذي مارسه راس المال الفكري في هذا التقدم باعتباره احد عوامل الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية، الأمر الذي انعكس إيجابا على تطور الوحدات الاقتصادية في نواحي متعددة، مما دفع هذه الوحدات الاقتصادية إلى الاعتماد على المؤهل والكفاءة والخبرة المعرفية التي يتمثل فيها رأس المال الفكري .

هنالك علاقة بين مترابطة بين مصطلحات رأس المال الفكري (Cognitive Capital) من جهة وأصول المعرفة ورأس المال الفكري (Intellectual Capital) من جهة أخرى، وجميعها يعني الموارد المعرفية والمعرفية المتراكمة التي تمتلكها المنظمة والعاملين فيها والتي تتضمن: رأس المال البشري الذي يكون على شكل معلومات وأفكار ومهارات معرفية وتقنية وقدرات وخبرات. ورأس

([4]) إعداد الباحثين: أ.د. سعود جايد مشكور العامري، علي عبدالرزاق العبودي، جعفر فالح ناصر - جامعة المثنى

المال الهيكلي الذي يكون على شكل قواعد بيانات ووثائق وسياسات وإجراءات وبرامج وبراءات اختراع .

وتعد الموارد المعرفية من العناصر الإنتاجية الرئيسة التي تساهم في العملية الإنتاجية في الوحدات الاقتصادية، لذلك يتعين على هذه الوحدات أن تهتم بهذا العامل لأنه يعتبر المحرك الأساسي لأنشطتها التشغيلية والاستثمارية بغية تحقيق أهدافها المتعددة. إذ أن الوحدة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق جملة أهداف ابرزها تحقيق العوائد والنمو المتواصل في مبيعاتها وتعظيم صافي مركزها المالي وخلق ميزة تنافسية في السوق، ولن تتحقق تلك الأهداف ما لم تستخدم وتتضافر عوامل إنتاج فاعلة في العملية الإنتاجية من ابرزها الأصول المعرفية ورأس المال الفكري.

وعلى الرغم من الدور الفاعل لرأس المال الفكري وعلاقته بالأصول المعرفية ضمن عوامل الإنتاج الفاعلة في الوحدات الاقتصادية، غير أن عملية الاهتمام بنظرية القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في القوائم المالية ما تزال دون المستوى المطلوب من قبل الوحدات الاقتصادية. وعليه فان هذه الدراسة تقدم عرضاً مختصرا للاطار المفاهيمي لرأس المال الفكري والأصول المعرفية، بالإضافة إلى اختيار النماذج الحسابية المناسبة لعملية القياس.

تتضمن هذه الدراسة ثلاثة مباحث، يستعرض المبحث الأول منهجية الدراسة التي بنيت على أساسها المشكلة والأهداف والأهمية والفرضية وأسلوب الدراسة وعينتها ونموذجها، ويتطرق المبحث الثاني بشكل مختصر إلى أصول المعرفة الفكرية وراس المال الفكري من حيث المفهوم والأهمية ونماذج القياس المستخدمة، فضلا عن أن هذا المبحث يتخلله مؤشرات الأداء المالي المستخدمة في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية وأهمية أصول المعرفة الفكرية ورأس المال الفكري في هذا التقييم. أما المبحث الثالث فيتناول من الناحية التطبيقية أنموذج قياس رأس المال الفكري ودورها في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية لعينة من الشركات الصناعية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، وتنتهي الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول : منهجية الدراسة

تتضمن المنهجية مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها وفرضيتها، فضلا عن أسلوب الدراسة ونموذجها.

1.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن الوحدات الاقتصادية لا تهتم اهتماما كبيرا بالقياس والإفصاح الكافي عن الأصول المعرفية وعلاقتها بقيمة رأس المال الفكري لما لهذه العلاقة الأثر البالغ على أداء الوحدات من الناحية المالية والتشغيلية، بل يقتصر الأمر على اعتبار راس المال الفكري احد مكونات النفقات الايرادية تحمل على كشف الدخل وتقلل من الأرباح السنوية، على الرغم من دور راس المال الفكري في تطوير عمل الوحدات الاقتصادية وتحسين أدائها المالي، إلا انه لم يجد الاهتمام الكافي للقياس والإفصاح عنه وربطه بمتغير الأداء المالي للمنظمات.

وعليه يمكن طرح مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية:-

- هل توجد إمكانية لقياس رأس المال الفكري في الوحدات الاقتصادية ؟
- هل توجد إمكانية لربط أصول المعرفة براس المال الفكري في أداء الوحدات الاقتصادية؟
- هل يوجد اثر فاعل للعلاقة بين أصول المعرفة وراس المال الفكري على أداء الوحدات الاقتصادية؟
- هل تستخدم نماذج للقياس عن أصول المعرفة ورأس المال الفكري من قبل الوحدات الاقتصادية؟

1.2 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :-

1. عرض اطار نظري مختصر عن رأس المال الفكري من حيث التعريف والأهمية والقياس.
2. قياس رأس المال الفكري من خلال الاستعانة بالنماذج الحسابية والمعادلات الرياضية .
3. قياس رأس المال الفكري من خلال الاستعانة بالنماذج الحسابية والمعادلات الرياضية المعتمدة على بيانات الوحدات الاقتصادية.
4. بيان مدى تأثير العلاقة بين أصول المعرفة ورأس المال الفكري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية.

1.3 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة بصورة عامة في محاولة نظرية وعملية لتسليط الضوء على رأس المال الفكري وأهميته المتزايدة في الوحدات الاقتصادية وكيف يمكن لتلك الوحدات الحفاظ عليه وتطويره ومعالجته في ضوء الأسس والأساليب والإجراءات والقواعد المحاسبية السائدة. إذ أن غالبية الوحدات الاقتصادية العامة تمتلك العديد من الخبراء والموظفين الذين يشكلون احد عناصر الطاقة الإنتاجية المهمة في عمل تلك الوحدات لاسيما الموظفين المؤهلين الذين يعملون لديها، لذلك فان هذا الدراسة يحتل أهمية بالنسبة لتلك الوحدات من خلال النقاط الآتية :-

1. تقديم أنموذج مقترح لقياس رأس المال الفكري والإفصاح عنه في القوائم المالية للشركات العاملة في البيئة العراقية على وجه الخصوص وفي البيئة الخارجية بصورة عامة.
2. جعل المنظمات تدرك كان هنالك علاقة بين أصول المعرفة وراس المال الفكري ذات اثر معنوي على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية.
3. تقديم النماذج الرياضية القياسية الكافية للاهتمام بالخبرات التي يمتلكها الأفراد العاملون في الوحدات الاقتصادية وتحقيق الرضا الوظيفي لهم من خلال بيان دورهم في نجاح الوحدة الاقتصادية.
4. توعية الوحدات الاقتصادية العراقية وكوادرها المحاسبية وتشجيعها نحو الاهتمام بعناصر أصول المعرفة الفكرية وراس المال الفكري لديها لما لها من تأثير كبير في تحقيق أداء مالي كفوء يساهم في نجاحها وتعزيز مكانتها التنافسية بين الوحدات.

1.4 فرضية الدراسة

تستند الدراسة إلى الفرضية الرئيسة الآتية:-

(هنالك اثر معنوي و دلالة احصائية لكفاءة رأس المال الفكري على الاداء المالي للوحدات الاقتصادية العراقية)

1.5 منهج وأسلوب الدراسة

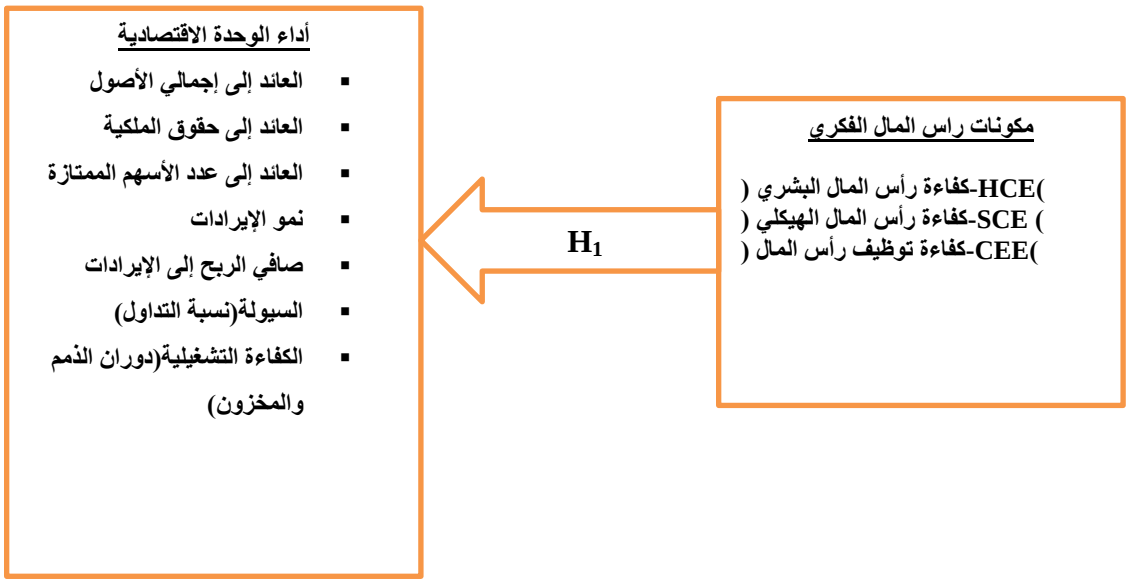
من اجل تحقيق أهداف الدراسة وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلة فان الباحثين استعملوا المنهج التجريبي الذي يعتمد على استخدام البيانات الفعلية الرقمية المستخرجة من واقع السجلات والقوائم المالية الختامية للوحدات الاقتصادية ، كذلك استعان الباحثون بالتقارير المالية الصادرة من عينة الدراسة لقياس الأصول المعرفية وراس المال الفكري وربطها ببعضها لغرض إيجاد حالة التفاعل التي تنعكس إيجابا على متغير الأداء المالي في الوحدات الاقتصادية.

1.6 عينة ومجتمع الدراسة

تم اختيار عينة من الوحدات الاقتصادية كعينة للدراسة بوصفها شركات صناعية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في مجتمع الدراسة المتكون من الشركات الصناعية في العراق ، واعتمد

الباحثون في إجراء عملية بناء نماذج القياس على القوائم والتقارير المالية لعينة الدراسة للسنوات المالية (2014-2018)، إذ توفرت لدى الباحثين رؤية متكاملة عن هذه العينة بجميع أنظمتها الإدارية والمحاسبية، كذلك اختار الباحثون هذه العينة لسهولة إجراء عملية القياس المحاسبي لأصول المعرفة الفكرية ورأس المال الفكري فيها وتأثيره الواضح على أدائها المالي.

1.7 أنموذج الدراسة



المبحث الثاني : الاطار النظري لراس المال الفكري

يتطرق هذا المبحث إلى مفاهيم راس المال الفكري ومكوناته وأهميته وعلاقته بالأداء المالي للوحدات الاقتصادية.

2.1 راس المال الفكري

تواجه المنظمات اليوم تحديا كبيرا كونها تعمل في بيئة معقدة وديناميكية سريعة التغيير في كل جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية . ففي السابق كان رأس المال الأساسي للمنظمات هو تلك الأصول الملموسة مثل المال والمباني والمخزون وغيرها ، اما في الوقت الحاضر فان رأس المال الاساسي والأهم للمنظمات هو رأس المال الفكري . حيث انه أحد الأصول غير الملموسة داخل المنظمة التي تمارس دورًا مهما جدا في عالم الأعمال Alkhateeb et al,2018:1-2). فسبق وان تم طرح مفهوم رأس المال الفكري لأول مرة بواسطة (Galbraith في عام 1969 . وبالرغم من ذلك ، فإن الاهتمام به كموضوع للبحث والدراسة ليس بالقديم ، فبدا الاهتمام به بعد ماقام (Stewart) بنشر مقال كتبه في مجلة (Fortune) ، والذي حاول تقديمه باعتباره يمثل معرفة العاملين وقدرتهم التي تعزز القدرة التنافسية للمنظمات (Mondal,2014:14). لذلك أصبح من الضروري أن تقوم المنظمات باستثمار مواردها البشرية

وان تبحث عن طرق تمكنها من البقاء في ظل الاضطرابات والمنافسة العالية Tamunomiebi et al,2019:57).

إن رأس المال الفكري يمثل تلك الأصول الاستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في نمو المنظمات ونجاحها، فهو أكثر الأصول أساسية وسلاح استراتيجي لتحقيق القدرة التنافسية. حيث يمكن المنظمات من خلق قيمة مستدامة ويضمن استدامتها على المدى الطويل Mukherjee & Sen,2019:5-6). وعلى الرغم من أن موضوع راس المال الفكري قد لفت انتباه الأكاديميين منذ أوائل التسعينيات ، إلا أنه لا يوجد إجماع حول مفهومه لسببين. الاول انه يمكن أن يختلف تعريف راس المال الفكري بين الصناعات ، أو بين الإدارات في المنظمات نفسها . لذا من الصعب تقديم تعريف موحد له ، اما الثاني فان معظم الباحثون يميلون إلى استخدام تعريف لراس المال الفكري خاصاً بهم اي حسب وجهة نظرهم بدلاً من الاعتماد على تعريف مقبول بشكل عام Low et al.,2015:781).

قدم المنظرون مفاهيم عديدة لرأس المال الفكري من وجهات نظر مختلفة فمنهم من عرفه بانه معرفة العاملون في المنظمة والتي يمكنها من خلق ميزة تنافسية (Stewart, 1991) (Talaromi&Nezhad,2013:3369). وعرف (Stewart,1997) رأس المال الفكري بانه حزمة من المعرفة المفيدة التي تتميز بها المنظمات بمعالجة التقنيات وبراءات الاختراع والعاملين والمهارات والمعرفة حول الزبائن والموردين وأصحاب المصلحة. كما عرفه (Roos, Roos, Dragonetti & Edvinsson,1997) بأنه المعرفة الكلية لأعضاء المنظمة والترجمة العملية لهذه المعرفة مثل العلامات التجارية وبراءات الاختراع (Alkhateeb et al,2018:2-1). وبحسب (Stewart & Ruckdeschel, 1998) فهو يمثل مجموع الأصول غير المرئية للمنظمة وغير المسجلة في الميزانية العمومية فهو مواد فكرية مثل المعرفة والمعلومات والخبرة التي تشكل الميزة التنافسية للمنظمة (Wang et al,2014:233-234).
يرى (Mer, 2004) بان رأس المال الفكري عبارة عن مجموعة من المعرفة والأصول الخاصة بالمنظمة والتي تعتبر واحدة من خصائص المنظمة وتضيف قيمة إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين والمنظمات والتي تعمل على تحسين الوضع التنافسي لها بشكل كبير(Talaromi&Nezhad,2013:3369). ويعرف (Hong et al,2007) رأس المال الفكري بأنه أصول قائمة على المعرفة في المنظمات التي تعمل بشكل أساسي كمقدرة جوهرية التي تؤثر على استدامتها وميزتها التنافسية (Suseno et al,2019:360) . ووفقا لـ (Bontis,2004)، يمكن تعريف رأس المال الفكري على أنه مجموعة من الأصول غير الملموسة (الموارد والقدرات والمنافسة) التي يتم الحصول عليها من الأداء المنظمي وخلق القيمة Sherafati et al,2016:83-(84). أما (Joia & Luiz,2007) عرف رأس المال الفكري من خلال المجتمع أي راس المال المجتمعي ، وغالبًا ما يتم تقسيمه إلى عناصر مختلفة ، والتي تشير إلى المهارة والكفاءات التي تعود بالعلاقة مع الزبائن أو أصحاب المصلحة الآخرين (رأس المال العلاقة) والمكونات التي تشير إلى إجراءات وممارسات الثقافة التنظيمية ، أو الملكية الفكرية (رأس المال التنظيمي أو الهيكلي). على الرغم من أن هذه المكونات غالباً ما يتم تعريفها أو تجميعها بشكل مختلف قليلاً ، إلا أنها توضح مدى

اتساع نطاق مفهوم رأس المال الفكري (Useno et al,2019:360) . ويصنف رأس المال الفكري كأصول غير ملموسة لأنه يعطي قيمة للمنظمة ولكنه غير مرئي. ويعتقد أن رأس المال الفكري سيعطي القيم والمزايا التنافسية للمنظمة من أجل تحقيق أهدافها (Hsu & Fang, 2009) (Mulyadi & Panggabean,2017:1-2).

وفي الوقت الذي توجد فيه اختلافات حول تعريف راس المال الفكري ، هناك قدر كبير من التقارب في الرأي حيث يتفق العلماء بشكل عام على أنه مورد غير مالي وغير مادي ، تساهم في خلق قيمة المنظمة واستخراج القيمة من خلال المعرفة التي لا يمتلكها الأفراد فحسب ، بل يتم تخزينها كذلك داخل قواعد البيانات التنظيمية وعمليات الأعمال والنظم والعلاقات -Wang et al,2014:233 (234) . ويرى (Brookings, 2001) إن مفهوم رأس المال الفكري يمثل مجموعة من الأصول غير الملموسة في السوق ، والملكية الفكرية ، والأصول البشرية ، والأصول الهيكلية التي تمكن المنظمة من القيام بأنشطتها (Talaromi&Nezhad,2013:3369)، فهو يمثل إجمالي إنتاج العمال في المنظمة (Anuonye,2014:38). وهو عبارة عن تجميع وتضافر المعرفة والخبرة والابتكار والابداع وحصة السوق والمجتمعات التي قد تؤثر على المنظمة (Akpinar2014). كما يمكن كذلك تعريف رأس المال الفكري على أنه الفرق بين القيمة السوقية والموجودات البديلة للمنظمة، والقيمة السوقية للمنظمة تساوي القيمة الدفترية بالإضافة إلى رأس المال الفكري للمنظمة (Nuryaman,2015:293) . ويعتقد (Demartini & Trucco,2016:3) بان رأس المال الفكري هو المجموعة الديناميكية للمعرفة والقدرات والشبكات وعمليات التشغيل والعلاقات الفردية والتنظيمية التي تسهم في خلق قيمة طويلة الأمد للمنظمة .

وعليه فان الغالبية العظمى من التعاريف تشير بشكل أساسي الى مفاهيم متشابهة مثل المعلومات والمعارف والخبرات والمهارات لدى العاملين وولاء ورضا الزبائن والعاملين وسمعة المنظمة والأنظمة والإجراءات التنظيمية والثقافات التنظيمية وخلق القيمة . وان وراس المال الفكري هو القدرة الفكرية للمنظمة ، والتي تقدم مدى فاعلية استخدامهم لرأس المال المادي والإمكانات الفكرية لخلق قيمة أو كيف تحويل وبفاعلية المعرفة إلى قيمة . علاوة على ذلك فهو الموارد الخفية التي لم يتم الإبلاغ عنها في البيانات المالية ، والتي يمكن أن تستخدم أيضا كميزة تنافسية ولزيادة القيمة المستقبلية للمنظمة .

وبشكل عام ، تركز معظم التعاريف على كيفية استخدام المنظمات للمعرفة (المصادر غير الملموسة) على نحو فعال لتعزيز الميزة التنافسية للمنظمة (أو زيادة قيمة المنظمة إلى الحد الأقصى) (Nassar,2018:31) . ويشير رأس المال الفكري إلى الموارد التنظيمية التي تتضمن تكوين الثروة من خلال الاستثمار في المعلومات والمعرفة والملكية الفكرية ، ويأخذ في الاعتبار المؤشرات النوعية وغير المالية للتوقعات المستقبلية(Ab Samad et al,2019:280) . ووفقًا لـ (Komnenic & Pokrajcic,2012)، فان رأس المال الفكري في المنظمة ليس فقط المعرفة ، ولكن كذلك رأس المال البشري والتنظيمي والعلاقات. يشمل رأس المال البشري كفاءة وقدرة العاملين على تنظيم وتطبيق معارفهم ومهاراتهم لأداء أنشطة معينة. ولذلك ، فإن مفهوم رأس المال الفكري يمثل شرح مفصل لمفهوم القدرات الرئيسية والموارد الاستراتيجية باعتبارها محور اهتمام نظرية الموارد والمعرفة ويوفر رأس المال الفكري الأساس لتوليد المعلومات اللازمة لاتخاذ

القرارات الاستراتيجية والتشغيلية فيما يتعلق بالقدرات الرئيسية للمنظمة كما عرفه (Abeysekera,2008) على أنه مهارة يمتلكها موظفو المنظمة والتي يمكن أن تزيد من قيمة الإبداع للمنظمة. هذه القدرة يمكن أن تكون المعرفة والخبرة في العمل وولاء الموظف للمنظمة (Sadalia et al,2019:80). مما تقدم يرى الباحثون إن راس المال الفكري يمثل جميع الأصول غير الملموسة التي يمكن للمنظمة استثمارها داخليا وخارجيا لخدمة اهدافها وضمان بقائها واستدامة ميزتها التنافسية .

2.2 مكونات راس المال الفكري

أن طريقة القيمة المضافة والتي سيتم استخدامها لقياس راس المال الفكري تتوافق مع نموذج (Skandia Navigator)، ويستند هذا النموذج إلى تصنيف (Edvinsson & Malone,1997) الذي يوضح بان راس المال الفكري مكون من عنصرين رئيسيين هما رأس المال البشري ورأس المالي الهيكلي . كما اعتبر (Sveiby,1989) رأس المال الهيكلي ورأس المال البشري كأجزاء من راس المال الفكري والذي يعرف كذلك باسم راس المال المعرفي . و يشير (Skandia,1994) إلى أن راس المال الفكري يتكون من راس المال البشري وراس المال الهيكلي وهما مكونان من المجموع الكلي للقيمة غير الملموسة ((Dadashinasab& Sofian,2014:94) Wang et al,2014:234). وتتفق هذه الدراسة مع التصنيفات المذكورة اعلاه .

2.3 رأس المال البشري

يمثل رأس المال البشري الأساس والقاعدة لرأس المال الفكري وهو العنصر الأساسي في أدائه لمهامه ويرتبط رأس المال البشري بعوامل عدة مثل معرفة وقدرات ومواهب العاملين وكذلك سلوكهم فيما يتعلق بالأداء العالي والذي يؤدي الى رضا الزبائن ويمكن أن يكون المصدر الرئيسي للربح في المنظمة (Chen et al., 2004) ((Sherafati et al,2016:84).

لا يوجد تعريف دقيق وشامل لرأس المال البشري ، لأنه يعتمد على طبيعة الوظيفة ، والعوامل الظرفية وطبيعة المنظمة واشار (Robert H. Ashton,2005) إلى أن رأس المال البشري يمثل سمات العاملين مثل المعرفة والمهارة والخبرة ، وذكر(Skandia Navigator (Bontis, 1999) أن رأس المال البشري يختفي بمجرد مغادرة العاملين للمنظمة ، لأنه يعتمد على القابليات مثل المقدرات والالتزام والتحفيز وولاء العاملين وغيرها. ووفقًا لـ (Bozbura,2004)، يمكن تعريف رأس المال البشري باعتباره تراكمًا للمعرفة العامة للعاملين ومهاراتهم القيادية وقدراتهم على تحمل المخاطر وحل المشكلات ويمكن تطوير رأس المال البشري لتعزيز كفاءة أصول المنظمات الملموسة وغير الملموسة (Fitz-enz, 2001).وتستثمر المنظمات مبالغ كبيرة من أموالها في تنمية رأس المال البشري من أجل تحقيق مزايا تنافسية في السوق العالمية (Ulrich, 1997) (Appuhami,2007:16).

وتعتبر العديد من الدراسات (Appuhami, 2007; Aston, 2005; Bontis, 1999; Bozbura, 2004) رأس المال البشري بانه رصيد من المهارات والمعرفة المجسدة في القدرة على أداء العمل لإنتاج قيمة اقتصادية. ومن هنا يمكن وصفها بالمهارات والمعارف التي اكتسبها العامل من خلال التعليم والخبرة (Sullivan & Sheffrin, 2003). ويرى (Roos e.t. al. ,1997) ان مكونات رأس المال البشري هي المعرفة والكفاءة والمهارات والخبرات لدى العاملين والقدرة على

الابتكار والإبداع والدراية والخبرة السابقة والقدرة على العمل الجماعي والمرونة والتحفيز والرضا والقدرة على التعلم وغيرها ، ويرتبط رأس المال البشري بمهارات العاملين ومواقفهم وكفاءتهم. ومع ذلك ، لا يمكن للمنظمة الاحتفاظ بهذا النوع من رأس المال بشكل دائمي على عكس رأس المال الهيكلي فانه يعتبر رأس مال مؤقت (Bengal,2014:25).

ومن الناحية المالية فان رأس المال البشري هو اجمالي المكافآت والعوائد المدفوعة للعامل. ويشمل المرتبات والأجور والمزايا الإضافية وتكاليف التدريب والتطوير ، أما من الناحية الفنية ، فإن رأس المال البشري هو التدريب والتعليم العالي والدورات التدريبية والندوات بالإضافة إلى خبرات العمل العملية المكتسبة في العمل. ويشمل كذلك المعرفة التقنية وفن البيع والكمبيوتر، فضلاً عن التدريبات المهنية (الإلزامية والاختيارية) الأخرى المرتبطة بتعليم العاملين وتنمية شخصيتهم ، اما من منظور المقدرة الاجتماعية ، يتكون رأس المال البشري من قدرة العامل على التواصل بشكل جيد مع الافراد والتواصل والمناقشة بطريقة بناءة وتعزيز الثقة والسلوك الجيد الذي يؤدي إلى التعاون العالي في مكان العمل. ويشمل القدرة على تعلم الوعي الذاتي في التعامل مع الانتقادات والمخاطر ، وكذلك الإبداع والمرونة لدى العاملين للتعايش المتناغم داخل بيئة العمل (Soumet, 2007) (Anuonye,2014:41-43).

ويعرف رأس المال البشري ايضا بانه المعرفة والمهارات وتنمية الشخصية الموجهة نحو تحقيق الأهداف، وكذلك المؤهلات والقيم الثقافية في سوق العمل وموارد القوى العاملة من خارج المنظمة (Michalczuk& Fiedorczuk,2017:123-126) . وفقًا ل (Rossi et al,2016)، "رأس المال البشري هو مزيج من القدرات في متابعة الأداء المستهدف ، والشعور بالملكية والدوافع . بالإضافة إلى ذلك ، رأس المال البشري هو ذلك الأصل غير الملموس في المنظمة من حيث الأبداع ، في وقت لاحق ، وجد الباحثون كذلك أن رأس المال البشري هو المصدر الرئيسي للإبداع والابتكار ويعتمد ذلك على المعرفة والمهارات والمقدرات والقابليات وإبداع العاملين بالإضافة إلى ذلك ، يمكن تحويل الموارد البشرية إلى رأس المال البشري من خلال الإدارة الناجحة Alkhateeb (et al,2018:4-5).

وتوصلت دراسة أجراها (Hao Jiao,2011) الى أن المستويات العالية لرأس المال البشري ترتبط إيجابياً بنجاح أنشطة ريادة الأعمال لأن رأس المال البشري يمثل القدرة على تكامل موارد المنظمة نحو تحقيق أهداف المنظمة. (Akinlade & Shalack, 2016; Castro,2018). وبالتالي ، فإن إدارة رأس المال البشري بكفاءة أمر حاسم من أجل ضمان الجدوى المالية للمشروع Ab Samad (et al,2019:281).

2.4 راس المال الهيكلي

يشار إلى المعرفة التي تبقى في المنظمة بغض النظر عن التغيرات في فريق الإدارة بانها جوهر رأس المال الهيكلي (Kong, 2007). إذ أن راس المال الهيكلي يشمل جميع الهياكل والعمليات التي يحتاجها أعضاء المنظمة من أجل أن تكون منتجة وإبداعية (Mertins & Orth, 2011) ، فالخصائص الهيكلية من حيث القدرة على التواصل مع الرسالة والمهمة لجذب أعضاء المنظمة لفهم أهدافها (Akingbola, 2013). ومن ثم فإن إدارة هيكل المنظمة أمر مهم لأنه يؤثر كذلك على

جودة تقديم الخدمات وتحقيق رسالة المنظمة وهذا أمر ضروري لأن الجودة تعتبر عاملاً هامًا في تحسين كفاءة وفعالية المنظمة (Ab Samad et al,2019:281).

ويتكون رأس المال الهيكلي من جميع محركات القيمة الداخلية للمنظمة ، مثل العمليات والاجراءات وقواعد البيانات وملفات الزبائن والبرامج والأدلة والهياكل التنظيمية وبرامج القيمة الخارجية لهذه المنظمة مثل العلاقات مع الزبائن والموردين والشركاء والمتحالفين (Robert H. Ashton, 2005) وبالنظر إلى حقيقة أن رأس المال الهيكلي يبقى في المنظمة وكذلك رأس المال البشري فيجب أن تحاول إدارة المنظمة تحويل رأس المال البشري لها إلى رأس مال هيكلي (Edvinsson, 1997) (Appuhami,2007:16).

ويرتبط رأس المال الهيكلي بالإجراءات التنظيمية وتسلسل وترتيب أداء أنشطة المنظمة وتوافر البرامج والأجهزة اللازمة لأداء المهام ويُعرَّف رأس المال الهيكلي بأنه حيازة براءات الاختراع والبنى التحتية لممارسة الأنشطة (Hemmati & Zamani Amoughin, 2012) Sherafati et al,2016:84).

ووفقا لـ (Ross et al,1997) فان رأس المال الهيكلي هو ما يبقى داخل المنظمة عندما يغادر العاملون ليلا. (Bonits,1999) ويعرف رأس المال الهيكلي بأنه مستودع المعرفة غير البشرية في المؤسسات ، والذي يجسد قواعد البيانات والمخططات التنظيمية ودليل العمليات والاستراتيجيات والاجراءات وكل شيء لدى المنظمة الذي تعد قيمته بالنسبة لها أكثر من قيمته المادية ويعتمد رأس المال الهيكلي على الأبداع ورأس المال العملياتي، فهو يمكن المنظمة من تحقيق ميزة تنافسية في المستقبل من خلال خلق القيمة المضافة لمنتجاتها أو خدماتها (Remezan, 2011; & Gannon, Lynch, & Harrington, 2009). ويشمل رأس المال الهيكلي الأنظمة والبرامج والبحث والتطوير وحقوق الملكية الفكرية (Sharabati & Nour, 2013). ووفقًا لـ (Novas et al, 2017)، فان رأس المال الهيكلي له صلة إيجابية وهامة مع الأداء التنظيمي. ويشير (Ramirez et al,2014) إلى أن راس المال الهيكلي يمثل المعرفة المحددة المرتبطة بالعملية الداخلية لنشر ومشاركة وإدارة المعرفة العلمية والتقنية داخل المنظمة. يشمل رأس المال الهيكلي الإجراءات الداعمة لعملية صنع القرار والقدرة على تحقيق الأهداف والتعامل مع التغييرات (Rossi, Citro & Bisogno, 2016) (Alkhateeb et al,2018:5).

2.5 أهمية راس المال الفكري

يعد رأس المال الفكري مورد مهم لخلق القيمة في المنظمات ويؤخذ رأس المال الفكري في الاعتبار كونه الأصل الاستراتيجي الحيوي لاستدامة المنظمة وبقائها في البيئة التنافسية (Khan, 2014)، ومن المرجح أن تتفوق المنظمات التي تتميز بمستويات عالية من رأس المال الفكري على المنظمات ذات المستويات الإجمالية المنخفضة (Hussinki, Ritala, Vanhala, & Kianto, 2017). ويذكر (Molodchik & Jordan,2017) بأن ارتفاع رأس المال الفكري يعزز مستوى حداثة المنتجات والخدمات المقدمة (Alkhateeb et al,2018:3).

ومن الأسباب التي تدعوا المنظمات للنظر في إدارة رأس المال الفكري كونه يساعد المنظمات في تصميم وتقييم وتنفيذ الاستراتيجيات كما يساعد المنظمات في اتخاذ القرارات المهمة والمتنوعة

وباستخدام نتائج رأس المال الفكري كأساس للتعويض، وقياس القيمة والأداء المالي (Talaromi&Nezhad,2013:369).

2.6 مفهوم الأداء المالي

يتمثل الأداء في قياس ما حققته منظمة ما بمرور الزمن، وهو نتيجة لجهود الأفراد أو المجموعات التي تعد ضرورية جدا لنمو المنظمة،وهو قدرة المنظمة على اكتساب وإدارة الموارد بفاعلية . وقد تم تصنيف الأداء من قبل (Hansen & Mowen,2005) إلى أداء مالي وغير مالي، يشير الأداء المالي إلى النمو في الربحية والذي يمكن قياسه من خلال العوائد الإيجابية من العمليات التجارية ، بينما يشير الأداء غير المالي من ناحية أخرى إلى الإنتاجية والقيمة السوقية لأسهم المنظمة (Anuonye,2014:64-65). الأداء المالي الجيد أمر بالغ الأهمية للمنظمات لتكون قادرة على الحفاظ على وجودها واستمرارها (Nuryaman,2015:294).

كما يشير الأداء المالي إلى الدرجة التي تحقق أوالتي ستحقق بها المنظمة أهدافها المالية ويتم استخدامه لقياس القدرة المالية العامة للمنظمة خلال فترة زمنية معينة ، ويمكن كذلك استخدامه للمقارنة بين المنظمات العاملة في نفس الصناعة أو في صناعات أو قطاعات مختلفة . كما تم اعتباره مقياسًا لنتائج سياسات المنظمة وعملياتها من الناحية النقدية. إنه مقياس لمدى استخدام المنظمة للأصول وقياس كذلك لقدرتها المالية (Oyedokun&Saidu,2018:15). ويمكن تعريف الأداء بإنجاز تقييم معين مقابل معايير الاكتمال والدقة والتكلفة والسرعة (Khudhair et al,2019:2).

ويعرف الأداء المالي بانه القدرة على استخدام خيارات وأنظمة التشغيل والاستثمار لتحقيق الاستقرار المالي للأعمال، إذ يمثل مقياس إنجاز المنظمة لأهدافها المالية مسترشدة بأهدافها ومقاييسها المالية وان المصارف باعتبارها الجزء الأساسي من النظام المالي ، تضطلع بدور أساسي في المساهمة في التحسن الاقتصادي للأمة. وعلى فرضية أن إدارة الصناعة المصرفية لا تعمل بشكل جيد ، فإن التأثير على الاقتصاد يمكن أن يكون كبيرا وذا نطاق واسع (Al_Khero et al,2019:35).

ويشار الى الأداء المالي للمنظمة بانه أحد العوامل التي ينظر لها المستثمرون المحتملون لتحديد أسهم الاستثمار وبالنسبة إلى المنظمة يعد الحفاظ على الأداء المالي وتحسينه أمرًا ضروريًا لتنافسية الاسهم وبقائها جذابة للمستثمرين. كما أن الأداء المالي يمثل أحد العوامل التي تثبت فعالية وكفاءة المنظمة من أجل تحقيق أهدافها (Nurzaimah et al.,2016)(Sadalia et al,2019:81).

2.7 العلاقة بين راس المال الفكري والاداء المالي

يمكن ان يؤثر رأس المال الفكري على الأداء المالي المنظمات وذلك لان المنظمات التي لديها رأس مال بشري يتمتع بالقابلية والمقدرة والالتزام العالي سيزيد من الإنتاجية والفاعلية سواء بشكل فردي أو جماعي ، بحيث يعزز ذلك قدرة المنظمة على تحقيق الربح لها ويعكس رأس المال الهيكلي قدرات النظام وهيكله واستراتيجيته وثقافته في تلبية طلبات السوق وتحقيق أهداف المنظمة ، فإذا كان لدى المنظمة رأس مال هيكلي كفوء فان ذلك يساعد بالتأكيد على تحقيق أهداف المنظمة بما في ذلك ربحيتها (Nuryaman,2015:294). ويعتبررأس المال الفكري هو المحرك الحيوي غير المرئي لأداء المنظمة فإنه يمارس دورًا مهمًا في تحسين الأداء العام للمنظمات على مختلف أحجامها وطبيعتها ، ولكنه موجود بشكل واضح في المنظمات الكبيرة. ومع ذلك ، فإن منظمات الاقتصاديات النامية تبدي اهتمامًا بالحصول على المعرفة حول كفاءة رأس المال الفكري (Chen et al., 2008)

وعلاقتها بالاستدامة (Akhtar, et al. 2015) ومن الناحية النظرية يتمتع رأس المال الفكري بقاعدة قوية بينما لا تزال أهميتها بالنسبة للأداء المالي موضع شك (Bontis, 2001). يمكن ان يكون هذا نتيجة لثلاثة أسباب الأول يتمثل في الافتقار إلى طريقة قياس مناسبة لاستخراج القيمة المطلقة له ، والثاني يتمثل في إجراء الاختبارات في بيئات وأوقات مختلفة ، وقد تختلف النتائج مع الوقت والمكان والظروف الاقتصادية التي تؤثر على الشروط المالية، أما الثالث فنظرًا لكون تأثير رأس المال الفكري يكون على فترات زمنية طويلة فمن الضروري التحقيق في الأداء المالي للمنظمات بعد عدة سنوات من الاستثمار فيه (Dženopoljac et al., 2016) Iqbal & (Zaib,2017:182) .

وان العديد من المنظمات والباحثين يعتقدون بأن رأس المال الفكري أصبح بمثابة أصول ومكونات مهمة لقياس الأداء المالي، وقد تم تطوير تطبيق رأس المال الفكري في القطاع المصرفي كما هو الحال في أستراليا (Pulic & Bornemann, 1999) واليابان (Mavridis, 2004) وماليزيا (Goh, 2005) والمملكة المتحدة (El-Bannany, 2008) وهونج كونغ (Chan, 2009a, 2009b) والهند (Singh, & Joshi,2016). وقد تم تنفيذ دراسات عديدة للبحث في العلاقة بين رأس المال الفكري والاداء المالي ومنها (Chen, Chen & Hwan,2005)، (Mohiuddin, Tan et al.)،(Appuhami ,2007) ،(Şamiloglu,2006) ،(Najibullah & Shahid,2006)،(Marian ,2011) ،(Yong et al.,2009) ،(Ting &Lean,2009) ،(,2007 Latif, Malik, &) ،(Chu,Chan etal,2011) (Amirkhaniet al,2011) ،(Afroze,2011 Abd Zin Hassan,) ،(Poraghajan,2013) ،(Mondal & Gosh,2012)،(Aslam,2012 Budiandriani &)،(Wang et al.,2014)،(Vishnu & Gupta,2014) ،(Ahmad,2014 Singh et al.,) ،(Similarly, Kayacan & Ozkan,2015) ،(najamuddin,2014 2016)، (Sufian et al.,2016) ،(Cleary & Quinn,2016) ،(Thakur,2017) ،(Ozkan et al.,2017) فقد وجدت اغلب هذه الدراسات ان هنالك علاقات إيجابية بين راس المال الفكري والأداء المالي في المنظمات(Nuryaman,2015:294)، Ciğer& (Topsakal,2016:184)،(Iqbal & Zaib,2017:182)، (Poh et al,2018:4-5)، (Oyedokun&Saidu,2018:16) ، (Yilmaz & Acar,2018:121).

2.8 قياس كفاءة رأس المال الفكري

تتمثل عملية قياس رأس المال الفكري بالأنموذج الشائع وهو القيمة المضافة الفكرية (**VAIC**) والذي يتكون من مزيج من ثلاثة مقاييس كفاءة IC: كفاءة رأس المال البشري (HCE) وكفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) وكفاءة توظيف رأس المال (CEE) وكما هو موضح بالمعادلة الاتية :

$$VAIC = HCE + SCE + CEE$$

اذ ان :

VAIC = القيمة المضافة للمعامل الفكري

HCE = كفاءة رأس المال البشري ، وتحسب على أنها (HCE = VA / HC)

SCE = كفاءة رأس المال الهيكلي ، وتحسب على أنها (SCE = SC / VA)

CEE = رأس المال المستخدم الكفاءة ، وتحسب على أنها(CEE = VA / CE)

AV= TR-CB

AV = القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية .

TR= اجمالي الايرادات .

CB= تكاليف الشراء (المستلزمات السلعية).

المبحث الثالث : أنموذج قياس راس المال الفكري (الجانب العملي)

يتناول هذا المبحث الجانب العملي للبحث اذ سيتم الاستعانة بالمنهج التجريبي من خلال استخدام أنموذج القيمة المضافة المعرفية **(VAIC)** لقياس رأس المال الفكري في عينة البحث المتمثلة بعينة من الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، فضلا عن الاستعانة بمجموعة من النسب المالية لمعرفة اداء الوحدات الاقتصادية واجراء التحليل الاحصائي بين رأس المال الفكري واداء الوحدات الاقتصادية لغرض اختبار فرضية البحث .

جدول (1) وصف العينة

ت	اسم الشركة	تاريخ التأسيس	راس المال عند التأسيس	رأس المال في تاريخ الادراج	الصفة
1	الكندي لإنتاج الادوية	1990	15 مليون	360 مليون	مساهمة مختلطة
2	المنصور للصناعات الدوائية	1989	8 مليون	330 مليون	مساهمة خاصة
3	بغداد لصناعة مواد التغليف	1962	2.5 مليون	90 مليون	مساهمة خاصة
4	بغداد للمشروبات الغازية	1989	70مليون	10 مليار	مساهمة خاصة
5	العراقية للسجاد والمفروشات	1990	500 مليون	1 مليار	مساهمة خاصة

3.1 القياس المحاسبي عن رأس المال الهيكلي في عينة البحث

تم الاستعانة بأنموذج القيمة المضافة المعرفية لقياس رأس المال الفكري وذلك من خلال الاعتماد على قائمة الارباح والخسائر لعينة البحث لغرض تطبيق الانموذج للسنوات المالية (2014-2018) وكما هو موضح بالجدول الاتي :-

جدول (2) قياس رأس المال الفكري في شركة الكندي للأدوية (المبالغ بالألاف)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الايرادات	3283994	5800337	3504215	3008280	167007
ناقصا : المستلزمات السلعية	782903	3782557	2052903	1710397	44539
= القيمة المضافة	2501091	2017780	1451312	1297883	122468
ناقصا : الرواتب والاجور (رأس المال البشري)	916093	885009	507858	555862	75919
= رأس المال الهيكلي	1584998	1132771	943454	742021	46549
كفاءة رأس المال البشري رأس المال البشري÷ القيمة المضافة	0.36	0.43	0.34	0.42	0.61
كفاءة رأس المال الهيكلي رأس المال الهيكلي÷ القيمة المضافة	0.60	0.57	0.63	0.55	0.32
كفاءة رأس المال الفكري كفاءة رأس المال البشري + كفاءة رأس المال الهيكلي	%96	%100	%97	%97	%93
متوسط كفاءة رأس المال الفكري	%97				

يلحظ من الجدول (2) تطبيق أنموذج القيمة المضافة المعرفية من اجل استخراج رأس المال الفكري في شركة الكندي للصناعات الدوائية، إذ يتضح أن كفاءة رأس المال الفكري قد بلغت اعلى مستوى لها في سنة (2015) بنسبة (100%) فيما احتلت ادنى نسبة لها في سنة (2018) بنسبة (93%).

جدول (3) قياس رأس المال الفكري في شركة المنصور للصناعات الدوائية (المبالغ بالألاف)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الايرادات	350263	296104	2295477	3058119	2230641
ناقصا : المستلزمات السلعية	1580	47230	18346	74969	51342
= القيمة المضافة	348683	248874	2277131	2983150	2179299
ناقصا : الرواتب والاجور (رأس المال البشري)	50786	55586	413838	523484	644234
= رأس المال الهيكلي	297897	193288	1863293	2459666	1535065
كفاءة رأس المال البشري رأس المال البشري÷ القيمة المضافة	0.12	0.22	0.18	0.17	0.27
كفاءة رأس المال الهيكلي رأس المال الهيكلي÷ القيمة المضافة	0.85	0.75	0.81	0.82	0.70
كفاءة رأس المال الفكري كفاءة رأس المال البشري + كفاءة رأس المال الهيكلي	%97	%97	%99	%99	%99
متوسط كفاءة رأس المال الفكري	%98				

يلحظ من الجدول (3) تطبيق أنموذج القيمة المضافة المعرفية من اجل استخراج رأس المال الفكري في شركة المنصور للصناعات الدوائية، اذ يتضح ان كفاءة رأس المال الفكري قد بلغت اعلى مستوى لها في سنة (2016)و(2017) و(2018) بنسبة (99%) فيما احتلت ادنى نسبة لها في سنة (2014)و(2015) بنسبة (97%).

جدول (4) قياس رأس المال الفكري في شركة بغداد لمواد التغليف (المبالغ بالألاف)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الايرادات	121920	139007	179161	963100	236224
ناقصا : المستلزمات السلعية	34561	57721	43771	57732	24562
= القيمة المضافة	87359	81286	135390	905368	211662
ناقصا : الرواتب والاجور (رأس المال البشري)	71626	76684	83673	90234	56621
= رأس المال الهيكلي	15733	4602	51717	815134	155041
كفاءة رأس المال البشري رأس المال البشري÷ القيمة المضافة	0.80	0.94	0.61	0.09	0.26
كفاءة رأس المال الهيكلي رأس المال الهيكلي÷ القيمة المضافة	0.18	0.056	0.38	0.90	0.72
كفاءة رأس المال الفكري كفاءة رأس المال البشري + كفاءة رأس المال الهيكلي	%98	%98	%98	%99	%99
متوسط كفاءة رأس المال الفكري	%98				

يلحظ من الجدول (4) تطبيق أنموذج القيمة المضافة المعرفية من اجل استخراج رأس المال الفكري في شركة بغداد لمواد التغليف، اذ يتضح ان كفاءة رأس المال الفكري قد بلغت اعلى مستوى لها في سنة (2017) و(2018) بنسبة (99%) والتي تشير الى الكفاءة العالية لرأس المال الفكري في الشركة في توليد الايرادات وزيادة التعاملات الخارجية .

جدول (5) قياس رأس المال الفكري في الشركة بغداد للمشروبات الغازية (المبالغ بالألاف)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الايرادات	225858	229936	207335	241013	264993
ناقصا : المستلزمات السلعية	17954	17643	15532	17364	18351
= القيمة المضافة	207904	212293	191803	223649	246642
ناقصا : الرواتب والاجور (رأس المال البشري)	14843	14632	15423	16532	17469
= رأس المال الهيكلي	193061	197661	176380	207117	229173
كفاءة رأس المال البشري رأس المال البشري÷ القيمة المضافة	0.07	0.068	0.080	0.073	0.070
كفاءة رأس المال الهيكلي رأس المال الهيكلي÷ القيمة المضافة	0.92	0.91	0.90	0.926	0.929
كفاءة رأس المال الفكري كفاءة رأس المال البشري + كفاءة رأس المال الهيكلي	%99	%97	%98	%99	%99
متوسط كفاءة رأس المال الفكري	%98				

يلحظ من الجدول (5) تطبيق أنموذج القيمة المضافة المعرفية من اجل استخراج رأس المال الفكري في شركة بغداد للمشروبات الغازية، إذ يتضح أن كفاءة رأس المال الفكري قد بلغت اعلى مستوى لها في سنة (2017) و(2018) بنسبة (99%) والتي تشير الى الكفاءة العالية لرأس المال الفكري في الشركة في توليد الايرادات وزيادة التعاملات الخارجية .

جدول (6) قياس رأس المال الفكري في الشركة العراقية للسجاد والمفروشات (المبالغ بالألاف)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الايرادات	621750	694281	770169	727384	894297
ناقصا : المستلزمات السلعية	94582	73634	42385	46307	68940
= القيمة المضافة	527168	620647	727784	681077	825357
ناقصا : الرواتب والاجور (رأس المال البشري)	47798	45643	47342	62534	56423
= رأس المال الهيكلي	479370	575004	680442	618543	768934
كفاءة رأس المال البشري رأس المال البشري÷ القيمة المضافة	0.090	0.073	0.065	0.091	0.068
كفاءة رأس المال الهيكلي رأس المال الهيكلي÷ القيمة المضافة	0.90	0.92	0.93	0.90	0.93
كفاءة رأس المال الفكري كفاءة رأس المال البشري + كفاءة رأس المال الهيكلي	%99	%99	%99	%99	%99
متوسط كفاءة رأس المال الفكري	%99				

يلحظ من الجدول (6) تطبيق أنموذج القيمة المضافة المعرفية من اجل استخراج رأس المال الفكري في الشركة العراقية للسجاد والمفروشات، إذ يتضح أن كفاءة رأس المال الفكري قد بلغت في جميع سنوات البحث بنسبة (99%) والتي تشير الى الكفاءة العالية لرأس المال الفكري في الشركة في توليد الايرادات وزيادة التعاملات الخارجية .

3.2 الاداء المالي في الوحدات الاقتصادية

لغرض احتساب الاداء المالي في الشركات الصناعية العراقية سيتم الاعتماد على النسب المالية وفقا للتحليل المالي المبين في الجداول الاتية :-

جدول (7) قياس الاداء المالي في الشركة الكندي للأدوية

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
العائد على الاصول	46.73	18.33	24.21	10.59	43.2
العائد على حقوق الملكية	0.280	0.140	0.301	0.008	0.832
العائد على الاسهم الممتازة	92.13	84.33	85.32	0.97	0.87
نمو الايرادات	14.11	17.85	15.3	14.43	13.53
نسب السيولة	8.85	13.20	16.92	32.54	22.34
صافي الربح الى الايرادات	1.60	1.452	1.132	1.035	1.032
الكفاءة التشغيلية (السيولة والمخزون)	3.88	3.02	4.271	3.002	2.34
متوسط نسب الاداء المالي	23.94	19.76	21.06	8.93	12.02
المتوسط العام للأداء المالي	17.45				

يلحظ من جدول (7) اعلاه احتساب نسب التحليل المالي لشركة الكندي للصناعات الدوائية والتي تبين من خلالها ان وضع الشركة المالي مستقر نسبيا بالمقارنة مع الوسط القطاعي للنسب المالية والذي تم من خلاله التوصل الى المتوسط العام للتحليل المالي والبالغ (17.45) والذي سيتم الاعتماد لاحقا في عملية التحليل الإحصائي.

جدول (8) قياس الأداء المالي في شركة المنصور للصناعات الدوائية

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
العائد على الاصول	26.77	29.06	24.53	29.66	51.88
العائد على حقوق الملكية	0.10	0.04	0.054	0.024	0.53
العائد على الاسهم الممتازة	76.29	94.31	89.11	94.29	92.43
نمو الايرادات	12.10	22.50	14.47	10.91	22.34
نسب السيولة	3.39	14.93	7.92	14.85	10.92
صافي الربح الى الايرادات	1.24	1.124	1.25	1.167	1.163
الكفاءة التشغيلية (السيولة والمخزون)	0.023	0.036	0.047	0.036	0.043
متوسط نسب الاداء المالي	17.13	23.14	19.62	21.56	25.61
المتوسط العام للأداء المالي	21.41				

يلحظ من جدول (8) اعلاه احتساب نسب التحليل المالي لشركة المنصور للصناعات الدوائية والتي تبين من خلالها ان وضع الشركة المالي مستقر نسبيا بالمقارنة مع الوسط القطاعي للنسب المالية والذي تم من خلاله التوصل الى المتوسط العام للتحليل المالي والبالغ (21.41) والذي سيتم الاعتماد لاحقا في عملية التحليل الإحصائي.

جدول (9) قياس الأداء المالي في شركة بغداد لمواد التغليف

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
العائد على الاصول	6.93	8.86	39.32	21.4	8.27
العائد على حقوق الملكية	10.2	11.43	0.011	0.037	0.432
العائد على الاسهم الممتازة	88.72	95.67	90.99	99.54	98.43
نمو الايرادات	1.250	1.37	1.2	73.21	45.24
نسب السيولة	2.64	13.22	21.35	12.44	29.18
صافي الربح الى الايرادات	1.08	1.007	1.018	1.042	1.007
الكفاءة التشغيلية (السيولة والمخزون)	0.223	0.665	0.773	0.43	0.15
متوسط نسب الاداء المالي	15.86	18.88	22.09	29.72	26.10
المتوسط العام للأداء المالي	22.53				

يلحظ من جدول (9) اعلاه احتساب نسب التحليل المالي لشركة بغداد لمواد التغليف والتي تبين من خلالها ان وضع الشركة المالي مستقر نسبيا بالمقارنة مع الوسط القطاعي للنسب المالية والذي تم من خلاله التوصل الى المتوسط العام للتحليل المالي والبالغ (22.53) والذي سيتم الاعتماد لاحقا في عملية التحليل الاحصائي.

جدول (10) قياس الأداء المالي في شركة بغداد للمشروبات الغازية

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
العائد على الاصول	22.27	15.27	6.33	9.19	12.73
العائد على حقوق الملكية	0.128	0.162	0.148	0.201	0.252
العائد على الاسهم الممتازة	98.25	93.20	96.43	95.49	90.07
نمو الايرادات	11.48	18.89	15.23	14.82	9.92
نسب السيولة	13.14	7.97	12.86	11.53	3.08
صافي الربح الى الايرادات	1.254	1.321	1.425	1.639	1.785
الكفاءة التشغيلية (السيولة والمخزون)	0.431	0.643	0.431	0.842	0.993
متوسط نسب الاداء المالي	20.99	19.63	18.97	19.10	16.97
المتوسط العام للأداء المالي	19.13				

يلحظ من جدول (10) اعلاه احتساب نسب التحليل المالي لشركة بغداد للمشروبات الغازية والتي تبين من خلالها ان وضع الشركة المالي مستقر نسبيا بالمقارنة مع الوسط القطاعي للنسب المالية والذي تم من خلاله التوصل الى المتوسط العام للتحليل المالي والبالغ (19.13) والذي سيتم الاعتماد لاحقا في عملية التحليل الإحصائي.

جدول (11) قياس الاداء المالي في الشركة العراقية للسجاد والمفروشات

البيان	2014	2015	2016	2017	2018

العائد على الاصول	9.09	6.18	7.71	11.94	10.44
العائد على حقوق الملكية	0.34	0.37	0.36	0.325	0.327
العائد على الاسهم الممتازة	63.36	57.69	64.99	71.34	68.51
نمو الايرادات	12.54	11.22	12.69	13.17	15.75
نسب السيولة	2.63	2.29	2.76	3.38	3.07
صافي الربح الى الايرادات	3.87	2.77	3.42	3.981	3.793
الكفاءة التشغيلية (السيولة والمخزون)	1.03	2.12	2.04	0.23	0.34
متوسط نسب الاداء المالي	13.26	11.80	13.42	14.90	14.60
المتوسط العام للأداء المالي	13.60				

يلحظ من جدول (11) اعلاه احتساب نسب التحليل المالي للشركة العراقية للسجاد والمفروشات والتي تبين من خلالها ان وضع الشركة المالي مستقر نسبيا بالمقارنة مع الوسط القطاعي للنسب المالية والذي تم من خلاله التوصل الى المتوسط العام للتحليل المالي والبالغ (13.60) والذي سيتم الاعتماد لاحقا في عملية التحليل الاحصائي.

جدول (12) متوسطات كفاءة رأس المال الفكري والاداء المالي للوحدات الاقتصادية في عينة البحث

الشركات / البيان	الكندي للأدوية	المنصور للأدوية	بغداد لمواد التغليف	بغداد للمشروبات الغازية	العراقية للسجاد والمفروشات
متوسط كفاءة رأس المال الفكري	0.97	0.98	0.98	0.98	0.99
متوسط كفاءة الاداء المالي	17.45	21.41	22.53	19.13	13.60

يبين جدول (12) متوسط كفاءة رأس المال الفكري الذي تم استخراجه في الجداول السابقة (من جدول 2-6) فضلا عن المتوسط العام لكفاءة الاداء المالي للشركات الصناعية العراقية عينة البحث والذي سيتم الاعتماد عليه بصورة اساسية للتحيل الاحصائي والمبين بالجدول اللاحق .

جدول (13) التحليل الاحصائي بين متوسطات كفاءة رأس المال الفكري وكفاءة الاداء المالي في عينة البحث

التفاصيل	مؤشرات التحليل الاحصائي				
	الكندي للأدوية	المنصور للأدوية	بغداد لمواد التغليف	بغداد للمشروبات الغازية	العراقية للسجاد والمفروشات
عدد المشاهدات	2	2	2	2	2
معامل (T)	0.341	2.996	6.349	3.235	2.754
معامل (F)	4.177	2.003	0.064	3.321	1.822
B	0.552	0.781	0.971	0.638	0.532
مستوى المعنوية sig	0.041	0.031	0.000	0.000	0.040
قيمة الارتباط	0.882	0.803	0.610	0.721	0.841

يلحظ من جدول (13) اعلاه وجود ارتباط قوي بين متوسطات كفاءة رأس المال الفكري ومتوسطات الاداء المالي للشركات الصناعية العراقية عينة البحث، اذ بلغت قيمة الارتباط (0.882،)(0.803) (0,610) (0.721) (0.841) على التوالي وبمستوى معنوية بلغ (0.041)(0.031) (0.000) (0.000) (0.040) على التوالي وهو اقل من مستوى الدلالة (5%) كما ان لزيادة الشركات عينة البحث من تطوير المعارف التي تملكها بمقدار وحدة واحدة ينعكس على تطوير الاداء المالي بمقدار (0.552) لشركة الكندي للصناعات الدوائية و (0.781) لشركة المنصور للأدوية و (0.971) لشركة بغداد لمواد التغليف و (0.638) لشركة بغداد للمشروبات الغازية و (0.532) للشركة العراقية للسجاد والمفروشات، والذي يحقق من خلاله تحقيق فرضية البحث التي مفادها **(هنالك اثر معنوي ودلالة إحصائية لكفاءة رأس المال الفكري على الاداء المالي للوحدات الاقتصادية العراقية).**

❖ الاستنتاجات والتوصيات:

• الاستنتاجات

من خلال الجانب العملي توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات تتمثل بالنقاط الاتية :-

1- تعد الموجودات المعرفية من اهم العناصر التي تعتمد عليها الشركات الصناعية في عملية دعم المركز التنافسي في اسواق المال .
2- يعد رأس المال الفكري من اهم العوامل الي تستند عليه اغلب الشركات العالمية الناجحة لغرض تطوير ادائها المستقبلي وزيادة حصتها السوقية.
3- عدم وجود معايير دولية ومحلية تتبنى عملية قياس رأس المال الفكري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية ، اذ بقيت عملية القياس عنه مرتبطة بالاجتهادات الشخصية للمحاسبين في تلك الوحدات.
4- تعد كفاءة رأس المال الفكري من اهم المرتكزات التي يمكن العمل على تطويرها بالشكل الذي ينعكس على تطوير الاداء المالي للوحدات الاقتصادية
5- هنالك اثر معنوي للقياس المحاسبي عن رأس المال الفكري على تطوير الاداء المالي في الشركات الصناعية العراقية ، اذ يؤدي رأس المال الفكري على توفير الحلول المناسبة للمشاكل المالية التي تواجهها الشركات بالشكل الذي يحقق لها الريادة في الاسواق المحلية والعالمية .

• التوصيات

من خلال الاستنتاجات توصي الدراسة بالتوصيات الآتية :-

1- ضرورة زيادة اهتمام الشركات الصناعية العراقية بالأصول المعرفية ، لما لها الاثر البارز في تفوق الشركات وكفاءة اداءها وزيادة قيمة اسهمها في اسواق المال.
2- يستحسن على الشركات الصناعية العراقية القيام تطوير وتنمية رأس المال الفكري لديها بالشكل المناسب والذي يمكن من خلاله التوافق مع المكونات المعنوية الاخرى من اجل خلق بيئة فكرية مناسبة لعمل الادارة الناجحة .
3- ضرورة قيام المنظمات الدولية والمحلية بإصدار معايير او قواعد تنضم عملية القياس المحاسبي عن كافة الموجودات المعرفية بما ينسجم مع حاجة المستخدمين لها .
4- ضرورة توفير المعلومات المحاسبية الكافية للمستخدمين الخارجيين بما فيها المعلومات المتعلقة عن كفاءة رأس المال الفكري والذي يسهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تشجع على جذب المستثمرين لشراء اسهم الشركة.

المصادر

1. Ab Samad,Nur Hayati Binti,Yusoff,Noreena Md,Ismail,Rina Fadhilah, (2019), Effectiveness Of Social Enterprise In Managing Intellectual Capital,International Journal Of Financial Research,Vol. 10, No. 3,Pp.280-290.
2. Al_Khero,Iman Muayad Merie,Bin Janudin,Sharul Effendy,Abdelhakeem, Azam, &Ahmed, Khalid,(2019),The Impact Of Financial Engineering On The Financial Performance In Iraqi Banks,Global Journal Of Accounting And Finance,Vol. 2,Pp.33-46.
3. Alkhateeb,Abdullah N. A.,Yao,Liu,Kie,Cheng Jack,(2018),Review Of Intellectual Capital Components Research,Journal Of Advanced Social Research Vol.8 No.6, Pp. 01-14.
4. Anuonye, Ngozi Ben,(2014),Intellectual Capital And Financial Performance Of Quoted Insurance Firms In Nigeria (2007-2011),Unpublished Ph.D,Department Of Business Administration And Marketing, Babcock Business School , Babcock University, Ilishan-Remo, Ogun State, Nigeria.
5. Appuhami,B.A. Ranjith,(2007),The Impact of Intellectual Capital on Investors' Capital Gains on Shares: An Empirical Investigation of Thai Banking, Finance & Insurance Sector,International Management Review,Vol. 3,No. 2,pp.14-25.
6. Ciğer,Ayşegül,&Topsakal,Yunus,(2016),Intellectual Capital and Financial Performance: Case of Travel Agents,Asian Journal of Social Sciences and Management Studies,Vol. 3, No. 3,pp.182-190.
7. Dadashinasab,Majid,& Sofian,Saudah,(2014),The Impact Of Intellectual Capital On Firm Financial Performance By Moderating Of Dynamic Capability,Asian Social Science, Vol. 10, No. 17,Pp.93-100.
8. Demartini,Chiara,& Trucco,Sara,(2016),Does Intellectual Capital Disclosure Matter For Audit Risk? Evidence From The Uk And Italy,Sustainability, 8, 867,Pp.1-19.
9. Iqbal,Javed,&Zaib,Jahan,(2017),Corporate Governance, Intellectual Capital And Financial Performance Of Banks Listed In Pakistan Stock Exchange,Pakistan Administrative Review,Vol. 1, No. 3,Pp.176-196.
10. Kariuki,Anne Wangui ,(2014),Intellectual Capital,Corporate Reputation, Corporate Culture And Performance Of Firms Listed At The Nairobi Securities Exchange, Unpublished Ph.D,School Of Business, University Of Nairobi,Kenya.
11. Khudhair,Anmar Adnan,Norwani,Norlia Mat,Khalid,Azam Abdel ,Hakeem & Aljajawy,Talal Mohammed,(2019), The Relationship Between Transparency And Financial Performance In Iraqi Corporations,Transylvanian Review Of Administrative Sciences,No. 58,Pp. 1-12.

12. Low,Mary,Samkin,Grant,& Li,Yuanyuan,(2015), Voluntary Reporting Of Intellectual Capital Comparing The Quality Of Disclosures From New Zealand, Australian And United Kingdom Universities,Journal Of Intellectual Capital ,Vol. 16 No. 4,Pp. 779-808.
13. Michalczuk,Grażyna And Fiedorczuk,Julita,(2017),Macroeconomic Perspective Of Intellectual Capital – National Intellectual Capital (Nic),Optimum. Studia Ekonomiczne Nr 5 (89),Pp.117-133.
14. Mondal,Amitava,(2014),Effectiveness Of Investment In Intellectual Capital: Evidence From Indian Knowledge-Based Companies,Unpublished Ph.D. Dissertation, Arts (Commerce) Of The University Of Burdwan,West Bengal, India.
15. Mukherjee,Tutun & Sen,Som Sankar,(2019),Intellectual Capital And Corporate Sustainable Growth: The Indian Evidence,Journal Of Business Economics And Environmental Studies, Pp.5-15.
16. Mulyadi, M.S. And Panggabean, R.R.,(2017),Intellectual Capital Reporting: Case Study Of High Intellectual Capital Corporations In Indonesia', Int. J. Learning And Intellectual Capital, Vol. 14, No. 1, Pp.1–10.
17. Nadeem,Muhammad,(2016), Intellectual Capital And Firm Performance: Evidence Fromdeveloped, Emerging And Frontier Markets Of The World,Unpublished Ph.D,Lincoln University.
18. Nassar,Sedeaq,(2018),The Impact Of Intellectual Capital On Firm Performance Of The Turkish Real Estate Companies Before And After The Crisis,European Scientific Journal ,Vol.14, No.1,Pp.29-45.
19. Nuryaman,(2015),The Influence Of Intellectual Capital On The Firm's Value With The Financial Performance As Intervening Variable,Procedia - Social And Behavioral Sciences 211,Pp.292 – 298.
20. Oyedokun,Godwin Emmanuel,& Babale Saidu,(2018),Impact Of Intellectual Capital On Financial Performance Of Listed Nigerian Oil Marketing Companies, Information And Knowledge Management,Vol.8, No.9, Pp.13-27.
21. Poh,Law Teck,Kilicman , Adem,And Ibrahim,Siti Nur Iqmal,(2018),On Intellectual Capital And Financial Performancesm Of Banks In Malaysia,Cogent Economics & Finance,Pp.1-15.
22. Sadalia,Isfenti,Daulay, Ira Erminda ,Marlina, Lisa ,& Muda ,Iskandar,(2019),The Influence Of Intellectual Capital Towards Financial Performance With Brand Value As An Intervening Variable,Quality Access To Success,Vol. 20, No. 168,Pp.79-85.
23. Sherafati,Mahshid,Mohammadi,Roohollah,And Ismail,Mohd Nor,(2016),Intellectual Capital And Organizational Citizenship,Centre For Humanities And Science,Vo.,Pp.82-93toronto, Canada.

24. Suseno,Novie Susanti,Hermina,Tinneke,Ramdhani,Abdullah,& Utari,Lia, (2019), The Impact Of Intellectual Capital On Financial Performance,International Journal Of Recent Technology And Engineering,Vol.8 Is.1s,Pp.359-365.
25. Talaromi,Mehdi Yousefi,& Nezhad,Seyyed Hasan Saleh,(2013),The Impact Of Intellectual Capital Disclosure On Common Cost Of Equity In The Companies Listed In Tehran Stock Exchange,European Online Journal Of Natural And Social Sciences,Vol.2, No.3,Pp.3368-3383.
26. Tamunomiebi,Dagogo, Miebaka& Kalio, Nissi,(2019),Intellectual Capital Development: The Black Gold Of Modern Organisation,European Journal Of Business And Management,Vol.11, No.14,Pp.57-62.
27. Wang, Zhining,Wang,Nianxin,And Liang,Huigang,(2014),Knowledge Sharing, Intellectual Capital And Firm Performance,Management Decision,Vol. 52 No. 2,Pp. 230-258.
28. Yilmaz,Ilker,Acar,Goksel,(2018),The Effects Of Intellectual Capital On Financial Performance And Market Value: Evidence From Turkey,Eurasian Journal Of Business And Economics,11(21), Pp.117-133.

الفصل الخامس

القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية[5]

❖ المخلص

يهدف البحث إلى قياس رأس المال الفكري في الوحدات الاقتصادية من خلال استخدام بعض النماذج الحسابية، غير المباشرة في القياس التي تتمثل في أنموذج معامل القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المخصومة، وأنموذج معامل القيمة المضافة الفكرية. فضلا عن الإفصاح المحاسبي عن قيمة رأس المال الفكري في الميزانية العمومية للوحدات الاقتصادية. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مصداقية القوائم المالية في التعبير الحقيقي عن المركز المالي للوحدات الاقتصادية ، ومن ثم خدمة المستخدمين الخارجيين في عملية اتخاذ القرارات.

استعان الباحثان من اجل تحقيق هدف هذا البحث ببعض القوائم المحاسبية (الميزانية العمومية وقائمة الرواتب والأجور) الخاصة بإحدى الشركات العامة (المصرف العقاري) في محافظة المثنى للسنة المالية (2012) للقياس والإفصاح عن رأس المال الفكري في قوائمها المالية.

توصل البحث إلى استنتاج يستند إلى ان هنالك إمكانية لدى الوحدات الاقتصادية للقيام بعملية القياس المحاسبي عن رأس المال الفكري من خلال اتباع النماذج الحسابية ، فضلاً عن ان هنالك إمكانية للإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في قائمة الميزانية العمومية للوحدة الاقتصادية . كذلك اظهر البحث ان هنالك اختلاف واضح، من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية ، يطرا على حالة المركز المالي للوحدة الاقتصادية بعد إجراء عملية الإفصاح .

أوصى البحث بضرورة زيادة اهتمام الوحدة الاقتصادية براس المال البشري بصورة عامة وراس المال الفكري بصورة خاصة، اذ ان هذا العنصر يشكل أهمية بالغة باعتباره احد عناصر الطاقة الإنتاجية المساهمة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى اعتماد الطرائق والمعايير اللازمة التي تخدم عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في القوائم المالية من قبل المنظمات المهنية الدولية والمحلية .

❖ المقدمة

يشهد العالم المعاصر في السنوات الأخيرة تقدما متسارعا في النواحي التكنولوجية، ويعود ذلك إلى الدور الكبير الذي مارسه العنصر البشري في هذا التقدم باعتباره احد عوامل الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية، الأمر الذي انعكس إيجابا على تطور الوحدات الاقتصادية في نواحي متعددة، مما دفع هذه الوحدات الاقتصادية إلى الاعتماد على المؤهل والكفاءة والخبرة المعرفية التي يتمثل فيها رأس المال الفكري .

---

[1] **إعداد الباحثان: أ.د. سعود جايد مشكور العامري، جعفر فالح ناصر – جامعة المثنى.**

وتعد الموارد البشرية من العناصر الإنتاجية الرئيسة التي تساهم في العملية الإنتاجية في الوحدات الاقتصادية، لذلك يتعين على هذه الوحدات ان تهتم بهذا العامل لأنه يعتبر المحرك الأساسي لأنشطتها التشغيلية والاستثمارية بغية تحقيق أهدافها المتعددة. اذ ان الوحدة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق جملة أهداف ابرزها تحقيق العوائد والنمو المتواصل وتعظيم قيمة مركزها المالي وخلق ميزة تنافسية في السوق، ولن تتحقق تلك الأهداف ما لم تستخدم عوامل إنتاج فاعلة في العملية الإنتاجية من ابرزها راس المال الفكري.

وعلى الرغم من الدور الفاعل لرأس المال الفكري ضمن عوامل الإنتاج الفاعلة في الوحدات الاقتصادية، غير ان عملية الاهتمام بنظرية القياس والإفصاح المحاسبي عن راس المال الفكري في القوائم المالية ما تزال دون المستوى المطلوب من قبل الوحدات الاقتصادية. وعليه فان هذا البحث يقدم عرضاً مختصرا للاطار المفاهيمي لرأس المال الفكري ، بالإضافة إلى اختيار النماذج الحسابية المناسبة لعملية القياس وأساليب الإفصاح المحاسبي عنه في القوائم المالية .

يتضمن هذا البحث مبحثين ، يتطرق المبحث الأول بشكل مختصر إلى مفهوم رأس الفكري وأهميته ومكوناته، بالإضافة الى عرض طرائق القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري في القوائم المالية الختامية بالوحدات الاقتصادية. أما المبحث الثاني فيتناول جانباً تطبيقيا حول عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في القوائم المالية الختامية في احدى شركات القطاع العام (المصرف العقاري). وخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

منهجية البحث

تتضمن المنهجية مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضياته فضلا عن أسلوب البحث وحدوده المكانية والزمانية.

❖ مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في ان الوحدات الاقتصادية لا تقوم بالقياس والإفصاح الكافي عن راس المال الفكري في قوائمها المالية الختامية ، بل يقتصر الأمر على اعتباره نفقات ايرادية تحمل على كشف الدخل وتقلل من الأرباح السنوية، على الرغم من ظهور رأس المال الفكري كأحد العوامل التي تساعد الوحدة الاقتصادية على تعزيز قيمتها السوقية ،نتيجة التقدم الحاصل في الوحدات الاقتصادية والتطور التكنولوجي وزيادة المعرفة.

وعليه يمكن طرح مشكلة البحث بالأسئلة الآتية:-

- هل توجد إمكانية لقياس رأس المال الفكري في الوحدات الاقتصادية باستخدام بعض النماذج الحسابية.
- هل يوجد أسلوب للإفصاح عن رأس المال الفكري في القوائم المالية المعدة من قبل الوحدات الاقتصادية.

❖ أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث بصورة عامة في محاولة نظرية وعملية لتسليط الضوء على رأس المال الفكري وأهميته المتزايدة في الوحدات الاقتصادية وكيف يمكن لتلك الوحدات الحفاظ عليه وتطويره ومعالجته في ضوء الأسس والأساليب والإجراءات والقواعد المحاسبية السائدة. اذ ان غالبية الوحدات الاقتصادية العامة تمتلك العديد من الخبراء والموظفين الذين يشكلون احد عناصر الطاقة الإنتاجية المهمة في عمل تلك الوحدات لاسيما الموظفين المؤهلين الذين يعملون لديها، لذلك فان هذا البحث يحتل أهمية بالنسبة لتلك الوحدات من خلال النقاط الآتية :-

1. تقديم اطار مقترح للشركات العاملة في البيئة العراقية على وجه الخصوص وفي البيئة الخارجية بصورة عامة للقياس والإفصاح عن رأس المال الفكري في القوائم المالية لديها.
2. تقديم الدعم الكافي للاهتمام بالخبرات التي يمتلكها الأفراد العاملون في الوحدات الاقتصادية وتحقيق الرضا الوظيفي لهم من خلال بيان دورهم في نجاح الوحدة الاقتصادية.
3. توعية الوحدات الاقتصادية العراقية وكوادرها المحاسبية على الاهتمام براس المال الفكري لديها لما له من تأثير في زيادة قيمة الوحدة ونجاحها وتعزيز ربحيتها.

❖ **أهداف البحث**

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :-

1. عرض اطار نظري مختصر عن رأس المال الفكري من حيث التعريف والأهمية والمكونات .
2. قياس رأس المال الفكري من خلال استخدام بعض النماذج الحسابية المعدلة في الوحدات الاقتصادية.
3. إيجاد طريقة متوافقة مع الأنظمة المحاسبية السائدة للإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية.
4. بيان مدى قدرة الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على زيادة ربحية الوحدات الاقتصادية.
5. بيان الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري مقارنة مع بقية البنود المحاسبية في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية.

❖ **فرضيات البحث**

يستند البحث إلى الفرضيات الآتية:-

1. الفرضية الرئيسة الأولى (فرضية القياس)

(هنالك إمكانية للقياس المحاسبي عن رأس المال الفكري باستخدام بعض النماذج الحسابية) والتي تتفرع إلى الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:-

1.1 هنالك إمكانية لقياس رأس المال البشري باستخدام معامل أنموذج معدل لمعامل القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المعدل.

1.2 هنالك إمكانية لقياس رأس المال الهيكلي باستخدام أنموذج معامل القيمة المضافة الفكرية .

2. الفرضية الرئيسة الثانية (فرضية الإفصاح)

(هنالك إمكانية للإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية) والتي تتفرع إلى الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:-

2.1 يؤدي الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة ربحية الوحدات الاقتصادية الظاهرة في قائمة الدخل.

2.2 هنالك أهمية نسبية كبيرة للإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية.

❖ **منهج وأسلوب البحث**

من اجل تحقيق أهداف البحث وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلة فان الباحثان استعملا المنهج التجريبي الذي يعتمد على استخدام البيانات الفعلية الرقمية المستخرجة من واقع السجلات والقوائم المالية الختامية للوحدات

الاقتصادية ، كذلك استعان الباحثان بنماذج القياس غير المباشرة لقياس رأس المال الفكري من خلال قياس مكوناته على حده وهي كما يأتي:-

1- أنموذج معدل لمعامل القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية لقياس رأس المال البشري باستخدام أنموذج (lev Schwartz,1971) الموضح بالجانب النظري.

2- أنموذج معامل القيمة المضافة الفكرية لقياس رأس المال الهيكلي بالاعتماد على (pulic, 2004) الموضح بالجانب النظري.

❖ مجتمع وعينة البحث

- **مجتمع البحث**

يتكون مجتمع البحث من الوحدات الاقتصادية العامة والمختلطة الهادفة للربح التي تطبق النظام المحاسبي الموحد المتكامل في جميع مراحله وذلك لوجود تعليمات وقوانين خاصة بقائمة الرواتب والاجور في تلك الوحدات والتي لم تتوفر في الوحدات الخاصة ، اذ توجد إمكانية لتطبيق هذا البحث على كافة الوحدات الاقتصادية من خلال تطبيق طريقة القياس على البيانات الفعلية المستخرجة من سجلات الرواتب والأجور في تلك الوحدات.

- **عينة البحث**

تم اختيار احدى الوحدات الاقتصادية العامة العاملة في القطاع المالي كعينة للبحث من القطاع العام (الشركة العامة – المصرف العقاري)، واعتمد الباحثان في إجراء عملية القياس على القوائم المالية الختامية لعينة البحث للسنة المالية (2012)، اذ توفرت لدى الباحثان رؤية متكاملة عن هذه العينة بجميع أنظمتها الإدارية والمحاسبية، كذلك اختار الباحثان هذه العينة لسهولة إجراء عملية القياس المحاسبي لرأس المال الفكري فيها وتأثيره الواضح على نشاطها من حيث ربحيتها.

❖ وسائل جمع المعلومات

استعان الباحثان لتغطية الجانب النظري والعملي بالاتي :-

- الجانب النظري :- الاعتماد على الكتب العلمية والمؤتمرات والنشرات الدورية والبحوث والرسائل المنشورة وغير المنشورة العربية والأجنبية بالإضافة إلى المقالات الأجنبية المنشورة في المواقع الإلكترونية (الأنترنت).
- الجانب العملي :- الاعتماد على التقارير المالية الختامية لعينة البحث بالإضافة إلى قوائم الرواتب والأجور الخاصة بتلك العينة .

❖ حدود البحث

- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية في الشركة العامة – المصرف العقاري – فرع محافظة المثنى.
- **الحدود الزمانية :** تقتصر الحدود الزمانية على القوائم المالية الختامية المعدل عن للسنة المالية المنتهة في (2012).
- **الحدود البحثية :** التزم البحث الحالي بمتغيرات البحث ، القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري ومكوناته (البشري والهيكلي) في الجانبين النظري والعملي.

المبحث الأول

راس المال الفكري في الوحدات الاقتصادية: القياس والإفصاح

يتناول هذا المبحث بشكل مختصر ثلاثة مواضيع رئيسة، الأول يتطرق إلى راس المال الفكري من حيث التعريف والأهمية والمكونات، والثاني يستعرض قياس راس المال الفكري من حيث الأهمية ونماذج القياس، أما الثالث فيتناول الإفصاح المحاسبي عن راس المال الفكري من حيث طرائق الإفصاح عنه في القوائم المالية.

أولا: رأس المال الفكري : التعريف والأهمية والمكونات

1- تعريف رأس المال الفكري

يعرف رأس المال الفكري بانه " تلك الأصول المعرفية التي لها القدرة على توليد التدفقات المستقبلية بصورة جيدة ، اي ان رأس المال الفكري يتمثل في بالفرق بين القيمة السوقية للوحدة والتكلفة الاستبدالية لأصولها.

كذلك يتمثل التعريف الأكثر وضوحا حول رأس المال الفكري بالتعريف الذي قدمه (Stewart 2002)، اذ يمثل رأس المال الفكري "كافة العناصر الشكلية والفكرية (مثل المعرفة والمعلومات، الأصول الفكرية، والخبرة) التي يمكن وضعها لإنشاء الأصول وتعزيز قيمة للوحدة الاقتصادية " (James & Rosalind 2009 :3).

يرى الباحثان ان رأس المال الفكري يعني كافة الخبرات والمهارات التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية والتي لها القدرة على تطوير عملها وتوليد الإيرادات المستقبلية.

2- أهمية رأس المال الفكري

يعتبر رأس المال الفكري احد البنود التي ظهرت مؤخرا والتي لها أهمية للوحدات الاقتصادية على الصعيد الداخلي والخارجي، اذ ان هنالك العديد من وجهات النظر حول تلك الأهمية لعل ابرزها هي :

1. يمثل رأس المال الفكري احد الأمور الحيوية التي استخدمتها الوحدات الاقتصادية مؤخرا في تعزيز ثروتها وتطوير أداءها فضلا عن المحافظة على قيمتها في السوق (Noradiva & Zakiah , 2010:2).
2. يعتبر رأس المال الفكري احد المصادر المهمة التي تستغلها المنظمة في تحقيق التفوق التنافسي، واستغلال الفرص المتاحة لتعزيز الربحية (Freyedon at all, 2010:4).

كذلك يرى الباحثان بان أهمية رأس المال الفكري تتركز في انه يمثل احد المرتكزات التي تساعد الوحدة في الاستمرار في عملها وتحقيقها للإيرادات المستقبلية.

3- مكونات رأس المال الفكري

يتكون رأس المال الفكري من ثلاثة مكونات رئيسة هي :-

أ- راس المال البشري (Human capital)

يعرف رأس المال البشري بانه كافة الخبرات والمهارات الموجودة في عقول الموظفين العاملين في الوحدات الاقتصادية والتي تستطيع الوحدة استغلالها في تطوير أدائها خلال فترة زمينه معينة . (Khalique,2013:75-83)

ب- راس المال الهيكلي (structural capital)

يعرف رأس المال الهيكلي بانه كافة الخطط التنظيمية والاستراتيجية التي تملكها وحدة اقتصادية معينة والتي تستطيع الاستفادة منها في المستقبل لتعزيز ربحيتها وتتمثل تلك الخطط بنظم المعلومات المحاسبية والتكنلوجيا المتطورة التي تملكها الوحدة .(Bontis,2000: 8).

جـ- راس المال الزبائني (Customer capital)

يعرف رأس المال الزبائني بانه كافة قنوات الاتصال التي تربط الوحدة الاقتصادية بعملائها والتي تستفاد منها في توزيع المنتجات وزيادة المبيعات ، فهو يتمثل بالعلاقات التي تحصل عليها الوحدة من المعاملات الخارجية مع الغير .(Stewart,2004:14) .

يرى الباحثان بان قيمة رأس المال الزبائني بالإمكان إدراجها ضمن قيمة رأس المال الهيكلي ، لان قيمة رأس المال الهيكلي تستخرج بالاعتماد على القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية الناتجة من العلاقات والبرامج والخطط ، لذلك فان عملية قياس رأس المال الفكري اقتصرت على قياس مكونين حصرا هما البشري والهيكلي.

ثانيا: قياس رأس المال الفكري

يمكن تعريف عملية قياس رأس المال الفكري بانها عملية قياس قيمة رأس المال الفكري في الوحدات الاقتصادية وفقا إلى قواعد وأحكام معينة ، وتتمثل هذه القواعد بنماذج القياس العملية التي يعتمد عليها لأجراء عملية القياس المحاسبية .

1- أهمية قياس رأس المال الفكري

تتمثل أهمية قياس رأس المال الفكري بالنقاط الآتية :- (الغبان ،8:2009)

1. يشكل رأس المال الفكري جزءا مهما من أصول الوحدة المعرفية.
2. ان عملية القياس عن رأس المال الفكري تجعل من القوائم المالية للوحدات الاقتصادية تعبر بصورة واضحة عن الثروة الفكرية التي بحوزة الوحدة الاقتصادية.
3. تامين وجود علاقة بين الإدارة وتطبيقاتها لقيادة الوحدة الاقتصادية.
4. المساهمة الحقيقية في تحديد قيمة الوحدة الاقتصادية بصورة واضحة ومفهومة للمستخدمين الخارجيين.

- **نماذج قياس رأس المال الفكري**

توجد العديد من نماذج القياس الخاصة براس المال الفكري لعل ابرزها هي:-

أ - نماذج القياس المباشرة :- تتمثل نماذج القياس المباشرة بما يأتي:

- **مدخل القيمة السوقية – إلى الدفترية:** يتم قياس قيمة رأس المال الفكري وفق هذا الأنموذج من خلال تطبيق المعادلة الآتية :- (الربيعي ،58:2014)

قيمة رأس المال الفكري = القيمة السوقية للوحدة – القيمة الدفترية للوحدة

- **مدخل الأرباح المعرفية:** يتم قياس قيمة رأس المال الفكري وفق هذا الأنموذج من خلال استخراج الفرق بين الأرباح المتولدة من الأصول غير الملموسة والأرباح الكلية للوحدة الاقتصادية لمدة (3) سنوات ويمثل الفرق قيمة رأس المال الفكري.

ب - نماذج القياس غير المباشرة

تستند نماذج القياس غير المباشرة الى قياس رأس المال الفكري من خلال قياس مكوناته وهي كما يأتي:-

- **طريقة تقويم المكافآت المستقلة**

تم اقتراح هذا الانموذج من قبل (Flamholtz ,1971) اذ اعتمد على النظرية الاقتصادية في قياس قيمة الموارد البشرية ، فقيمتها لا تكمن في كلفتها انما بمقدار المنافع المتولدة منها ، اي ان قيمة كل فرد تقاس على اساس القيمة الحالية المتوقعة منه ، ويتطلب هذا الانموذج تتبع حركات الافراد ومناصبهم داخل الوحدة ، واعتبار عملية قياس الموارد البشرية عملية مستقلة كباقي العمليات المحاسبية الاخرى. وتتمثل عملية القياس بالمعادلة التالية:(سالم ،2008،115)

$$E(RV) = \sum_{i=1}^{n} \left(\sum_{i=1}^{m} \frac{Ri - P(Ri)}{(1+R)t} \right)$$

اذ ان :-

E(RV)= القيمة الاقتصادية المتوقعة لرأس المال البشري.

Ri= قيمة العوائد المتوقع الحصول عليها من قبل الوحدة الاقتصادية نتيجة خدمات العنصر البشري.

P(Ri)= احتمالية تحقيق الوحدة الاقتصادية العائد (R) واحتمال عمل العنصر البشري لأداء خدماته الحالية (P) في الوظائف المتوقعة له.

t=الوقت او المرة.

n = مدة خدمة الفرد بالوحدة.

R=معدل الخصم.

- **طريقة المقاييس السلوكية**

تقوم هذه الطريقة بقياس رأس المال البشري استناداً الى السلوك الانساني الذي يتغير بمرور الزمن ، فالسلوك الانساني عبارة عن سلسلة متعاقبة من الافعال وردود الافعال التي تصدر من الفرد بهدف تحقيق واشباع رغباته المتطورة والمتغيرة، وبهذا فان قياس التغيرات التي تطرا على سلوك الانسان وتحديد مدى تأثيرها على اداء الوحدة الاقتصادية تعد من الامور الهامة التي تستعين بها الوحدة لقياس رأس المال البشري وتحقيق اهدافها وكسب رضا الموظفين العاملين لديها.(الفضل واخرون ،2002:119)

وهنالك العديد من المعادلات التي تم طرحها لقياس العوامل السلوكية التي تؤثر في تحديد الانتاجية البشرية لدى الوحدات الاقتصادية ومعرفة دورها في تحقيق الاهداف ومنها:

مقياس القدرة على العمل= المعرفة X المهارة

مقياس الرغبة في العمل =الاتجاه X المواقف

مقياس مستوى الاداء = القدرة على العمل X الرغبة

وعن طريق المعادلات السابقة يمكن قياس الكفاءة الانتاجية البشرية من خلال التالي:

الكفاءة الانتاجية = القدرة X الرغبة

كما يمكن تحديد العلاقة التي تربط بين الفرد ووجباته في ان واحد من خلال المعادلة التالية:

العمل = المعرفة X المهارة X الواجبات

- **معامل القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المخصومة:-** يمكن قياس رأس المال البشري بالاعتماد على هذا الأنموذج من خلال تطبيق المعادلة الآتية :-

$$E(V) = \sum_{T=t}^{t} p(T+1) \sum_{i=t}^{t} \frac{Ii}{(\mathrm{I}+\mathrm{r})\mathrm{t}-\mathrm{y}}$$

E (V) : قيمة رأس المال البشري.

P (t+1): نسبة ترك الموظف للشركة سواء من خلال التقاعد او الوفاة او الاستغناء.

Ii: الإيرادات المتحققة لكل موظف خلال السنة (الرواتب والحصة من الأرباح).

(I+r): معدل الخصم المستقطع من راتب الموظف (الضمان الاجتماعي والضريبة والتقاعد).

T: سن التقاعد.

Y: عمر الموظف.

يتم بموجب هذا الأنموذج رسملة الرواتب والأجور الخاصة بكل موظف والمتوقع الحصول عليها حتى فترة التقاعد، ويتمثل معدل الخصم في (الضمان الاجتماعي والضريبة والتقاعد)، أما احتمالية الترك أو الاستغناء فأنها تمثل نسبة مئوية تستخرج من قسمة عمر الموظف على السن التقاعدي . وبهذه المعلومات يرى مؤيدو هذا المدخل بانه يجب دراسة الوحدة الاقتصادية المعرفية بصورة مستفيضة وخصوصاً أقسام الموارد البشرية والتي يمكن تصنيفها على أنها رأس مال بشري يتكون من مجموعات متماثلة حسب المؤهلات والخبرات والتي تتخذ كأساس للتقييم أو القياس (Lev & Schwartz, 1971:103-112).

وعلى الرغم من قدرة طريقة معامل القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المخصومة على إجراء عملية القياس المحاسبي لرأس المال البشري إلا ان فيها بعض المأخذ التي تتمثل بالاتي :-

1. عدم التمييز بين المصاريف الايرادية والرأسمالية (الفكرية) والتي تدخل بصورة مباشرة بعملية القياس .

2. عدم قياس الخدمة الوظيفية المتراكمة من تاريخ التعيين وحتى تاريخ التقاعد ، اذ ان هذه الخدمة او الخبرة قابلتها فائدة ومنفعة للوحدة الاقتصادية في سنوات سابقة ، لكن هذه المنفعة اعتبرت مصروف ولم تظهر كقيمة فكرية للموظفين العاملين.
3. قياس نسبة الإحالة للتقاعد بصورة إجمالية وليس بصورة منفردة ، اذ ان قياسها بهذه الطريقة لا يحقق السيطرة على كل موظف، وان عملية التعاقد مع كل موظف تتم على أساس فرض الاستمرارية أي ان قياس تلك النسبة لا يظهر تحديداً القيمة الفعلية المتحققة لكل موظف من عمله داخل الوحدة ، أما قياس هذه النسبة بصورة إجمالية لا يبين مساهمة كل موظف براس المال البشري.

ومن اجل معالجة تلك المأخذ فقد قام الباحثان بتعديل الأنموذج المذكور أعلاه من اجل القيام بعملية القياس بصورة اكثر دقة وموضوعية لذلك فان الأنموذج يمكن تعديله إلى الاتي :-

$$E(V) = \sum_{T=\tau}^{t} \left(\boldsymbol{p(t+1)x}\left(\frac{\mathrm{Ii}}{(\mathrm{I}+r)t-y}\right)\right)$$

E (V) : قيمة رأس المال البشري.

P (t+1): نسبة ترك الموظف للشركة سواء من خلال التقاعد او الوفاة أو الاستغناء (العمر/ السن التقاعدي).

Ii: الإيرادات الفكرية (الرأسمالية) لكل موظف خلال مدة حياته الوظيفية (مخصصات الشهادة والخدمة).

(I+r): معدل الخصم المستقطع من راتب الموظف طوال حياته الوظيفية (الضريبة والتقاعد).

t–y: خدمة الموظف بالسنوات من تاريخ التعيين لغاية تاريخ التقاعد.

المقارنة بين أنموذج معامل القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية قبل التعديل وبعد التعديل

أنموذج معامل القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المخصومة(قبل التعديل)	أنموذج معامل القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المخصومة (بعد التعديل)
1- عدم التمييز بين المصروفات الايرادية والرأسمالية المدفوعة للموظفين العاملين. 2- قياس نسبة الإحالة الى التقاعد بصورة إجمالية لكافة الموظفين العاملين بالوحدة الاقتصادية. 3- قياس رأس المال البشري بصورة إجمالية في الوحدة الاقتصادية . 4- عدم قدرة الأنموذج على تحقيق عملية السيطرة على الموظفين العاملين بالوحدات الاقتصادية ، نتيجة اعتماده على القيم الإجمالية . 5- اعتماد الأنموذج قبل التعديل على كافة المصاريف التي تدفع لكل موظف في عملية قياس رأس المال البشري.	1- التمييز بين المصروفات الايرادية والرأسمالية المدفوعة للموظفين العاملين. 2- قياس نسبة الإحالة إلى التقاعد بصورة منفردة لكافة الموظفين العاملين بالوحدة الاقتصادية. 3- قياس رأس المال البشري بصورة منفردة في الوحدة الاقتصادية . 4- قدرة الأنموذج المعدل على تحقيق عملية السيطرة على الموظفين العاملين بالوحدة الاقتصادية، لاعتماده على القيم الانفرادية لكل منهم. 5- اقتصار الأنموذج المعدل على المصاريف الرأسمالية حصرا في عملية قياس رأس المال البشري.

يلاحظ من الجدول أعلاه بان الأنموذج المعدل قد عالج المآخذ المذكورة ، اذ اقتصر على الإيرادات الفكرية المتحققة لكل موظف من (مخصصات الشهادة والخدمة وغيرها من مخصصات غير الراتب الاسمي والزوجية والأطفال) ، أما عملية قياس نسبة الإحالة للتقاعد فتحتسب بصورة منفردة لكل موظف ، بالإضافة الى قياس القيمة الفكرية غير الظاهرة بالسنوات السابقة والتي حققت منفعة للوحدة الاقتصادية طبقا لمبدا المقابلة ، وبذلك تصبح تلك

الطريقة الأدق والأكثر موضوعية من وجهة نظر الباحثان في قياس رأس المال البشري ، لذلك ستستخدم في عملية القياس بالمبحث الثاني التطبيقي من هذا البحث.

من الجدير بالذكر ان الوحدات الاقتصادية الكبيرة التي يعمل فيها عدد كبير من الموظفين الكفؤين فيتم تصنيف رأس المال البشري إلى مجموعات متماثلة بحسب الشهادة والعمل الإداري ويتم قياس كل مجموعة على حده وفق هذا الأنموذج المعدل ، وذلك من خلال إنشاء وحدة محاسبية متخصصة في هذا المجال.

- **معامل القيمة المضافة الفكرية:**- يمكن قياس رأس المال الهيكلي وفق هذا الأنموذج من خلال تطبيق المعادلات الآتية:
  - **راس المال الهيكلي = القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية – رواتب وأجور العاملين**
  - **القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية = أجمالي الإيرادات – تكاليف الشراء (مستلزمات سلعية)**

يرى الباحثان ان الأنموذج السابق بالإمكان الاستعانة به لقياس رأس المال الهيكلي ، لذلك سيتم استخدامه في المبحث الثاني التطبيقي (pulic,2001,5-6).

ثالثا: الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري

يعرف الإفصاح عن رأس المال الفكري بانه عملية توصيل المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية للمستخدمين المتنوعين الذين لا يستطيعون الحصول على تلك المعلومات من التقارير السنوية الاعتيادية وذلك لتلبية احتياجاتهم من المعلومات ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الصحيحة (Abeyesekera and Guthrie , 2002:151).

توجد اكثر من طريقة أو أسلوب للإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري ، ولكن تحديد الطريقة الأمثل للقيام بعملية الإفصاح ما تزال غير واضحة وغير محددة بالفعل ضمن المعايير المحاسبية المحلية والدولية. واهم الطرائق المقترحة هي :

1- طريقة الإفصاح في القوائم الإضافية

يتم بموجب هذه الطريقة إعداد قوائم المالية إضافية إلى جانب القوائم الاعتيادية ، والتي تتضمن معلومات كافية ووافية عن المصاريف المدفوعة من قبل الوحدة الاقتصادية لتطوير رأس المال الفكري، كذلك بالإمكان ان تتضمن رأس المال الفكري والذي يحقق منافع مستقبلية للوحدة التي تساعد المستخدمين الخارجيين في اتخاذ القرارات (وهيبة وآخرون ،2011:12).

2- طريقة الإفصاح في صلب القوائم المالية

تتمثل هذه الطريقة بالإفصاح عن قيمة رأس المال الفكري في صلب القوائم المالية الختامية للوحدات الاقتصادية، فهي تتضمن إفصاح عن المصاريف النقدية المبذولة من قبل أي وحدة للاستثمار في رأس المال الفكري فضلا عن القيمة الفعلية لرأس المال الفكري(بن صالح وآخرون ،12: 2011).

يرى الباحثان بان هذه الطريقة افضل من الطريقة السابقة اذ توفر معلومات دقيقة لرأس المال الفكري لكافة الأطراف الخارجية ، كذلك بموجب هذه الطريقة بالإمكان تحميل قيمة رأس المال الفكري على حساب (النفقات الايرادية المؤجلة) بجانب الموجودات في الميزانية العمومية للوحدات الاقتصادية التي تطبق النظام المحاسبي الموحد ، وفي جانب المطلوبات يتم فتح حساب خاص به تحت مسمى (راس المال الفكري) . أما في الوحدات الاقتصادية

الأخرى التي تطبق أنظمة محاسبية أخرى فيتم معالجة رأس المال الفكري تحت حساب الموجودات المعنوية بجانب الموجودات ، وفي جانب المطلوبات يحمل قيمة رأس المال الفكري على حساب رأس المال الفكري .

علاوة على ما تقدم فانه بالإمكان إدراج حساب رأس المال الفكري في الميزانية العمومية للوحدات الاقتصادية التي تطبق النظام المحاسبي الموحد او المصرفي من ضمن حساب (الموجودات الثابتة المعنوية –1185– التابع للحساب الإجمالي النفقات الايرادية المؤجلة –118–) في جانب الموجودات ، أما في جانب المطلوبات فبالإمكان ادراج قيمة رأس المال الفكري تحت حساب رأس المال الفكري –214– التابع للحساب الإجمالي رأس المال –21– (مشكور،2013،59).

المبحث الثاني

تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري

في الشركة العامة – المصرف العقاري

❖ وصف عينة البحث

تتكون عينة البحث من الموظفين حملة شهادات البكالوريوس والدبلوم التقني في الوحدة الاقتصادية (المصرف العقاري). وقد بلغ عدد العاملين في المصرف (24) ، وتم التطبيق على الأفراد عينة البحث البالغة عددهم (11) موظفين الذين يحملون شهادة البكالوريوس والدبلوم بالعينة، والذين يمثلون رأس المال البشري في المصرف ، أما بقية الموظفين البالغ عددهم (13) موظف فيتم اعتبارهم مصاريف تشغيلية تظهر ضمن حساب الرواتب والأجور في حساب الأرباح والخسائر لانهم لا يمثلون رأس المال البشري بصورة يمثلها الموظفين الذين يتم قياسهم ولكي يتم التعرف على عينة البحث يتعين التعرف على خصائص أفرادها، ومن هذه الخصائص :–

أ–أعمار الموظفين

جدول (1) خصائص عينة البحث وفقا لأعمارهم

سنوات الخدمة	العدد الكلي	النسبة المئوية
من 20 الى 30	4	%16
من 30 الى 40	10	%42
اكثر من 40 سنة	10	%42
المجموع	24	%100

ب– المؤهل العلمي

جدول (2) خصائص العينة وفقا للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد الكلي	النسبة المئوية
ابتدائية	2	%8
متوسطة	2	%8
إعدادية	9	%38
دبلوم	6	%25
بكالوريوس	5	%21
المجموع	24	%100

جـ–التخصص المهني

جدول (3) خصائص العينة وفقاً للتخصص العلمي

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	10	%42
الإدارة	1	%4
قانون	2	%8
تخصصات أخرى	11	%46
المجموع	24	%100

د–الجنس

جدول (4) خصائص العينة وفقا لنوع الجنس

نوع الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	10	%42
انثى	14	%58
المجموع	24	%100

أولا: قياس رأس المال الفكري

- **قياس رأس المال الفكري لسنة (2012) واثبات الفرضية الرئيسة الاولى**
  - **قياس قيمة رأس المال البشري وإثبات الفرضية الفرعية الأولى (1.1)**

استخدم الباحثان الأنموذج المعدل لمعامل القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المخصومة المشار اليه بالجانب النظري لقياس رأس البشري في عينة البحث (المصرف العقاري –شركة عامة –فرع المثنى)، اذ يوفر هذا الأنموذج قيم موضوعية ودقيقة لكل موظف فضلا عن إمكانية تحقيق السيطرة على كافة الأمور التي تطرا عليهم خلال فترة حياتهم الوظيفية.

جدول(5) قياس نسبة الإحالة للتقاعد وخدمة الموظف

الموظف	عمر الموظف (1)	سن التقاعد (2)	نسبة الإحالة للتقاعد (1 ÷ 2) P(t+1)	خدمة الموظف حتى التقاعد بالسنوات (t– y)	خدمة الموظف (بالسنوات)حتى سنة 2012
الموظف رقم 1	55	63	86%	30	22
الموظف رقم 2	55	63	86%	30	22
الموظف رقم 3	46	63	73%	38	25
الموظف رقم 4	36	63	57%	37	14
الموظف رقم 5	54	63	86%	30	25
الموظف رقم 6	35	63	56%	38	14
الموظف رقم 7	26	63	41%	36	3
الموظف رقم 8	26	63	41%	36	3
الموظف رقم 9	35	63	56%	36	12
الموظف رقم 10	26	63	41%	36	3
الموظف رقم 11	35	63	56%	40	12

يلاحظ من الجدول (5) أعلاه عملية قياس نسبة الإحالة للتقاعد لكل موظف ، اذ تحتسب هذه النسبة من خلال قسمة عُمر كل موظف حقل (1)على السن التقاعدي حقل (2) وذلك حسب قانون التقاعد العراقي الموحد

لسنة (2014) كما جاء في جريدة الوقائع العراقية الرسمية بعددها (4314)، ويأتي الغرض من قياسها بسبب عدم توفر ضمان كامل للموظف للبقاء بالعمل بالوحدة الاقتصادية لغاية التقاعد ، فالنسبة تحدد مقدار قيمة الموظف بالوحدة التي يجب إظهارها بالقوائم المالية الختامية ، كذلك تم قياس (t–y) من خلال حاصل جمع عدد السنوات التي يبقى بها الموظف بالعمل داخل الوحدة الاقتصادية من تاريخ التعيين لغاية تقاعده، أي ان (t-y) = السن التقاعدي للموظف – سن الموظف في تاريخ التعيين.

جدول (6) قياس مخصصات الشهادة لكل موظف من تاريخ التعيين لغاية تاريخ التقاعد

الموظف	شهادة الموظف	نسبة مخصصات الشهادة (1)	الراتب الاسمي الشهري (2)	مخصصات الشهادة الشهرية ((2)x(1)) (3)	مخصصات الشهادة السنوية ((12)x((3)) (4)	مخصصات الشهادة السنوية حتى التقاعد (4)X(t–y) (5)
الموظف رقم 1	بكالوريوس	%45	645000	290250	3483000	104490000
الموظف رقم 2	دبلوم	%35	559000	195650	2347800	70434000
الموظف رقم 3	بكالوريوس	%45	457000	205650	2467800	93776400
الموظف رقم 4	دبلوم	%35	386000	135100	1621200	59984400
الموظف رقم 5	دبلوم	%35	457000	159950	1919400	57582000
الموظف رقم 6	دبلوم	%35	320000	112000	1344000	51072000
الموظف رقم 7	بكالوريوس	%45	302000	135900	1630800	58708800
الموظف رقم 8	بكالوريوس	%45	302000	135900	1630800	58708800
الموظف رقم 9	دبلوم	%35	265000	92750	1113000	40068000
الموظف رقم 10	بكالوريوس	%45	302000	135900	1630800	58708800
الموظف رقم 11	دبلوم	%35	320000	112000	1344000	53760000

يلاحظ من الجدول(6) أعلاه عملية قياس مخصصات الشهادة الخاصة لكل موظف في المصرف، اذ احتسبت من خلال حاصل ضرب نسبة مخصصات الشهادة حقل (1) في الراتب الاسمي لكل موظف حقل (2)، وبعدها تم قياس تلك المخصصات بصورة سنوية من خلال ضربها بعدد الأشهر (12) حقل (3) ، وبعدها تم قياس تلك المخصصات لكل موظف من تاريخ التعيين لغاية تاريخ إحالته إلى التقاعد من خلال حاصل ضرب حقل (4) في (t–y)جدول (5)، وبذلك تستخرج مقدار المصروفات الفكرية الناتجة من الشهادة التي تدفع لكل موظف من تاريخ التعيين إلى تاريخ تقاعده.

جدول (7) قياس مخصصات الخدمة الوظيفية والشهادة المتراكمة لكل موظف حتى سن التقاعد (بالدنانير)

الموظف	شهادة الموظف	نسبة مخصصات الشهادة (x1 النسبة) (1)	مخصصات الخدمة السنوية (2)	مخصصات الخدمة السنوية مع علاوة الشهادة (1)x (2) (3)	مخصصات الخدمة السنوية مع الشهادة لغاية التعاقد (t– y) X(3) (4)	مخصصات الخدمة لغاية التقاعد مع مخصصات الشهادة (4) +(5) (Ii)
الموظف رقم 1	بكالوريوس	%45	10000	14500	435000	104925000
الموظف رقم 2	دبلوم	%35	10000	13500	405000	70839000
الموظف رقم 3	بكالوريوس	%45	10000	14500	551000	94327400
الموظف رقم 4	دبلوم	%35	10000	13500	475000	60459400
الموظف رقم 5	دبلوم	%35	10000	13500	475000	58057000
الموظف رقم 6	دبلوم	%35	10000	13500	513000	51585000
الموظف رقم 7	بكالوريوس	%45	10000	14500	522000	59230800
الموظف رقم 8	بكالوريوس	%45	10000	14500	522000	59230800

الموظف رقم 9	دبلوم	%35	10000	13500	486000	40554000
الموظف رقم 10	بكالوريوس	%45	10000	14500	522000	59230800
الموظف رقم 11	دبلوم	%35	10000	13500	540000	54300000

يلاحظ من الجدول(7) أعلاه عملية قياس مخصصات الخدمة ، اذ تحتسب من خلال إضافة (10000) دينار سنويا لكل موظف على راتبه الاسمي ، وبعدها يتم ضرب مخصصات الخدمة في نسبة مخصصات الشهادة لاستخراج الخدمة مع علاوة الشهادة حقل (3)، ومن ثم قياس هذه المخصصات لغاية تاريخ التقاعد حقل(4) من خلال ضربها في (t–y) جدول (5)، وتم جمعها مع مخصصات الشهادة من الجدول السابق (6) في حقل (5) . وبمجموع مخصصات الشهادة والخدمة يتكون بذلك مقدار المصروفات الفكرية (li) التي يتم الاعتماد عليها في قياس قيمة رأس المال البشري.

جدول (8) قياس نسبة الخصومات الشهرية والسنوية لكل موظف حتى سن التقاعد

الموظف	معدل الخصومات من رواتب الموظف				
	ضريبة الدخل (1)	خصم التقاعد (2)	المجموع (r+i) (2)+(1) (3)	الخصم السنوي (12)x(3) (4)	(r + I) x t–y جدول (5) (5)
الموظف رقم 1	%3	%10	%13	1.5	45
الموظف رقم 2	%3	%10	%13	1.5	45
الموظف رقم 3	%2	%10	%12	1.5	57
الموظف رقم 4	%2	%10	%12	1.5	55.5
الموظف رقم 5	%2	%10	%12	1.5	45
الموظف رقم 6	%1	%10	%11	1.3	49.4
الموظف رقم 7	%1	%10	%11	1.3	46.8
الموظف رقم 8	%1	%10	%11	1.3	46.8
الموظف رقم 9	%1	%10	%11	1.3	46.8
الموظف رقم 10	%1	%10	%11	1.3	46.8
الموظف رقم 11	%1	%10	%11	1.3	52

يلاحظ من الجدول(8) أعلاه عملية قياس نسبة الخصم لكل موظف من مقدار راتبه ، اذ تم قياس نسبة الخصم الشهرية حقل (3) المتكون من ضريبة الدخل واستقطاع التقاعد لكل موظف ،وبعدها تم قياس مقدار الخصم بصورة سنوية من خلال حاصل ضرب حقل (3) في (12) شهر حقل (4) ، ومن ثم تم قياس مقدار الخصومات من كل موظف حتى فترة التقاعد من خلال حاصل ضرب حقل (4) في (t–y) ، ليتكون مقدار الخصومات من كل موظف حتى فترة التقاعد ، أي ان الأرقام في حقل (5) تمثل عدد مرات المبالغ المستقطعة من مخصصات الشهادة والخدمة لكل موظف من تاريخ تعينه لغاية تاريخ التقاعد. كذلك بالإمكان استخدام خصم (الضمان الاجتماعي) بدل من خصم التقاعد بالوحدات الاقتصادية الخاصة.

جدول (9) قياس مقدار الاستقطاع من قيمة الموظف من تاريخ التعيين وحتى التقاعد(المبالغ بالدنانير)

الموظف	مخصصات الشهادة الشهرية (1)جدول (6)	مخصصات الخدمة الشهرية (2)	مجموع مخصصات الشهادة والخدمة (1)+(2) (3)	معدل الخصم من تاريخ التوظيف حتى التقاعد (4)جدول (8)	المبلغ المستقطع من مخصصات كل موظف حتى التقاعد(5) (4)x (3)
الموظف رقم 1	290250	1208	291458	45	13115610
الموظف رقم 2	195650	1125	196775	45	8854875
الموظف رقم 3	205650	1208	206858	57	11790906

الموظف رقم 4	135100	1125	136225	55.5	7560487
الموظف رقم 5	159950	1125	161075	45	7248375
الموظف رقم 6	112000	1125	113125	49.4	5588375
الموظف رقم 7	135900	1208	137108	46.8	6416654
الموظف رقم 8	135900	1208	137108	46.8	6416654
الموظف رقم 9	92750	1125	93875	46.8	4393350
الموظف رقم 10	135900	1208	137108	46.8	6416654
الموظف رقم 11	112000	1125	113125	52	5882500

يلاحظ من الجدول (9) أعلاه عملية قياس مقدار الاستقطاع من المخصصات الفكرية (الشهادة والخدمة) من كل موظف من تاريخ تعينه لغاية تاريخ التقاعد، اذ تم قياس مخصصات الخدمة الشهرية من خلال تقسيم المخصصات الخدمة السنوية على (12) شهر حقل (2) وتم جمعها من مخصصات الشهادة الشهرية في حقل (3) وبعدها تم استخراج مقدار الاستقطاع من المصروفات الفكرية لكل موظف من تاريخ تعينه لغاية تاريخ التقاعد من خلال حاصل ضرب حقل (3) في مقدار الاستقطاع من الجدول (8) وبذلك تستخرج قيمة الاستقطاع حقل (5).

جدول (10) قياس النسبة المعدلة للخصومات من كل موظف من تاريخ التعيين وحتى التقاعد (بالدنانير)

الموظف	مخصصات الخدمة والشهادة حتى التقاعد (Ii) (1) جدول (7)	مبلغ الاستقطاع من المخصصات حتى التقاعد (2) جدول (9)	المبلغ الصافي بعد الاستقطاع (2) - (1) (3)	نسبة الاستقطاع المعدلة (1)/(3) (t-y)
الموظف رقم 1	104925000	13115610	91809390	1.1428569
الموظف رقم 2	70839000	8854875	61984125	1.1428571
الموظف رقم 3	94327400	11790906	82536494	0.8750002
الموظف رقم 4	60459400	7560487	52898913	0.8749494
الموظف رقم 5	58057000	7248375	50808625	0.8751507
الموظف رقم 6	51585000	5588375	45996625	0.8916667
الموظف رقم 7	59230800	6416654	52814146	0.8916669
الموظف رقم 8	59230800	6416654	52814146	0.8916669
الموظف رقم 9	40554000	4393350	36160650	0.8916667
الموظف رقم 10	59230800	6416654	52814146	0.8916669
الموظف رقم 11	54300000	5882500	48417500	1.12149533

يلاحظ من الجدول(10) أعلاه عملية قياس نسبة (t-y) المعدلة ، اذ ان عملية تطبيق أنموذج القياس الخاصة برأس المال البشري يتطلب إظهار مبلغ قيمة كل موظف بالصافي بعد استبعاد الخصوم ، اذ تم استخراج المبلغ الصافي حقل (3) من خلال حاصل طرح مقدار الخصم حقل (3) من المخصصات الفكرية حقل (1) وبعدها تم تقسيم المبلغ قبل الاستقطاع حقل (1) على المبلغ الصافي حقل (3) من اجل استخراج النسبة المعدلة حقل (4) التي يتم الاستعانة بها لقياس قيمة رأس المال البشري في الجدول اللاحق .

جدول (11) قياس قيمة كل موظف (راس المال البشري) وفق الأنموذج المعدل (المبالغ بالدنانير)

الموظف	نسبة الاحالة للتقاعد (p(t+1)) (من جدول (5)	مخصصات الخدمة والشهادة حتى التقاعد (Ii) (من جدول (7)	(r + I) t-y (من جدول (10)	$\frac{Ii}{(r+I)\,t-y}$ قيمة المخصصات الفكرية بعد الاستقطاع	$\frac{Ii}{(r+I)\,t-y}^{x}$ p(t+1) قيمة رأس المال البشري لكل موظف
الموظف رقم 1	86%	104925000	1.1428569	91809390	78956075

الموظف رقم 2	86%	70839000	1.1428571	61984125	53306348
الموظف رقم 3	73%	94327400	0.8750002	82536494	60251641
الموظف رقم 4	57%	60459400	0.8749494	52898913	30152380
الموظف رقم 5	86%	58057000	0.8751507	50808625	43695418
الموظف رقم 6	56%	51585000	0.8916667	45996625	25758110
الموظف رقم 7	41%	59230800	0.8916669	52814146	21653800
الموظف رقم 8	41%	59230800	0.8916669	52814146	21653800
الموظف رقم 9	56%	40554000	0.8916667	36160650	20249964
الموظف رقم 10	41%	59230800	0.8916669	52814146	21653800
الموظف رقم 11	%56	54300000	1.12149533	48417500	27113800
المجموع					404445136

يلاحظ من الجدول (11) أعلاه عملية قياس قيمة رأس المال البشري لكل موظف وبصورة إجمالية ، اذ تم قياسه من خلال حاصل ضرب المبلغ الصافي بعد استقطاع الخصم حقل (4) في نسبة الإحالة للتقاعد حقل (1) ، وبعدها تم جمع قيمة كل موظف لينتج قيمة رأس المال البشري بصورة إجمالية للوحدة الاقتصادية. ومن خلال ما تقدم فانه ذلك يلائم هدف البحث ويدعم تحقيقه ، اذ يساعد الانموذج اعلاه على تطبيق عملية القياس المحاسبية في الوحدات الاقتصادية بصورة عامة والمصرف العقاري بصورة خاصة والذي يحقق بدوره إثبات الفرضية الفرعية الأولى (1.1) القائلة ان (**هنالك إمكانية لقياس رأس المال البشري باستخدام الانموذج المعدل لمعامل القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية**).

كذلك يلاحظ بان قيمة رأس المال البشري هي (404445136) في سنة (2012) أما قيمة بقية الموظفين (13) فانهم لا يدخلون في عملية القياس لانهم لا يساهمون برأس المال البشري بصورة كبيرة بالقدر الذي يساهم به الموظفين (11) الذين تم قياسهم ، كذلك ان تأثير الموظفين (11) الذين تم قياسهم سوف يكون على الأرباح من خلال تخفيض المصاريف التشغيلية (الرواتب والأجور) في قائمة الأرباح والخسائر بمقدار (20686100) بعد عملية الإفصاح ، ولكن تأثيرهم يكون مقتصراً على مخصصات الشهادة والخدمة لسنة (2012) ويمتد ذلك التأثير إلى السنوات اللاحقة من خلال بتخفيض المصاريف ومن ثم زيادة الأرباح.

- **قياس قيمة رأس المال الهيكلي وإثبات الفرضية الفرعية الثانية (1.2)**

يتم قياس رأس المال الهيكلي في الوحدة الاقتصادية موضع البحث وفق المعادلات الآتية:

- القيمة المضافة للوحدة = إجمالي الإيرادات – تكاليف الشراء(مستلزمات سلعية)
- راس المال الهيكلي = القيمة المضافة للوحدة – رواتب وأجور العاملين
- راس المال الفكري = رأس المال البشري + رأس المال الهيكلي

1054345191 – 7274462=1047070729 دينار، القيمة المضافة للوحدة

1047070729 – 196090365= 850980364 دينار، رأس المال الهيكلي لسنة 2012.

404445136+ 850980364= 1255425500 دينار، رأس المال الفكري لسنة 2012.

من خلال عملية القياس السابقة يلاحظ ان رأس المال الفكري يتكون من حاصل جمع قيمة رأس المال البشري من الجدول (11) وقيمة رأس المال الهيكلي أعلاه ، حيث تبين وجود قيمة لرأس المال الفكري لدى المصرف العقاري والذي يمثل الخبرات التي يملكها والذي يعتمد عليها في تطوير نشاطاته وتعزيز أرباحه ، وتم الحصول على

البيانات الخاصة بحسابي الرواتب والأجور وتكاليف الشراء (المستلزمات السلعية) من واقع السجلات المحاسبية والتقارير المالية الخاصة بالمصرف العقاري. وعليه فان عملية القياس السابقة الخاصة برأس المال الهيكلي تبين وجود قيمة له في المصرف العقاري ناتجة من الخطط التنظيمية والادارية وبذلك يتحقق إثبات الفرضية الفرعية الثانية (1.2) القائلة ان (**هنالك إمكانية لقياس رأس المال الهيكلي باستخدام انموذج معامل القيمة المضافة الفكرية**).

وتجدر الإشارة إلى ان قيمة رأس المال الفكري في السنوات اللاحقة سيتغير باستمرار ، وذلك بسبب تغير نسبة الإحالة إلى التقاعد ((p(t+1) التي يكون تأثيرها على زيادة خبرات الموظفين الذي ينعكس بدوره على قيمتهم ، لذلك فان عملية القياس تجري لمرة واحد للبنود الباقية وفي كل سنة تحتسب نسبة الإحالة للتقاعد ، يرجع ذلك الى عدم توفر ضمان كامل للموظف في البقاء بالعمل داخل الوحدة لذلك تتغير النسبة تبعا للتغيرات التي تحدث عند كل موظف ، والبنود الأخرى تبقى ثابته حتى فترة التقاعد.

جدول (12) قياس مخصصات الشهادة والخدمة الشهرية للموظفين (10) التي تخفض من حساب (الرواتب)

الموظف	مخصصات الشهادة السنوية	مخصصات الخدمة السنوية	المجموع
الموظف رقم 1	3483000	14500	3497500
الموظف رقم 2	2347800	13500	2361300
الموظف رقم 3	2467800	14500	2482300
الموظف رقم 4	1621200	13500	1634700
الموظف رقم 5	1919400	13500	1932900
الموظف رقم 6	1344000	13500	1357500
الموظف رقم 7	1630800	14500	1645300
الموظف رقم 8	1630800	14500	1645300
الموظف رقم 9	1113000	13500	1126500
الموظف رقم 10	1630800	14500	1645300
الموظف رقم 11	1344000	13500	1357500
المجموع	19188600	140000	20686100

يتضح من الجدول (12) أعلاه ان قيمة مخصصات الشهادة والخدمة كانت (20686100) والتي اعتبرت مصاريف رأسمالية يتم تحمليها على حساب رأس المال الفكري في قائمة الميزانية العمومية وتستبعد من قائمة الأرباح والخسائر في المصرف العقاري لسنة (2012).

- **الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وإثبات الفرضية الرئيسة الثانية**

استخدم الباحثان طريقة الإفصاح في صلب القوائم المالية لإظهار رأس المال الفكري في القوائم المالية الختامية للوحدات الاقتصادية من خلال الاعتماد على البيانات المحاسبية السابقة.

كذلك قبل إجراء عملية الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في القوائم المالية الختامية (حساب الأرباح والخسائر والميزانية) فانه يتطلب إثبات بعض القيود المحاسبية للإفصاح عن رأس المال الفكري في القوائم المالية (المصرف العقاري – شركة عامة):-

- إثبات قيد قيمة رأس المال الفكري في 12/31 /2012

المبلغ المدين	المبلغ الدائن	البيان	رقم الدليل
1255425500		من ح/الموجودات الفكرية	**11851**
	1255425500	الى ح/ رأس المال الفكري	**214**

يلاحظ من القيد السابق اتباع النظام المحاسبي المطبق في العينة محل البحث، اذ تم وضع رأس المال الفكري تحت بند النفقات الايرادية المؤجلة – الموجودات الثابتة المعنوية ، بسبب الطبيعة المعنوية له وقدرته على توليد الإيرادات المستقبلية، وفي حالة وجود بعض الموظفين العاملين لدى الوحدة الاقتصادية تحت التدريب فانه بالإمكان تحميل قيمتهم على حساب (مشروعات تحت التنفيذ– نفقات إيراديه مؤجلة).

ح/ الموجودات الثابتة المعنوية (الموجودات الفكرية)

المبلغ المدين / دينار	البيان	المبلغ الدائن/ دينار	البيان
1255425500	رأس المال الفكري	**1255425500**	**رصيد 2012/12/31**
1255425500	المجموع	**1255425500**	المجموع

ح/رأس المال الفكري

المبلغ المدين/ دينار	البيان	المبلغ الدائن/ دينار	البيان
1255425500	**رصيد 2012/12/31**	**1255425500**	الموجودات الثابتة المعنوية
1255425500	المجموع	**1255425500**	المجموع

أما إثبات قيد قيمة رأس المال الفكري للسنوات اللاحقة فأنه يتم من خلال القيام بأعداد قيد التسوية الخاص بقيمة رأس المال الفكري بعد إجراء عملية القياس في نهاية السنة المالية ويتم تعزيز المبلغ المرحل من السنة السابقة بالفرق من خلال تسجيل نفس القيد السابق بالفرق بين القيمتين .

- **احتساب الإضافات والاستبعادات الخاصة براس المال الفكري**

طالما ان رأس المال الفكري يستند إلى الإبداعات والمعرفة المتجددة فانه لا يتناقص بالاندثار كبقية الموجودات، ومن وجهة نظر الباحثان فان رأس المال الفكري يزداد بزيادة المعرفة والخبرة بصورة مستمرة لذلك فان عملية انخفاض قيمة رأس المال الفكري لا تكون دورية إنما بحسب الظروف التي تطرا على الوحدة الاقتصادية مثل(وفاة او استبعاد احد الموظفين) كذلك يزداد رأس المال الفكري بمكوناته كافة من خلال زيادة التوظيف والتدريب والتعليم.

جدول (13) الإضافات والاستبعادات من رأس المال البشري لسنة (2012)

البيان	المبالغ	الملاحظات
قيمة رأس المال البشري في 2012/12/31	**404445136**	**قيمة الناتجة من عملية القياس**
+ الإضافات	--------	**يتم في هذا الحقل اضافة الزيادة في مقدار قيمة رأس المال البشري**
– الاستبعادات	----------	**يتم في هذا الحقل طرح الاستبعادات من قيمة رأس المال البشري**
قيمة رأس المال البشري في 2012/12/31	**404445136**	**قيمة جديدة بعد التعديل**

يلاحظ من الجدول (13) أعلاه عملية توضيح الكيفية التي يتم بها احتساب الإضافات والاستبعادات الخاصة براس المال البشري ، اذ يتم إضافة قيمة جديدة لرأس المال البشري بالإضافة الى القيمة السابقة المرحلة من سنة سابقة والناتجة من عملية القياس في سنة (2011) على سبيل المثال ، أما الاستبعادات فيتم طرح الانخفاض بقيمة رأس المال البشري والناتج من وفاة او استبعاد احد الموظفين قبل التقاعد ، اذ ان عملية انخفاض قيمة رأس المال البشري ترتبط بعدد الموظفين العاملين بالوحدة وخبراتهم ومهاراتهم.

جدول (14) قياس الإضافات والاستبعادات لرأس المال الهيكلي (2012)

البيان	المبالغ	الملاحظات
قيمة رأس المال الهيكلي في 2012/12/31	**850980364**	**قيمة الناتجة من عملية القياس**
+ الإضافات	---------	**يتم اضافة الزيادات الى قيمة رأس المال الهيكلي والناتجة من عملية الخطط التنظيمية والاستراتيجية**
– الاستبعادات	----------	**يتم تخفيض قيمة رأس المال الهيكلي نتيجة انخفاض القيمة المضافة الخاصة بالوحدة الاقتصادية**
قيمة رأس المال الهيكلي في 2012/12/31	**850980364**	**قيمة جديدة بعد الإضافات**

يلاحظ من الجدول(14) أعلاه عملية قياس الإضافات والاستبعادات لرأس المال الهيكلي ، اذ يتم ترحيل قيمة رأس المال الهيكلي الناتجة من القياس الى سنة لاحقة وبعدها يتم جمعها مع الإضافات الناتجة من عملية القياس (الفرق بين قيمة سنة 2011 وقيمة سنة 2012)، أما الاستبعادات فتتم من خلال تخفيض قيمة رأس المال الهيكلي نتيجة انخفاض قيمة الوحدة وانخفاض ارباحها نتيجة الخطط والسياسات الضعيفة التي تمتلكها وحدة اقتصادية معينة ، ومما تقدم فان الجدولين اعلاه يوضحان الكيفية التي يتم بها احتساب الاضافات والاستبعادات الخاصة برأس المال الفكري بالوحدات الاقتصادية بصورة عامة والمصرف العقاري بصورة خاصة.

وفيما يلي حساب الأرباح والخسائر الذي يتضمن مبلغ الرواتب والأجور بعد استبعاد قيمة الموظفين الذين تم اعتبارهم رأس مال فكري وتم الإفصاح عنهم في قائمة الميزانية العمومية للمصرف العقاري (محل البحث).

حساب الأرباح والخسائر للمصرف العقاري – فرع المثنى – شركة عامة

عن السنة المنتهية في 2012/12/31 قبل وبعد الإفصاح عن رأس المال الفكري

الدليل	البيان	قبل الإفصاح		بعد الإفصاح	
		المصروفات	الإيرادات	المصروفات	الإيرادات
4	الإيرادات:				
43	النشاط الخدمي		48158250		48158250
44	العمليات المصرفية		992386941		992386941
	إجمالي الإيرادات		1054345191		1054345191
3	المصروفات:				
31	الرواتب والأجور	196090365		175404265	
32	المستلزمات السلعية:				
322	الوقود والزيوت	3075200		3075200	
325	اللوازم والمواد	20000		20000	
	المصروفات المتنوعة	4179262		4179262	
327	المسلتزمات الخدمية				
3	مصاريف الصيانة	1896850		1896850	
33	دعاية وطبع وضيافة	300000		300000	
333	نقل وايفاد واتصالات	11422000		11422000	
334	مصروفات خدمية	2441150		2441150	
336	الاندثار	2595724		2595724	
3	مصروفات تحويلية	650000		650000	
38	مصروفات ادارية	111377859		111377859	
39	اجمالي المصروفات	334048410		313362310	
	صافي الربح	720296781		740982881	

يلاحظ من الجدول أعلاه عملية إعداد حساب الأرباح والخسائر للمصرف العقاري عينة البحث ، اذ اتضح وجود زيادة مبلغ الأرباح بمقدار (20686100) لسنة (2012) ناتجة من انخفاض مبلغ (الرواتب والأجور) بسبب استبعاد مخصصات الشهادة والخدمة للموظفين (11) الذين تم اعتبار مخصصاتهم رأسمالية (رأس المال البشري) والذي سوف ينعكس دوره على الأرباح المستقبلية المتحققة لدى المصرف ، ومن خلال ما تقدم فان ذلك يتحقق إثبات الفرضية الفرعية الثانية **(2.1) التي مفادها (يؤدي الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في زيادة ربحية الوحدات الاقتصادية الظاهرة في قائمة النتيجة).**

الميزانية العمومية للمصرف العقاري – فرع المثنى – شركة عامة

كما هي في 12/31/ 2012 بعد الإفصاح عن رأس المال الفكري

الدليل	الموجودات	2012		الأهمية النسبية %من مجموع الموجودات
		جزئي	كلي	
1	**الموجودات المتداولة**			
14	الائتمان النقدي	**4685098627**		**0.75**
16	المدينون	**74981000**		**0.012**
18	النقدية	**98915036**		**0.015**
	مج .الموجودات المتداولة		**4858994663**	
11	**الموجودات الثابتة**			
111	الأراضي	**3108000**		**0.000**
112	المباني والإنشاءات	**10594483**		**0.001**
113	الآلات والمعدات	**38750000**		**0.006**
116	الأثاث وأجهزة مكاتب	**36139630**		**0.005**
118	نفقات الايرادية المؤجلة	**930000**		**0.000**
1185	الموجودات الثابتة المعنوية	**1255425500**		**0.20**
	مج. الموجودات الثابتة		**1344947613**	
	اجمالي الموجودات		**6203942276**	**%100**
2	**مصادر التمويل والمطلوبات**	**4226663191**		
26	الدائنون			
	إجمالي المطلوبات		**4226663191**	**0.68**
	مصادر التمويل	**778402**		
21	راس المال	**778402**		**0.000**
212	الاحتياطي الرأسمالي	**1255425500**		**0.000**
214	راس المال الفكري	**720296781**		**0.20**
224	الفائض المتراكم			**0.11**
	إجمالي مصادر التمويل		**1977279085**	
	إجمالي المطلوبات ومصادر التمويل		**6203942276**	**%100**

يتضح من خلال القائمة أعلاه ان عملية الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري قد جرت ضمن الموجودات الثابتة المعنوية ضمن حساب النفقات الايرادية المؤجلة في جانب الموجودات ، وتحت حساب رأس المال الفكري ضمن جانب المطلوبات. كذلك يلحظ من حقل الأهمية النسبية وجود أهمية نسبية كبيرة لرأس المال الفكري مقارنة مع بقية الموجودات، اذ يمثل رأس المال الفكري نسبة (20%) من إجمالي الموجودات ، ويمثل كذلك نسبة (20%) من مجموع مصادر الأموال ، ومن خلال تلك الأهمية النسبية الكبيرة لرأس المال الفكري فانه ينعكس على

جودة القوائم المالية في التعبير عن المركز المالي الحقيقي للمصرف العقاري بصورة خاصة والوحدات الاقتصادية بصورة عامة. وبذلك يتحقق إثبات الفرضية الفرعية الثانية (2.2) والقائلة ان **(هنالك أهمية نسبية كبيرة للإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية)**.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

- **الاستنتاجات الخاصة بالجانب النظري**

1. يؤدي الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية دوراً جوهريا في تعزيز جودة تلك القوائم المالية ، بما يخدم مصلحة المستخدمين الخارجيين كافة في عملية اتخاذ القرارات، وهذا ما اكد عليه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) حول عمليات الإفصاح الكافي في القوائم المالية .
2. يؤدي الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري دورا مهما في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين بالوحدات الاقتصادية ، وذلك من خلال معرفة دور كل منهم في تطوير عمل الوحدة وتحقيق أهدافها المتنوعة .
3. يعد رأس المال الفكري المحرك الأساسي لكافة الأعمال والأنشطة التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية، فضلا عن دوره في تحقيق أهدافها المتنوعة في زيادة طاقتها الإنتاجية وتحقيق الميزة التنافسية ومن ثم زيادة حصتها السوقية وتعظيم ربحيتها.
4. لا يوجد اتفاق بين المنظمات المحاسبية الدولية والمحلية على إصدار معيار دولي خاص براس المال الفكري بصورة عامة والموارد البشرية بصورة خاصة يختص بقياسه والإفصاح عنه في القوائم المالية الختامية.

- **الاستنتاجات الخاصة بالجانب العملي**

1. ظهر ان هنالك إمكانية للقياس المحاسبي عن رأس المال البشري في الوحدات الاقتصادية بصورة عامة والمصرف العقاري بصورة خاصة من خلال استخدام أنموذج معدل للقيمة الحالية للإيرادات المستقبلية ، اذ ظهرت قيمة رأس المال البشري بالمصرف العقاري (404445136) والتي انعكست على عملية الافصاح بقائمة الميزانية العمومية للمصرف العقاري في سنة 2012 .
2. ظهر ان هنالك إمكانية للقياس المحاسبي عن رأس المال الهيكلي في الوحدات الاقتصادية بصورة عامة والمصرف العقاري بصورة خاصة من خلال استخدام أنموذج القيمة المضافة الفكرية ، اذ ظهرت قيمة رأس المال الهيكلي بالمصرف (850980364) والتي انعكست على عملية الافصاح بقائمة الميزانية العمومية للمصرف العقاري في سنة 2012.
3. يساعد الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على زيادة الأرباح المتحققة لدى الوحدات الاقتصادية بصورة عامة والمصرف العقاري بصورة خاصة من خلال عملية تغيير التبويب المحاسبي لبنود قائمة الدخل واعتبار رأس المال الفكري موجوداً رأسمالياً بدل من اعتباره مصروف إيرادياً ، ازدادت أرباح المصرف العقاري في سنة (2012) بمقدار (20686100) نتيجة لعملية الافصاح عن رأس المال الفكري .

4. هنالك إمكانية وأهمية نسبية كبيرة للإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في المصرف العقاري ، اذ تقدر نسبة الاهمية النسبية لرأس المال الفكري بالمصرف (20%) مقارنة مع بقية الموجودات الاخرى التي يمتلكها المصرف ، الأمر الذي يبرر عملية الإفصاح المحاسبي عنه في القوائم المالية الختامية.

ثانيا :<u>التوصيات</u>

1. يتعين على الوحدات الاقتصادية إيجاد الوسائل والإجراءات المناسبة التي تساعدها في تحقيق عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في قوائمها المالية الختامية بما يخدم ملاكها ويحقق أهدافها الاستراتيجية .
2. يتعين على الوحدات الاقتصادية تطوير مهارات الأفراد العاملين لديها من خلال دورات التعليم والتدريب المستمر بما يخدم مصلحة الوحدة الاقتصادية ، بالإضافة الى تقديم المزيد من الإفصاح عنهم في القوائم والتقارير المالية الختامية او الملحقة بما يحقق رضاهم الوظيفي .
3. يتعين على الوحدات الاقتصادية ان تدرك أهمية رأس المال الفكري ودوره الكبير في تحقيق أهداف الوحدة ، اذ ان على الوحدات الاقتصادية الاهتمام به وتطويره من خلال التعليم وتطوير المهارات وزيادة المعرفة .
4. يتعين على المنظمات المحلية والدولية الاهتمام براس المال الفكري من خلال تطوير الأسس والقواعد والإجراءات والمعايير من اجل إصدار معيار مناسب خاص براس المال الفكري يدعم عملية القياس والإفصاح عنه .
5. يتعين على الوحدات الاقتصادية اتباع الأنموذج المعدل للقيمة الحالية للإيرادات المستقبلية لقياس رأس المال البشري في الوحدات الاقتصادية بصورة تجريبية لغرض معرفة دورها في تطوير عمل الوحدة ومعلوماتها المحاسبية المقدمة للمستخدمين الخارجيين .
6. يتعين على الوحدات الاقتصادية اتباع القيمة المضافة الفكرية لقياس رأس المال الهيكلي في الوحدات الاقتصادية بصورة تجريبية لغرض معرفة دورها في تطوير عمل الوحدة ومعلوماتها المحاسبية المقدمة للمستخدمين الخارجيين .
7. يتعين على الوحدات الاقتصادية عدم تحميل كامل قيمة رأس المال الفكري على حساب النتيجة (الدخل) لان رأس المال الفكري يعد من أصول الوحدة وليس من مصاريفها ، اذ ان هذه المعالجة تقلل من الأرباح السنوية المتحققة للوحدة .
8. يتعين على الوحدات الاقتصادية ان تدرك الأهمية النسبية لرأس المال الفكري ودوره الواضح في تطوير أدائها ، والذي يستوجب عليها الاهتمام به بصورة مستمرة كأحد الأصول المعنوية مثلما هو الحال بالنسبة للموجودات الملموسة الأخرى .

وفي الختام يرى الباحثان ان هنالك إمكانية لاستكمال هذا البحث بأبحاث أو دراسات أخرى تتضمن عملية القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري في الوحدات الاقتصادية لعل ابرزها يتمثل في (قياس رأس المال الفكري واثرهُ في تعزيز القيمة السوقية للشركات المساهمة الخاصة و قياس كفاءة رأس المال الفكري واثرهُ على أداء الوحدات الحكومية الخدمية).

قائمة المصادر

أولا: المصادر العربية

1. بن صالح ، عبد الله ، سحنون بو نعجة :" أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري من منظور معايير المحاسبة الدولية " دراسة منشورة في مجلة جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ،2011.
2. الربيعي ، رباب عدنان فاضل: " **دور قياس كفاءة رأس المال الفكري في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية** " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة الكوفة ، النجف – العراق ،2014.
3. الغبان، ثائر صبري محمود :"**المناهج العملية لقياس رأس المال البشري في ظل محاسبة رأس المال الفكري والإجراءات المقترحة للتطبيق في الوحدات المعرفية**" مجلة العلوم المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، مجلد 2–العدد 8– 2009.
4. **قانون التقاعد الموحد** لسنة 2014 جريدة الوقائع العراقية العدد 4314.
5. مشكور، سعود جايد :"**النظام المحاسبي الموحد**" مطبعة الميزان ، الطبعة الأولى – النجف العراق ،2013.
6. وهيبة ، بن داودية : " **متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري واثره على القوائم المالية في منظمات الأعمال** " مجلة العلوم الاقتصادية والمعرفية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بو علي ، بالشلف – الجزائر ،2011.
7. الفضل ، مؤيد ، عبد الناصر نور ، علي الدوغجي **" المشاكل المحاسبية المعاصرة "** الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ،2002.
8. سالم ، فضل كمال " **مدى اهمية القياس والافصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية واثرة على اتخاذ القرارات المالية**" رسالة ماجستير منشورة ، كلية التجارة – الجامعة الاسلامية– غزة ،2008.

ثانيا : المصادر الأجنبية

1. Abeyesekera and giuthrie :"an empirical investigation of annual reporting trends of intellectual capital in Srilanka" research online, university of Wollongong, Srilanka, 2002.
2. Bontis, Keow, & Richardson, "Intellectual capital and business performance in Malaysian industries" Research online, university of Selangor Malaysian, 2000.
3. Freyedon Ahmed, Benzad Parivizi , Bahram Meyhami , Morteza Ziaee " Intellectual capital Accounting and its role in create competitive Advantage at the Universities " Interdisciplinary journal of contemporary research in business , Tehran – Iran ,2010.
4. James Woodcock and Rosalind H. Whiting "Intellectual Capital Disclosures By Australian companies" Paper accepted for presentation at the Afaanz conference Adelaide , Australia ,2009.

5. Khalique., Shaari, Samad,." Impact of Intellectual Capital on the Organizational Performance of Islamic Banking Sector in Malaysia" Asian Journal of Finance Accounting, Malaysia, 2013.
6. Lev, B. & Schwartz, S. “On the Use of Economic Concepts of Human Capital in Financial Statement” January of Accounting Review, Indonesia, 1971.
7. Noradiva Hamzah and Zakiah Muhammad dun "Disclosure of intellectual capital information of the Airline companies in Malaysia" Journal research in accounting, Malaysia, 2010.
8. Pulic, "Value creation efficiency analysis of Croatian banks" Retrieved from http://www.cik−hr.com/data/cro_banke.pdf 2001.
9. Pulic, Ante "Intellectual capital - does it create or destroy value? Measuring Business Excellence" Vol. 8 Iss: 1 pp. 62 – 68. 2004.
10. Steward "Intellectual Capital, Bantam Doubleday Dell Publishing" journal articles on Intellectual Capital, New York, USA 2002.
11. Stewart, "The Wealth of Knowledge: Intellectual Capital and the Twenty-first Century Organization, Doubleday" journal articles on Intellectual Capital, New York, USA 2004.

الفصل السادس

دور استخدام أدوات رأس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة في ترشيد التكاليف[6] (دراسة عملية في الشركات الصناعية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية)

الملخص

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي الى تسليط الضوء على دور استخدام ادوات رأس المال الفكري وادارة الجودة الشاملة في تخفيض التكاليف الانتاجية للمنتوج في ظل المنافسة الشديدة بين الشركات الصناعية، كذلك بيان العلاقة بين تطبيق ادوات المحاسبة الفكرية في ظل ادارة الجودة الشاملة في تحقيق رضا الزبون من خلال تقديم المنتوج او خدمة للزبون بأقل كلفة وأعلى جودة في ظل توفر الخبرات والمهارات من قبل العاملين في الشركات الصناعية .

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد قائمة الاستقصاء (استمارة الاستبيان) معدة إعدادا علميا، حيث وزعت هذه الاستمارة على العاملين(محاسبين ، مدققين ، مديرو المبيعات ، مدراء الاقسام ومعاونيهم وكذلك رجال المعرفة) في بعض الشركات الصناعية المسجلة في سوق الأوراق المالية والبالغ عددها (5) شركات ، تم توزيع (55) استمارة واسترجع منها (50) استمارة أي بمعدل 90% ، وقد تم إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة لتحقيق فرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ان الشركات الصناعية المسجلة في سوق الأوراق المالية تهتم في تطوير نشاطها من خلال إجراء التحسين المستمر لعملياتها وأنشطتها الإنتاجية من خلال المتابعة من قبل مجالسها الإدارية، فضلا عن المستثمرين والمساهمين والمقرضين وذلك لتقديم الخدمات ذات الجودة العالية إلى الزبون، كذلك أظهرت الدراسة ان رضا الزبون يتأثر بمدى استخدام أدوات رأس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة.

لذا توصي الدراسة بضرورة قيام الشركات الصناعية المسجلة في سوق الأوراق المالية بدراسة السوق والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في سلوك الزبون قبل طرح أي منتوج أو خدمة ، وكذلك ضرورة قيام الجمعيات المهنية المحاسبية المتمثلة بنقابة المحاسبين وجمعية

([6]) إعداد الباحثان: سعود جايد مشكور العامري، حـــيدر عباس عبد العـطار- جامعة المثنى.

المحاسبين والمدققين بإقامة دورات تدريبية متخصصة وورش العمل في القطاع الصناعي وإقامة المؤتمرات والندوات العلمية للتعريف بمدى وأهمية استخدام أدوات رأس المال الفكري في ظل إدارة الجودة الشاملة.

المقدمة

تتجه الاتجاهات المعاصرة في الإدارة الحديثة نحو معالم موضوع جديد يهتم بالموجودات الفكرية اكثر من الموجودات المادية، لأن الإضافة والتعظيم في الموجودات المادية يأتي بفعل توافر الموجودات الفكرية ومنها راس المال البشري.

يتمثل راس المال البشري للمنظمة بنخبة من العاملين يمتلكون مجموعة من القدرات المعرفية والتنظيمية دون غيرهم تمكنهم هذه القدرات من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة التي تمكن المنظمة من توسيع حصتها السوقية من خلال تحسين نوعية منتجاتها وتخفيض تكاليفها، وتعظيم نقاط قوتها وتجعلها في موقع يمكنها من اقتناص الفرصة المناسبة.

ان إيجاد حالة الربط بين راس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة يمكن اعتباره فلسفة وخطوط عريضة ومبادئ تدل وترشد المنظمة لتحقق تطور مستمر وهي أساليب كمية بالإضافة إلى الموارد البشرية التي تحسن استخدام الموارد المتاحة وكذلك الخدمات بحيث أن كافة العمليات داخل المنظمة تسعى لأن تحقق إشباع حاجات المستهلكين الحاليين والمرتقبين باقل كلفة ممكنة.

أن المستهلكين يرغبون بالحصول على السلع ذات الجودة العالية وبأسعار مناسبة مما يجعل المنظمات تفكر جديا في كيفية تحقيق أعلى درجات الجودة بأسعار مناسبة ومنافسة، الأمر الذي استدعى المنظمات للسعي لتقليل التكاليف بينما تسعى إلى تحسين الجودة في نفس الوقت. وهذا ما دعى هو الآخر محاسبة التكاليف إلى توظيف العديد من تقنيات إدارة التكلفة كمستجدات حديثة لترشيد التكاليف في ظل إدارة الجودة الشاملة. ولذلك جاءت هذه الدراسة لاستعراض ثلاثة متغيرات تتمثل في راس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة وترشيد التكاليف للربط والتأثير فيما بينها بغية الوصول إلى نتائج نظرية وعملية نابعة من الواقع.

المبحث الأول
منهجية الدراسة

❖ **مشكلة الدراسة**

يؤخذ على غالبية الشركات الصناعية في العراق بانها لم تكترث لراس المال الفكري فيها لما له الدور الفاعل في إدارة الجودة الشاملة ومن ثم الوصول الى هدف ترشيد التكاليف التي تمثل احد أهداف الشركات في تحقيق العائد المطلوب . وفي ضوء ذلك يمكن صياغة المشكلة بالأسئلة الآتية :-

- هل تفكر الشركات الصناعية في تفعيل دور راس المال الفكري ؟
- هل الشركات لديها معرفة مسبقة عن راس المال الفطري من حيث المفهوم والخصائص والمكونات والأدوار التي يلعبها في أنشطتها؟
- هل تقوم الشركات بالربط بين راس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة ؟
- هل ان الربط راس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة يؤثر على متغير ترشيد التكاليف ؟

❖ **أهداف الدراسة**

1. وضع اطار نظري لراس المال الفكري من حيث المفهوم والخصائص والمكونات والأدوار.

2. استعراض إدارة الجودة الشاملة من حيث المفهوم والأهمية والفوائد والمعوقات ومتطلبات تطبيقها.
3. البحث في عملية ترشيد التكاليف تشكل هدفا جوهريا من أهداف إدارة الشركات لتحقيق الربحية .
4. قياس العلاقة بين راس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة وتأثير هذه العلاقة على ترشيد النفقات.

❖ **أهمية الدراسة**

تعد معرفة دور راس المال الفكري من الأهداف الجوهرية التي تسعى الى تحقيقها إدارة الشركات وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة في دعم عملية إدارة الجودة الشاملة، الأمر الذي ينعكس اثره على اختيار الفرص البديلة في عملية ترشيد التكاليف .

❖ **فرضيات البحث**

يستند البحث إلى فرضيتين رئيستين هما:-

الفرضية الرئيسية الأولى تتمثل في الاتي:-

أ. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين راس المال الفكري وترشيد التكاليف.
ب. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إدارة الجودة الشاملة وترشيد التكاليف .
ج. توجد علاقة ارتباط مشتركة ذات دلالة إحصائية بين راس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة وترشيد التكاليف

- **الفرضية الرئيسية الثانية وتتمثل في الاتي:**

أ. يؤثر راس المال الفكري في ترشيد التكاليف .
ب. تؤثر إدارة الجودة الشاملة في ترشيد التكاليف.
ج. يؤثر راس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة مجتمعةً في ترشيد التكاليف.

❖ **حدود البحث**

من خلال استعراض مشكلة البحث والتعرف على طبيعتها وأهمية تناولها ، فأن البحث سيحاول إعطاء وجهة نظر الباحثان محاسبياً بما يساعد على تفعيل دور راس المال الفكري وعلاقته بإدارة الجودة الشاملة لما لهذين المتغيرين من تأثير شديد على ترشيد التكاليف الذي يساعد هو الأخر الإدارة في رسم سياستها الربحية والتوسعية المستقبلية.

لذلك تتضمن الدراسة أربعة مباحث ،يتطرق المبحث الأول إلى منهجية البحث والمبحث الثاني يتناول راس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة وترشيد التكاليف ، أما المبحث الثالث فيتضمن الجانب العملي للدراسة.

❖ **أسلوب البحث**

أعتمد الباحثان في أعداد هذه الدراسة على ما يلي :

1. الأسلوب الاستنباطي القائم على أدوات القياس الإحصائي في البحث العلمي من خلال القيام بأعداد استبانة لمعرفة آراء عينة من المدققين العاملين في الشركات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، وقد تم توزيع (55) استمارة استبيان على العينة المذكورة تم استرجاع (50) استمارة منها لأجراء التحليل الإحصائي والتعرف على النتائج .
2. المراجع العلمية والدراسات الميدانية المختلفة ذات العلاقة بموضوع راس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة وأثرها على ترشيد التكاليف في تقييم واستخلاص عمل الوحدات الاقتصادية و تقديمها للبيانات المالية أو الإفصاح عنها بكل شفافية وموضوعية.

المبحث الثاني
الاطار المفاهيمي لرأس المال الفكري

اولاً:- مفهوم وتعريف رأس المال الفكري

يعد مفهوم رأس المال الفكري مفهوم إجرائي في التعبير عنه على انه القيمة المستخلصة من تحويل المعرفة الضمنية والمعلومات والخبرات والمهارات التي يتمتع بها العاملون الى أشكال ملموسة يمكن الإتجار بها(حقوق النشر والتأليف)والتي تمكن المنظمة من بناء مكانة ذهنية وعلاقات متميزة مع المستفيدين بهدف التفوق التنافسي (الحمداني،علي،126:2010).

يتمثل مفهوم رأس المال الفكري بالمعرفة النافعة للوحدات الاقتصادية فهو مصطلح غير محدد المفهوم بصورة دقيقة فهو في الغالب يشمل العمليات التكنلوجية الحديثة في الوحدات الاقتصادية ومن ضمنها براءة الاختراع وخبرات الموظفين التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية (Chirs،Sebastian،2007:4).

يعد مفهوم رأس المال الفكري مورد رئيسي يساعد على نجاح الوحدة الاقتصادية ويمثل العاملين الذين يمتلكون الخبرات والمهارات والمعارف التي تمنح الوحدة الاقتصادية ميزة تنافسية وهو شيء ثمين غير مرئي يمكن الوحدة الاقتصادية من تكوين ثروة كبيرة دون ان تظهر في قوائم الميزانية(جواد،محمد،22:2006).

لقد تعدد تعاريف رأس المال الفكري بين الباحثين والكتاب وحسب اختلاف البيئة ومن هذه التعاريف هي:-

1. رأس المال الفكري هو يمثل كافة المعارف والخبرات التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية والمتمثلة بالموظفين العاملين (رأس المال البشري) بالإضافة الى تكنلوجيا المعلومات والخطط الاستراتيجية ونظم المعلومات الحاسوبية(رأس المال الهيكلي) التي يمكن الاستفادة منها في تطوير عمل الوحدة وتعزيز قيمتها السوقية(الغانمي،25:2017).
2. رأس المال الفكري هو عبارة عن مجموعة من الخبرات والقدرات والمهارات والكفاءات التي يمتلكها مجموعة من أفراد الوحدة الاقتصادية ،ومجموعة أفراد مبدعة ومبتكرة لكل ما هو متميز بالنسبة للوحد الاقتصادية والتي عليها توظيف هذه المهارات من اجل زيادة الإنتاجية وتحقيق الميزة التنافسية لها لأنها تعد بمثابة سلاح التنافسي الذي يضمن لها البقاء في عالم الأعمال(لويزة،30:2016).
3. رأس المال الفكري يمثل مجموعة من المعارف والخبرات والمهارات والمواهب والعمليات والهياكل وأنظمة العمل والإجراءات وشبكة العلاقات التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية والتي يمكن توظيفها لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية (رشيد،الزيادي،13:2014).

مما تقدم يرى الباحثان ان رأس المال الفكري يمثل القدرة العالية من المهنية(الكفاءة، الخبرات والفطنة العملية والعلمية) التي يمتلكها الأفراد العاملين داخل الوحدة الاقتصادية دون

غيرهم والتي يمكن اعتبارها من ضمن الموجودات غير الملموسة لأنها سوف تساهم في زيادة الموجودات المادية للوحدات الاقتصادية.

ثانياً:- أهمية رأس المال الفكري

يعتبر رأس المال الفكري احد البنود التي ظهرت مؤخراً والتي لها أهمية للوحدات الاقتصادية على الصعيد الداخلي والخارجي ، ومن تلك الأهمية هي (الغانمي،26:2017) (زدوري،5:2011)(Fredone،etal،2012:4،Noradiva،Zakiah،(2012:2)(Cuganesan) 2006:10،-:

1- يعمل رأس المال الفكري في تعزيز الابتكار وتطوير الوحدات الاقتصادية ، اذ يساهم في وضع استراتيجية جديدة تخدم الوحدة الاقتصادية في تعزيز مركزها المالي .
2- يعتبر رأس المال الفكري احد الأمور الحيوية التي تستخدمها الوحدات الاقتصادية مؤخراً في تعزيز ثروتها وتطوير أداء عمله فضلاً عن المحافظة على قيمتها في السوق.
3- يعتبر رأس المال الفكري احد المصادر المهمة التي تستغلها الوحدة الاقتصادية في تحقيق التفوق التنافسي واستغلال الفرص المتاحة لتعزيز الربحية.
4- يمثل رأس المال الفكري المعرفة لدى الموظفين والقدرات الفعلية والإبداع مصدراً لدعم الموقف التنافسي في الوحدات الاقتصادية.
5- اهمية رأس المال الفكري يعتبر أداة تستخدمها الوحدات الاقتصادية في ضمان استمرارية عمله وتحقيق الزيادة في قيمتها السوقية.

ويرى الباحثان ان من أهمية رأس المال الفكري بأنه يقدم للوحدات الاقتصادية مساهمات فكرية جديدة ومبتكرة وحديثة تضيف لها قيمة حقيقة لمركزها المالي .

ثالثا:- أدوات ومكونات رأس المال الفكري

يختلف رأي الكتاب والباحثين في تحديد مكونات او أدوات رأس المال الفكري حسب البيئة والظروف المختلفة ، حيث ان هنالك نماذج متنوعة ومختلفة ، لذا سوف نركز في بحثنا على نموذج(Khalique،2013) وهي كالاتي (الغانمي،27:2017)، (Khalique،2013:83)، (Khalique،sharri،2011:31)، (Liu،Roosetal،2008:15)،(2007:413)،(Ireland،2003:936)،(Hitt،2002:353)، (Stewart،2002:413)، (Schultz)،1981:-

1- **رأس المال البشري (Human Capital)**:-يمثل رصيد المعرفة الفردية للوحدة الاقتصادية والمتمثلة بموظفيها فهو يعتبر مصدر التجديد والابتكار الاستراتيجي والذي له دور في خلق قيمة للوحد الاقتصادية ،لذا فأن رأس المال البشري يتمثل بالأفكار والخبرات والمهارات الموجودة لدى الموظفين العاملين بالوحدة الاقتصادية والذين يلعبون دور هام في تطوير عمل الوحدة وتحقيق التميز التنافسي ،لذل فأنه يعتبر من احد البنود غير ملموسة الأكثر أهمية للوحدة الاقتصادية حسب رأي العديد من الكتاب.

2- **رأس المال الهيكلي(Structural Capital):-** يعتبر رأس المال الهيكلي الحجر الأساس للوحدات الاقتصادية والذي يتضمن كافة البنود الفكرية غير الإنسان والذي يتضمن قواعد البيانات والعمليات والمخططات التنظيمية والأدلة العلمية في إجراءات وسياسات الوحدة الاقتصادية ، لذا فأن هنالك في بعض جوانب رأس المال الهيكلي ومن هذه الفروق هو الفرق الجوهري في استقلالية الثقافة البشرية عن الهيكل التنظيمي لدى الوحدة الاقتصادية.

3- **رأس المال الزبائني (Customer Capital):-** يعرف رأس المال الزبائني بأنه كافة قنوات الاتصال التي تربط الوحدة الاقتصادية بعملائها والتي يمك الاستفادة منها في توزيع المنتجات وزيادة المبيعات وترجع تسمية هذا النوع من البنود الفكرية برأس المال العقلاني نتيجة تطور علاقة الوحدات الاقتصادية مع البيئة الخارجية فهو متولد من جميع المعارف المخبأة في جميع علاقات الوحدة مع الزبائن والمنافسين والحكومات والنقابات.

4- **رأس المال الاجتماعي (Social Capital):-** يلعب رأس المال الاجتماعي دورا كبيرا في اداء الوحدات الاقتصادية ، فهو يعتبر احد المصادر التي تحقق التنمية المستدامة والميزة التنافسية ، وكذلك يعتبر احد الوسائل التي تستخدمها الوحدات الاقتصادية في تطوير علاقاتها مع الكيانات والوحدات الاخرى من خلال العلاقة الرسمية وغير الرسمية ، كما يساهم في جذب المعارف للوحدة الاقتصادية واستيعاب الموارد وتدفق المعلومات من والى داخل الوحدة لا انه يعتبر حلقة تواصل بين الوحدات من جهة والعالم الخارجي من جهة اخرى.

5- **رأس المال التكنلوجي (Technology Capital):-** يعد رأس المال التكنلوجي من العناصر الحاسمة في تحقيق النجاح لأي وحدة اقتصادية ، فهو يتمثل بالموارد التكنلوجية والتقنيات والابتكارات الحديثة والمستمرة من قبل الوحدة الاقتصادية والتي تساهم في تنشيط وتطوير عمل الوحدة الاقتصادية .

6- **رأس المال الروحي (Spiritual Capital):-** يعرف رأس المال الروحي بأنه كافة المعارف المستخدمة من الدين والتي لها تأثير على الاثنين مثل الروح والنفوذ والسلطة ويعتبر احد مكونات رأس المال الفكري بسبب الدور الذي يلعبه في التأثير على عمل موظفي الوحدة ونشاطاتهم .

<u>رابعاً:- المبادئ الرئيسية لرأس المال الفكري</u>

هناك خمسة مبادئ أساسية للإدارة الفاعلة لرأس المال الفكري وهي(Stewart،1997:163) (العنزي ، نعمة ،34:2002)(جواد، إسماعيل ،136:2009):-

1- الاستفادة قدر المستطاع من الأفكار والأعمال لصالح الوحدة الاقتصادية وإقامة العلاقات الجيدة مع الموظفين وزبائنها .
2- توفير الموارد التي يحتاجونها وتعزيزها في بناء شبكة داخلية متكاملة بينهم .
3- توجيه بناء المعلومات في المكان والوقت المناسب .
4- إشاعة المناخ السائد للأبداع والابتكار وعدم المبالغة في ادارة رأس المال الفكري .

5- هيكلة رأس المال الفكري في اتجاه المعلومات لزيادة كفاءتها وفاعليتها .
6- الادارة الفاعلة والكفؤة لرأس المال الفكري هي تلك التي تستطيع توجيه موجوداتها الفكرية والابداعية والتميزية التي تكون لديها المقدرة على استقطاب ذوي المهارات والمعارف وجذبهم للعمل لديهم .

خامساً:- ادوار رأس المال الفكري

يؤدي رأس المال الفكري أدوارا يفرضها عليه مركزه في الوحدات الاقتصادية حيث حدد (عبيد،77:2014) (Harrison،Sullivan،2000:38) هذه الآراء بما يأتي:-

1- الأدوار الدفاعية وتشمل الممارسات الأتية
أ- حماية المنتجات والخدمات المتولدة من إبداعات رأس المال الفكري .
ب- حماية التصميم والإبداع .
ت- تخفيف حدة الصراعات وتجنب رفع الدعاوي .
2- الأدوار الهجومية وتشمل الممارسات الآتية:-
أ. توليد العائد عن طريق
- المنتجات والخدمات الناجحة عن إبداعات رأس المال الفكري.
- الملكية الفكرية للوحدة الاقتصادية .
- الموجودات الفكرية للوحدة الاقتصادية.
- معرفة الوحدة الاقتصادية ، ومعرفة كيف(أي براعة الوحدة الاقتصادية).

ب. ابتكار مقاييس للأسواق الجديدة ، الخدمات ، المنتجات الجديدة.
ج. تهيئة منافذ جديدة لاختراق تكنلوجيا المنافسين .
د. تحديد اليات نفاذ إلى الأسواق الجديدة .
ه. صياغة استراتيجية جديدة تعوق دخول المنافسين الجدد .

سادساً:- سمات وخصائص رأس المال الفكري

هنالك مجموعة من السمات والخصائص الذي يتمتع بها الأفراد العاملين في الوحدات الاقتصادية ، ومن هذه الخصائص والسمات هي (عزيز،32:2015):-

1- يتميز الأفراد الذين يمثلون رأس المال الفكري بتوافر مهارات وخبرات عالية متنوعة .
2- يفضل رأس المال الفكري العمل من ضمن الهياكل التنظيمية المرنة .
3- يتسم رأس المال الفكري بالاستقلالية في الفكر والعمل .
4- يتفاعل رأس المال الفكري بشكل اكثر إيجابية في المناخ الإداري الذي يتسم باللامركزية في اتخاذ القرارات.
5- لا يرغب رأس المال الفكري في العمل بالوحدات الاقتصادية التي يسودها المناخ الرسمي الكامل.
6- يميل رأس المال الفكري نحو المبادأة والسعي المستمر نحو تقديم الابتكار والمقترحات الابتكارية قد تكون غير مألوفة في بعض الأحيان .

7- يفضل رأس المال الفكري التعامل مع القضايا والتي تتسم بعدم التأكد لأنها تعتبر مجال خصب لإبراز القدرات المتميزة للعاملين .
8- يمثل رأس المال الفكري المعرفة التي يمكن تحولها إلى أرباح .
9- يحاول رأس المال الفكري الانفتاح على الخبرة من خلال السعي المستمر نحو الاستفادة من خبرات الآخرين.
10- يتواجد رأس المال الفكري في كافة المستويات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية ولكن بدرجات متفاوتة .

المبحث الثالث

إدارة الجودة الشاملة وترشيد التكاليف

أولاً:- إدارة الجودة الشاملة(مفهومها وتعريفها اهميتها وفوائدها ومعوقات ومتطلبات نجاها)

1-مفهوم وتعريف ادارة الجودة الشاملة

يعني مفهوم إدارة الجودة الشاملة التحسين المستمر للعمليات الإدارية وذلك من خلال مراجعتها وتحليلها والبحث عن وسائل والطرق لرفع مستوى الأداء وتقليل الوقت لإنجازها باستبعاد المهام والوظائف عديمة الفائدة وعند الضرورة للعميل او العملية وذلك لتخفيض التكلفة ورفع مستوى الجودة ، مستهدفين في جميع مراحل التحسين ومتطلبات واحتياجات العميل (عبد العظيم،8:2014).

لقد عرف (حمزات) إدارة الجودة الشاملة بانها فلسفة إدارية تشمل كافة أنشطة الوحدة الاقتصادية التي تقوم بخلق ثقافة متميزة في الأداء حيث تتظافر فيها جهود جميع العاملين وعلى كافة المستويات وفي جميع الوحدات والأقسام للقيام بالأعمال بشكل الصحيح ومن مرة الأولى بالشكل الذي يلبي الحاجات والتوقعات الحالية والمستقبلية للعملاء والمجتمع ويحقق أهداف الوحدة الاقتصادية بأعلى درجة كفاءة ممكنة مع الاعتماد على تقييم العميل في معرفة مدى تحسن الأداء(حمزات،52:2016).

وعرف (الترتوري) إدارة الجودة الشاملة بانها فلسفة إدارية حديثة تأخذ شكل نهج او نظام أداري شامل قائم على أساس أحداث تغيرات إيجابيه جذرية للوصول الى اعلى جودة في مخرجاتها سلعاً او خدمات بأقل تكلفة بهدف تحقيق اعلى درجة من الرضا لدى عملائها من خلال إشباع حاجاتهم ورغباتهم وفق ما يتوقعونه(الترتوري،11:2009).

كذلك عرف (الطرايرة) إدارة الجودة الشاملة بانها فلسفة ادارية تسعى للتكامل في خصائص المنتج وتحدث تغييرات إيجابيه داخل الوحدة الاقتصادية لتشمل مجموعة القيم والمعتقدات التنظيمية والمفاهيم الإدارية والفكر والسلوك والنمط القيادي وأنظمة العمل والإجراءات ونظم التقييم

والمتابعة للوصول الى مستوى احتياجات المجتمع ومتطلباته وتكون عملية التحسين مستمر(الطرايرة،10:2008).

مما تقدم يرى الباحثان ان مفهوم إدارة الجودة الشاملة تعطي مفهوم متفق عليه ومن هذه العوامل المشتركة هي:-

أ. انها تستخدم كافة البيانات والمعلومات الكافية في عملية اتخاذ القرار الإداري.
ب. يشترك جميع الأفراد العاملين داخل الوحدة الاقتصادية في إدارة الجودة الشاملة من اجل رفع مستوها وموقعها التنافسي.
ج. تتطلب إدارة الجودة الشاملة بضرورة إجراء التحسينات المستمرة والمتطورة والحديثة للأفراد العاملين والمعلومات في داخل الوحدة الاقتصادية لضمان موقعها مع الوحدات الاقتصادية الأخرى في ظل وجود المنافسة .
د. التركيز من قبل الوحدة الاقتصادية على تلبية احتياجات جودة العمل وتوقعاته المستقبلية من خلال استعمال الأساليب الإحصائية لقياس الجودة.

2-اهمية تطبيق ادارة الجودة الشاملة

يمكن تحديد أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة من خلال النقاط الأتية (حمزات،55:2016):-

أ- التركيز على حاجات العملاء والزبائن والإصغاء اليها والعمل على تقديم منتجات عالية الجودة والتي تحقق اعلى درجات الرضا لديهم وبشكل مستمر الذين يضمن ولاءهم للمنتجات الوحدة الاقتصادية ويؤدي الى جذب زبائن جدد.
ب- تقليص شكاوي العملاء والزبائن وتحسين صورة الوحدة الاقتصادية في أذهان المتعاملين معها وتحسين سمعتها الأمر الذي يساعدها في الحصول على القروض المطلوبات من المؤسسات المالية ويؤدي الى جذب موظفين جدد ذو خبرة.
ت- الفحص المستمر لجميع عمليات الوحدة الاقتصادية والعمل على استبعاد الأنشطة الثانوية عديمة الفائدة في عملية الإنتاج.
ث- خلق جو من التعاون والترابط واعتماد أسلوب العمل الجماعي وضمان المشاركة الفعالة من قبل جميع افراد العاملين داخل الوحدة الاقتصادية وتطوير عمليات الاتصال لإنجاز المهام بطريقة ناجحة.
ج- الفهم الكامل والتفصيلي للمنافسين وزيادة القدرة التنافسية للوحدة الاقتصادية وتعزيز تقومها من خلال الاستمرار في عملية التحسين والتطوير للمنتجات.
ح- منح الصلاحيات للعاملين وحثهم على الابتكار الأمر الذي يساهم في رفع مستوى الرضا الوظيفي وتحسين ورفع معنوياتهم.
خ- المساعدة على تكوين ثقافة عمل ملائمة داخل الوحدة الاقتصادية وتحسين كفاءة وفعالية اداء الافراد والعمليات والإدارات .

د- زيادة كميات المبيعات نتيجة ادراك العميل لجودة المنتجات المقدمة من قبلهم .

3- فوائد ادارة الجودة الشاملة

تحقق الوحدات الاقتصادية التي تتبنى نظام إدارة الجودة الشاملة مجموعة واسعة من المكاسب او الفوائد والتي يمكن تحديدها من خلال ما يأتي(السامرائي،55:2007)(الترتوري،11:2009):-

أ- تقوية الوضع التنافسي من خلال الانتظام على جودة المنتجات والخدمات والاستمرار في تحسينها وهذا يؤدي الى زيادة الثقة فيها.

ب- قدرة الوحدات الاقتصادية على التعامل مع المتغيرات من حولها .

ت- تحقيق إنتاجية عالية والتخلص من الإسراف والضياع والإهدار من خلال تحسين نظام الإنتاج والعمليات وطرق حل المشاكل وسبل تقويم الأداء وتحسين إدارة الوقت والتخلص من الاساليب الروتينية في إدارة الوحدات الاقتصادية.

ث- تعزيز ثقة العملاء بالمؤسسة والانتظام في التعامل معها .

ج- زيادة عوائد وأرباح المساهمين في تأسيس الوحدات الاقتصادية.

ح- التوسع في فتح فروع وأقسام إنتاجية جديدة نتيجة الأرباح والعوائد المتحققة للوحدة الاقتصادية.

خ- إتاحة الفرص لاكتشاف الأخطاء وتلافيها لتجنب تحمل تكلفة إضافية والاستفادة القصوى من المكائن والآلات عن طريق تقليل الزمن العاطل عن الإنتاج وبتالي تقليل التكلفة .

4- معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة

هنالك مجموعة من المعوقات التي تعيق تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الوحدات الاقتصادية والتي يمكن تلخيصها بالاتي (قارة،36:2012)(الترتوري،حويجان،28:2009):-

أ- عدم الالتزام الإدارة العليا بتطبيق برامج إدارة الجودة الشاملة فلابد من هذه الإدارات ان تتعلم خطوات هذا البرنامج ومن ثم توجد هيكلاً تنظيماً ونظام المكافآت يدعم هذا البرنامج ومن ثم يكون لديها الرغبة في تكريس المصادر والجهود اللازمة لتطبيق هذا البرنامج.

ب- التركيز على أساليب معينة في ادارة الجودة الشاملة وليس على النظام ككل ،فلا يوجد اسلوب يضمن تطبيقه وتحقيق الجودة الشاملة بل يجب النظر الى إدارة الجودة الشاملة على انها نظام متكامل.

ت- عدم الحصول على مشاركة العاملين في برنامج إدارة الجودة الشاملة ،لذا فأن من الضروري لإنجاح هذا البرنامج مشاركة كافة أفراد الوحدة الاقتصادية والتزامهم المستمر ومسؤوليتهم تجاهها .

ث- بعض الوحدات الاقتصادية تعمل على الزام الإدارة والموظفين نحو برنامج ادارة الجودة الشاملة وتقوم بتدريب الموظفين على البرنامج ولا تقوم بتحويل هذا التدريب الى حيز الواقع.

ج- توقع نتائج فورية وليس على المدى البعيد.

ح- تركيز الوحدات الاقتصادية على تبني طرق وأساليب إدارة الجودة الشاملة التي لا تتوافق مع نظام انتاجها.
خ- اعتماد الوحدة الاقتصادية على خبراء بالجودة اكثر من اعتمادها على الموظفين العاديين داخل الوحدة.
د- معادية التغير سواء كان من الإدارة او من العاملين داخل الوحدة الاقتصادية لان برنامج تحسين الجودة تستدعي تغيراً تاماً في ثقافة وطرق العمل في الوحدة وكذلك تخوف بعض العاملين من تحمل المسؤولية والالتزام بمعايير حديثة عليهم.

5- <u>متطلبات نجاح تطبيق ادارة الجودة الشاملة</u>

تتكون عملية نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الوحدة الاقتصادية من خمس مراحل يمكن إيجازها بالتالي (حويجان،24:2013)(Goetsch،2006):-

أ- مرحلة الشروع (الإعداد):- اذ يتم في هذه المرحلة دراسة مدى الحاجة الى إدارة الجودة الشاملة وتدريب الإدارة العليا ووضع الخطط الاستراتيجية الشاملة للوحدة الاقتصادية واتخاذ قرار الشروع ، والالتزام بتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ ونقل رسالة الوحدة الى جميع العاملين لديها.
ب- مرحلة التخطيط :- اذ يتم في هذه المرحلة اختيار أعضاء مجلس الإدارة الاستشارية للجودة ومنسق دارة الجودة الشاملة وتدريبهم ، وكذلك اعتماد الخطة وتوفير الموارد الضرورية لتنفيذها ، وتحديد العمليات الأساسية واختيار الاستراتيجية المناسبة لتنفيذ الخطة .
ت- مرحلة التنفيذ:- تشمل اختيار المنسقين وتدريبهم وتدريب كل من المشاركين في فرق العمل والعاملين فيما يتعلق بضبط الجودة إحصائيا وجميع الأساليب المستخدمة في حل المشكلات التي قد تعترض عملية التنفيذ.
ث- مرحلة التقدير والتقويم وتشمل التقدير الذاتي والتقدير التنظيمي ودراسة العملاء والتغذية العكسية للتدريب.
ج- مرحلة تبادل ونشر الخبرات :- تتمثل في هذه المرحلة مرحلة الحصاد أو ما تسمى استثمار الخبرات لمزيد من الثقة والتحفيز ، وتتم فيها دعوة وحدات الوحدة الاقتصادية وفروعها وجميع المتعاملين معها للمشاركة في عملية التحسين المستمر، وكذلك تزويد هذه الوحدات بنتائج إدارة الجودة الشاملة وعملية التحسين المستمر وهي دعوة المجهزين لحضور اجتماعات مجلس الإدارة والحصول على موافقاتهم لكل ما تم تنفيذه على أساس ان نجاح الجودة الشاملة لا يتحقق بدون وجودهم.

<u>ثانيا:- ترشيد التكاليف (مفهومها وتعاريفها ومبادئها والعوامل وطرق ترشيد التكاليف)</u>

1-مفهوم وتعريف ترشيد التكاليف

يعني مصطلح الترشيد الرشاد او التحكم ويعرف على انه تلك القرارات التي تحقق أهداف الوحدة الاقتصادية بكفاءة ،ويقصد بالكفاءة ان يكون المخرجات اكبر من المدخلات التي تساهم في

تحقيقها وربط الرشاد بالكفاءة في تحقيق الأهداف ناتج من أهداف الوحدات ليست متماثلة(ابوحشيش،27:2010).

يقصد بمفهوم ترشيد التكاليف للمنتج عن طريق التخلص من تلك الضياع والإهدار والإسراف وطالما ان ترشيد التكاليف هي عملية تحسين مستمر لها حدود معينة وحيث أنها تهيئ الرغبة في الترشيد طالما ان فلسفة الوحدة الاقتصادية وتوجهها وتقدمها هي اتجاهات ينبغي ان تكون غرض كل ادارة واعية بقصد تلبية ومتطلبات السوق المحلي المتمثلة بالزبون فانه من الضروري ترشيد التكاليف(بايقي،درويش،165:2001).

عرف (نعيمة) ترشيد التكاليف هو عملية التحكم والتوجيه الجيد في موارد الوحدة الاقتصادية من اجل تقديم السلع والخدمات من خلال رقابة الوحدة الاقتصادية على تكاليفها لاكتشاف الانحرافات ثم اتخاذ الاجراءات التصحيحية وكذلك الحصول على ميزة تنافسية من اجل تحقيق مركز تنافسي في السوق(نعيمة،90:2015).

كذلك عرف (راجخان) ترشيد التكاليف هو تقليل النفقات بما يحقق الوفرات في التكاليف او الزيادة في الأرباح عن السابق او التوقف عن الخسائر ،ويمكن تحقيقه عن طريق التخطيط والتنظيم السليم لأقسام المشروع ومراحل الإنتاج وعن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بالإضافة الى البحث الدائم عن مظاهر الإسراف والأنشطة التي لا تضيف قيمة والتخلص منها(راجخان،57:2002).

2-مبادئ ترشيد التكاليف

حتى يتم القيام بعملية الترشيد او تخفيض التكاليف بنجاح وفعالية لابد من مراعاة بعض المبادئ والاسس التالية(الجبر،188:1997)(راجخان،57:2002):-

أ- التركيز اولاً على العناصر التي تحتمل التخفيض الأكبر في التكاليف بأقل المجهودات مقارنة مع العناصر الاخرى.

ب- يجب ان لا يؤدي التخفيض او الترشيد في التكاليف الى تخفيض الجودة مما يؤثر على إجمالي الإيرادات.

ت- يجب ان لا تكون تكلفة دراسة وتحليل التكاليف وتطبيق المقترحات اكبر من التخفيض في التكاليف.

ث- يجب ان لا يؤدي تخفيض التكاليف الى اتخاذ قرارات استراتيجية خاطئة كالاستغناء عن اصل ثابت قد يستفاد او يحتاجها المشروع في المستقبل .

ج- يجب ان لا يؤدي تخفيض التكاليف الى أضعاف الروح المعنوية لدى العاملين داخل الوحدة الاقتصادية مما يؤثر على الإنتاجية .

ح- يجب ان يتم تخفيض التكاليف منذ بداية مرحلة التخطيط والتصميم على ضوء التكلفة المستهدفة.

3- العوامل التي تؤدي الى ترشيد التكاليف

تعد الكلفة الأولية البعد التنافسي الأقدم الذي سعت لاعتماده الكثير من الوحدات الاقتصادية والذي يقصد به قدرة الوحدة على إنتاج وتوزيع المنتجات بأقل ما يمكن من الكلف قياساً بالمنافسين ذات الصناعة ، وبالتالي فأنها تمتلك ميزة تفضيلية تستطيع من خلالها ان تنافس في السوق والتمكن

من السيطرة عليها ولاشك بأن التركيز على تخفيض الكلفة سوف ينعكس على السعر النهائي للمنتج ويمنح الوحدة الاقتصادية ميزة تنافسية خاصة في الأسواق التي يكون بها المستهلك اكثر حساسية تجاه الأسعار والذي يتوقف شراءه من عدمه على أساس ذلك ، ومن ابرز العوامل التي تؤدي الى ترشيد التكاليف هي (البكري،205:2008)(زانة،41:2013):-

أ- الوفرات المتحققة من زيادة منحي الخبرة والتعليم لدى العاملين داخل الوحدة الاقتصادية .
ب- الاستثمار الأمثل في الموارد وخاصة المواد الأولية مع وجود أنظمة خزن متقدمة وسليمة .
ت- اعتماد سياسة توزيع تتوافق مع خصوصية المنتج والمحافظة عليه وسلامته من التلف .
ث- الارتقاء بمستوى استغلال الطاقات المتاحة في الموجودات للوحدات الاقتصادية لتقليل نسبة تأثير التكاليف الثابتة على الكلفة الكلية للوحدة الواحدة في الإنتاج.

4- طرق تخفيض او ترشيد التكاليف

يتعين على الوحدات الاقتصادية الصناعية ان تحاول تخفيض او ترشيد تكاليفها وتقليل من الإهدار والضياع من خلال اتباع الطرق الآتية:-

أ- ترشيد عناصر تكاليف المواد المباشرة سواء كانت صناعية او تسويقية ويقصد بالمواد المباشرة هي تلك المواد التي تدخل في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة او رئيسية والتي يمكن تميزها بسهولة دون عناء، لذا يتوجب على الوحدات الاقتصادية ان تتعامل مع المواد المباشرة بصورة دقيقة في الخزن والاستعمال وكذلك الشراء.
ب- ترشيد عنصر الأجور المباشرة وغير المباشرة حيث نلاحظ اغلب الوحدات الاقتصادية الصناعية تعاني من وجود زيادة في عدد العاملين اكثر من حاجة عمل الوحدات الاقتصادية مما يؤدي الى زيادة إجمالي التكاليف الأولية للمنتوج مقارنة بأسعار المنتجات المستوردة المماثلة لمنتجات الوحدة، ولمعالجة هذه الحالة ضرورة تخفيض عدد العاملين في الوحدة الاقتصادية بما يتناسب مع عمل الوحدة الاقتصادية للحفاظ على سعر المنتجات ومكانتها في السوق في ظل المنافسة الشديدة بين الشركات.
ت- ترشيد التكاليف الصناعية غير المباشرة والتي تسمى بالتكاليف الإضافية لأنها تضاف على الكلفة الأولية للمنتوج ، لذا يتوجب على الوحدات الاقتصادية ان تفرض سيطرتها ورقابتها بشكل دقيق على التكاليف الصناعية غير المباشرة منعاً للإسراف والإهدار في التكاليف لان كل ما زادت التكاليف يصاحب ذلك زيادة في سعر المنتوج .
ث- ترشيد التكاليف التسويقية ويقصد بها هي جميع التكاليف المتعلقة بالمنتوج عندما يصبح بضاعة تامة الصنع او ما يسمى بالتكاليف التجميلية او التكميلية للمنتوج مثل مواد تعبئة وتغليف والطبع على المنتوج مثل العلامة التجارية او عمولة وكلاء البيع والدعايات ومصاريف نقل للخارج (المبيعات)، لذا يتوجب على الوحدات الاقتصادية ترشيد تكاليفها التسويقية للحفاظ على سعر البيع وتحقيق الربح المخطط.
ج- ترشيد التكاليف الإدارية والتمويلية ويقصد بها التكاليف التي تخص الأقسام الإدارية التابعة للوحدات الاقتصادية والتي ليس لها علاقة بالأقسام الإنتاجية في الوحدات الاقتصادية أي ان

عملها أقسام مساعدة او مساندة للأقسام الإنتاجية مثل وحدة الإدارة، الحسابات، الرقابة والتدقيق ووحدة الصيانة ..الخ، لذا يتوجب على الوحدة الاقتصادية من تقليل نفقاتها الى الحد الممكن بما يلائم عملها تجنب للإسراف والاهدار .

مما تقدم يرى الباحثان ونظراً لارتفاع التكاليف في المنتجات التي تصنعها الوحدات الاقتصادية وقلة الطلب على منتجاتها لعدة أسباب منها وجود العديد من الإسراف والضياع والهدر في تكاليف الإنتاج وكذلك في التكاليف التسويقية والإدارية والتمويلية وكذلك وجود منتجات أجنبية لها نفس الجودة وباقل من سعر المنتوج المحلي.

المبحث الرابع
تحليل الارتباط والتأثير بين أدوات راس المال الفكري وادارة الجودة الشاملة وترشيد التكاليف (الجانب العملي)

1- النتائج الإحصائية المتعلقة بخصائص عينة الدراسة :

لتحديد خصائص عينة الدراسة تم تضمين استمارة الاستبيان مجموعه من الخصائص والتي تمثل معلومات عامة عن عينة الدراسة والمتمثلة بـ (المؤهل العلمي – الخبرة العملية – التخصص العلمي) اذ تظهر الجداول رقم (1 – 2- 3 -4 – 5) التكرارات والنسب المئوية للمعلومات العامة المتعلقة بأفراد عينة الدراسة.

الجدول (1)

المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دكتوراه	1	%2
ماجستير	2	%4
بكالوريوس	26	%52
دبلوم	17	%34
اعدادية	4	%8
المجموع	50	%100

حيث يتبين لنا ان غالبية أفراد العينة هم من الحاصلين على درجة بكالوريوس و بـ 26 تكرار من اصل 50 مشاهدة وبنسبة52 % وان اقل مؤهل علمي تمثل في الدكتوراه بواقع مشاهدة واحدة من اصل 50 مشاهدة وبنسبة 2% ومن خلال النتائج أعلاه يتضح بان افراد عينة الدراسة قادرة على فهم أسئلة محورة الاستبانة والإجابة عليها وان بالإمكان الوثوق بإجاباتهم حول محاور الاستبانة .

الجدول (2)

سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	العدد	النسبة
20سنة فاكثر	6	%12
15 – اقل من 20	12	%24
10- اقل من 15	15	%30
3- اقل من 10	17	%34
المجموع	50	%100

تشير النتائج في الجدول أعلاه الى ان غالبية افراد العينة ممن يمتلكون سنوات خدمة 3- اقل 10م بواقع 17 مشاهدة وبنسبة 34% و ان 15 مشاهدة كانت خبرتهم العملية ما بين 10- اقل من 15 سنوات وبنسبة30 % وكذلك 24 % يمتلكون سنوات خدمة 15- اقل من 20 و من خلال ذلك يمكن الاستدلال على وجود الخبرة لدى العينة التي تم اختيارها والتي بالإمكان الوثوق بإجاباتهم حول محاور الاستبانة وتحقيق أهداف الدراسة .

الجدول (3)
التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة
محاسبة	20	%40
ادارة اعمال	15	%30
علوم مالية و مصرفية	6	%12
اقتصاد	3	%6

التخصصات الاخرى	6	%12
المجموع	50	%100

يشير الجدول أعلاه الى ان غالبية أفراد العينة تخصصهم العلمي في مجال المحاسبة بواقع 20 مشاهدة من اصل 50 مشاهدة وبنسبة 40% والتخصصات الإدارة ، العلوم المالية والمصرفية ، الاقتصاد والتخصصات الأخرى كانت نسبتها على التوالي(30 %- 12% - 6% - 12 %) و من خلال ذلك يمكن الاستدلال على وجود الخبرة العلمية لدى العينة التي تم اختيارها وذلك لان غالبيتهم حاصلين على شهادة علمية في المحاسبة فضلا عن تنوع اختصاصات افراد عينة الدراسة والتي بالإمكان الوثوق بإجاباتهم حول محاور الاستبانة وتحقيق اهداف الدراسة .

2- الاحصاءات العامة

أ- المحور الاول (ادوات رأس المال الفكري)PART1

لقد اوجد الباحثان القيم المتعلقة بالإحصاءات العامة وهي التكرارات ونسبها والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف والأهمية النسبية (نسبة الى قرب الاجابة من الاتفاق بشدة) ولكل فقرة من فقرات المحور الأول وكما مبينة في الجدول ادناه:

جدول(4)

		لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
q1	Frequency	0	1	3	29	17	4.2 2	.653	15	85
	Percent	0	2	6	58	34				
Q2	Frequency	0	0	6	25	19	4.24	.662	16	85
	Percent	0	0	12	50	38				
q13	Frequency	2	0	4	31	13	4.04	.841	21	81
	Percent	4	0	8	62	26				
Q4	Frequency	0	0	0	33	17	4.33	.477	11	87
	Percent	0	0	0	66	34				
Q5	Frequency	0	0	4	26	20	4.30	.619	14	86
	Percent	0	0	8	52	40				
Q6	Frequency	0	0	3	26	21	4.33	.596	14	87
	Percent	0	0	6	52	42				
Q7	Frequency	0	1	3	23	23	4.32	.691	16	87
	Percent	0	2	6	46	46				
Q8	Frequency	0	0	2	34	14	4.22	.515	12	85
	Percent	0	0	4	68	28				
Q9	Frequency	0	0	8	24	18	4.18	.698	17	84
	Percent	0	0	16	48	36				
Q10	Frequency	0	1	9	22	18	4.12	.780	19	83
	Percent	0	2	18	44	36				
Q11	Frequency	1	2	4	28	15	4.05	.851	21	82
	Percent	2	4	8	56	30				
Q12	Frequency	2	2	9	19	18	3.96	1.02	26	80
	Percent	4	4	18	38	36				

84	14	.580	4.20	14	34	1	1	0	Frequency	Q13
				28	68	2	2	0	Percent	
86	15	.644	4.28	20	25	5	0	0	Frequency	Q14
				40	50	10	0	0	Percent	
85	16	.690	4.24	19	26	4	1	0	Frequency	Q15
				38	52	8	2	0	Percent	
83	17	.697	4.12	15	28	6	1	0	Frequency	Q16
				30	56	12	2	0	Percent	
84	7	.30020	4.2000	281	433	71	10	5	Frequency	PART1
				35.1	54.1	8.9	1.3	0.6	Percent	

يتضح من خلال الجدول (4)ان هناك تقاربا في إجابات العينة على فقرات هذا المحور اذ تتجه الإجابات نحو الاتفاق على فقرات المحور وهذا ما نستنتجه من خلال قيم التكرارات ونسبها والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف، اما قيم الأهمية النسبية فتبين لنا ان الفقرة السادسة(**تعمل ادارتكم على استقطاب العناصر البشرية الذين يتمتعون بالمهارات والخبرات الكافية في مجال التخطيط والتنظيم والرقابة لشغل المناصب ادارية المهمة**) والسابعة(**تهتم ادارتكم بآراء الزبائن ومقترحاتهم في تقديم الخدمات الجديدة واجراء التحسينات المستمرة على الخدمة المقدمة اليها**) كانت صاحبة اعلى ترتيب في الأهمية بينما الفقرة الثانية عشر (**تحرص ادارتكم على تزويد العاملين بكافة التجهيزات الخاصة بأنظمة المعلومات اللازمة لأداء العمل**) كانت الأقل وكما موضح في الشكل البياني التالي:

ب- <u>المحور الثاني(ادارة الجودة الشاملة)PART2</u>

لقد اوجد الباحثان القيم المتعلقة بالإحصاءات العامة وهي التكرارات ونسبها والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف والأهمية النسبية (نسبة الى قرب الإجابة من الاتفاق بشدة) ولكل فقرة من فقرات المحور الأول وكما مبينة في الجدول أدناه:

جدول(5)

الاهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة		
85	14	.589	4.22	16	30	4	0	0	Frequency	q1
				32	60	8	0	0	Percent	
84	12	.505	4.20	13	35	2	0	0	Frequency	q2
				26	70	4	0	0	Percent	
86	17	.728	4.26	19	28	2	0	1	Frequency	q3
				38	56	4	0	2	Percent	
85	17	.720	4.24	20	24	5	1	0	Frequency	q4
				40	48	10	2	0	Percent	
86	14	.605	4.26	18	28	4	0	0	Frequency	q5
				36	56	8	0	0	Percent	
88	15	.633	4.36	23	23	4	0	0	Frequency	q6
				46	46	8	0	0	Percent	
84	15	.636	4.18	16	28	6	0	0	Frequency	q7
				32	56	12	0	0	Percent	
85	15	.630	4.24	18	27	5	0	0	Frequency	q8
				36	54	10	0	0	Percent	
83	18	.754	4.12	16	27	5	2	0	Frequency	q9
				32	54	10	4	0	Percent	

80	22	.867	4.0	15	24	9	1	1	Frequency	q10
				30	48	18	2	2	Percent	
85	16	.692	4.24	20	23	7	0	0	Frequency	q11
				40	46	14	0	0	Percent	
85	7	.30586	4.2102	194	297	53	4	2	Frequency	PART2
				35.3	54.0	9.6	0.7	0.4	Percent	

يتضح من خلال الجدول ان هناك تقاربا في إجابات العينة على فقرات هذا المحور اذ تتجه الإجابات نحو الاتفاق على فقرات المحور وهذا ما نستنتجه من خلال قيم التكرارات ونسبها والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ، اما قيم الأهمية النسبية فتبين لنا ان الفقرة السادسة (**تهتم الادارة بتشكيل فرق العمل وزيادة التنسيق والتعاون والعمل بروح الفريق الواحد بين التقسيمات الادارية التابعة لها**)كانت صاحبة اعلى ترتيب في الأهمية بينما الفقرة العاشرة (**تشجع الادارة على توفير الفرص المناسبة للأبداع والتفكير المبتكر للموظفين**)كانت الأقل.

ج-المحور الثالث(ترشيدالتكاليف)PART3

لقد أوجد الباحثان القيم المتعلقة بالإحصاءات العامة وهي التكرارات ونسبها والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف والأهمية النسبية ولكل فقرة من فقرات المحور الثالث وكما مبينة في الجدول أدناه:

جدول(6)

الاهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	Total	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة		
83	16	.650	4.14	50	14	31	4	1	0	Frequency	Q1
				100	28	62	8	2	0	Percent	
87	14	.626	4.33	50	21	25	4	0	0	Frequency	Q2
				100	42	50	8	0	0	Percent	
86	14	.587	4.30	50	19	28	3	0	0	Frequency	Q3
				100	38	56	6	0	0	Percent	
84	16	.670	4.18	50	17	26	7	0	0	Frequency	Q4
				100	34	52	14	0	0	Percent	
82	14	.580	4.08	50	11	33	6	0	0	Frequency	Q5
				100	22	66	12	0	0	Percent	
82	19	.778	4.06	50	16	23	10	1	0	Frequency	Q6
				100	32	46	20	2	0	Percent	
80	18	.728	3.98	50	13	24	13	0	0	Frequency	Q7
				100	26	48	26	0	0	Percent	
84	17	.728	4.18	50	18	25	6	1	0	Frequency	Q8
				100	36	50	12	2	0	Percent	
86	16	.678	4.28	50	20	26	3	1	0	Frequency	Q9
				100	40	52	6	2	0	Percent	
84	8	.3499	4.1682	450	149	241	56	4	0	Frequency	PART3
				100.0	33.1	53.6	12.4	0.9	0.0	Percent	

يتضح من خلال الجدول ان هناك تقاربا في إجابات العينة على فقرات هذا المحور اذ تتجه الإجابات نحو الاتفاق على فقرات المحور وهذا ما نستنتجه من خلال قيم التكرارات ونسبها والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ، اما قيم الأهمية النسبية فتبين لنا ان الفقرة الثانية(**تعد عملية ترشيد التكاليف هي عملية اجراء التحسين المستمر للمنتوج من اجل تحقيق اعلى جودة واقل تكلفة ممكنة**) كانت صاحبة اعلى ترتيب في الأهمية بينما الفقرة السابعة (**تعد من العوامل المؤثرة في ترشيد التكاليف هو اعتماد سياسة التوزيع التي تتوافق مع خصوصية المنتج والمحافظة عليه**) كانت الأقل .

3- صدق وثبات الاستبيان

تم هنا إيجاد قيم معاملات الفا كرونباخ الذ يقيس صدق وثبات الاستبيان المستخدم من قبل الباحثان وتتراوح قيمة هذا المعامل بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما ارتفع قيمته عن 0.50 مقتربة من الواحد الصحيح ازدادت مصداقية وثبات استمارة الاستبيان والجدول التالي يوضح قيم معامل الفا كرونباخ لكل محور من محاور البحث إضافة الى الاستبانة ككل:

جدول(7)

المحور	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
رأس المال الفكري	16	0.70
ادارة الجودة الشاملة	11	0.62
شيد التكاليف	9	0.66
الكلي	36	0.77

يلاحظ من خلال الجدول ان هناك مصداقية وثبات للاستبيان يمكن الاعتماد عليها والتي تعطي الحق للباحثين لتعميم النتائج التي حصلنا عليها من العينة الى المجتمع.

❖ تحليل علاقات الارتباط

بغية تحديد معنوية علاقات الارتباط بين محاور البحث تم إيجاد قيم الارتباطات من خلال البرنامج الاحصائي SPSS vr.20 وضمنت في الجدول التالي:

جدول(8)

Correlations				
PART3	PART2	PART1		
.289*	.570**	1	Pearson Correlation	راس المال الفكري PART1
.042	.000		Sig. (2-tailed)	
50	50	50	N	
.427**	1	.570**	Pearson Correlation	ادارة الجودة الشاملة
.002		.000	Sig. (2-tailed)	

50	50	50	N	PART2
1	.427**	.289*	Pearson Correlation	ترشيد التكاليف
	.002	.042	Sig. (2-tailed)	
50	50	50	N	PART3
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).				

ان الفرضية الإحصائية الصفرية المتعلقة بالارتباطات والتي سيتم اختبارها صيغت بالتالي وحسب علاقات الارتباط بين المحاور:

أولا: الارتباط رأس المال الفكري وادارة الجودة الشاملة

H0: لا توجد علاقة ارتباط بين المحور الأول رأس المال الفكري والمحور الثاني وادارة الجودة الشاملة.

مقابل الفرضية البديلة التالية

H1: توجد علاقة ارتباط بين المحور الأول رأس المال الفكري والمحور الثاني وادارة الجودة الشاملة.

ثانيا: الارتباط بين رأس المال الفكري وترشيد التكاليف

H0: لا توجد علاقة ارتباط بين المحور الأول رأس المال الفكري والمحور الثالث ترشيد التكاليف.

مقابل الفرضية البديلة التالية

H1: توجد علاقة ارتباط بين المحور الأول رأس المال الفكري والمحور الثالث ترشيد التكاليف.

أولا: الارتباط بين ادارة الجودة الشاملة وترشيد التكاليف

H0: لا توجد علاقة ارتباط بين المحور الثاني ادارة الجودة الشاملة والمحور الثالث ترشيد التكاليف.

مقابل الفرضية البديلة التالية

H1: توجد علاقة ارتباط بين المحور الثاني ادارة الجودة الشاملة والمحور الثالث ترشيد التكاليف.

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه يتضح ان جميع قيم الارتباطات كانت طردية معنوية ولكنها كانت متفاوتة من ناحية القوة وهذا يعني رفض الفرضيات الصفرية وقبول الفرضيات البديلة اذ بلغت قيمة الارتباط بين المحور الاول(رأس المال المخاطر)والمحور الثاني(ادارة الجودة الشاملة) 0.55 بينما بلغت قيمة الارتباط بين المحور الأول (رأس المال المخاطر)والمحور الثالث (ترشيد التكاليف) 0.269 وقيمة الارتباط بين المحور الثاني (ادارة الجودة الشاملة) والمحور الثالث(ترشيد التكاليف) 0.407 . ومن ذلك نستنتج ان اقوى ارتباط كان بين المحور الاول (رأس المال المخاطر) والثاني(ادارة الجودة الشاملة)، بينما اضعف ارتباط كان بين المحور الأول (رأس المال المخاطر) والثالث (ترشيد التكاليف).

❖ **تحليل الاثر**

سيتم هنا تحديد معنوية علاقة الأثر بين المحاور المستخدمة في هذا البحث:

- **اثر المحور الاول (رأس المال الفكري)على المحور الثاني(ادارة الجودة الشاملة)**

استخرج الباحثان النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الصفرية لأثر المحور الأول على المحور الثاني التالية:

H0: لا يوجد اثر للمحور الاول رأس المال الفكري على المحور الثاني ادارة الجودة الشاملة.

مقابل الفرضية البديلة التالية:

H1: يوجد اثر للمحور الأول راس المال الفكري على المحور الثاني ادارة الجودة الشاملة.

ولخصت النتائج بالتالي:

جدول(9)

المستقل	المعتمد	R^2	اختبار F	معلمة الاثر	اختبار t	المعنوية
رأس المال الفكري	ادارة الجودة الشاملة	0.33	23.105	0.55	4.806	الاثر ذو دلالة معنوية تحت مستوى 5%

يتضح من خلال النتائج ان معامل التحديد بلغ 0.33 وهو ما يدلل على ان نموذج الانحدار المستخدم شرح ما مقداره 33% من الاختلافات الكلية والمتبقي يتم شرحه من خلال متغيرات اخرى غير مضمنة في هذا البحث. وبلغت قيمة اختبار F 23.105 بينما كانت معامل اثر رأس المال الفكري في ادارة الجودة الشاملة 0.55 بقيمة اختبار t مساوية الى 4.806 وهو اثر طردي معنوي ويشير الى ان ازدياد قيمة رأس المال الفكري بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ازدياد قيمة ادارة الجودة الشاملة بمقدار 0.55.

اثر المحور الأول(رأس المال الفكري) على المحور الثالث(ترشيد التكاليف)

استخرج الباحثان النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الصفرية لأثر المحور الأول (رأس المال الفكري) على المحور الثالث(ترشيد التكاليف) التالية:

H0: لا يوجد اثر للمحور الأول رأس المال الفكري على المحور الثالث (ترشيد التكاليف).

مقابل الفرضية البديلة التالية:

H1: يوجد اثر للمحور الأول (رأس المال الفكري) على المحور الثالث (ترشيد التكاليف).

ولخصت النتائج بالتالي:

جدول(10)

المستقل	المعتمد	R^2	اختبار F	معلمة الاثر	اختبار t	المعنوية
رأس المال الفكري	ترشيد التكاليف	0.08	4.367	0.27	2.074	الاثر ذو دلالة معنوية تحت مستوى 5%

يتضح من خلال النتائج ان معامل التحديد بلغ 0.08 وهو ما يدلل على ان نموذج الانحدار المستخدم شرح ما مقداره 8% من الاختلافات الكلية والمتبقي يتم شرحه من خلال متغيرات اخرى غير مضمنة في هذا البحث. وبلغت قيمة اختبار F 4.367 بينما كانت معامل اثر المحور الأول (رأس المال الفكري) في المحور الثالث(ترشيد التكاليف) 0.27 بقيمة اختبار t مساوية الى 2.074 وهو اثر طردي معنوي ويشير الى ان ازدياد قيمة المحور الأول (رأس المال الفكري) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ازدياد قيمة المحور الثالث (ترشيد التكاليف)بمقدار 0.27.

اثر المحور الثاني(ادارة الجودة الشاملة) على المحور الثالث(ترشيد التكاليف)

استخرج الباحثان النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الصفرية لأثر المحور الثاني على المحور الثالث التالية:

H0: لا يوجد اثر للمحور الثاني(ادارة الجودة الشاملة) على المحور الثالث (ترشيد التكاليف).

مقابل الفرضية البديلة التالية:

H1: يوجد اثر للمحور الثاني(ادارة الجودة الشاملة) على المحور الثالث (ترشيد التكاليف).

ولخصت النتائج بالتالي:

جدول(11)

المستقل	المعتمد	R^2	اختبار F	معلمة الأثر	اختبار t	المعنوية
ادارة الجودة الشاملة	ترشيد التكاليف	0.18	10.709	0.41	3.256	الاثر ذو دلالة معنوية تحت مستوى 5%

يتضح من خلال النتائج ان معامل التحديد بلغ 0.18 وهو ما يدلل على ان نموذج الانحدار المستخدم شرح ما مقداره 18% من الاختلافات الكلية والمتبقي يتم شرحه من خلال متغيرات أخرى غير مضمنة في هذا البحث. وبلغت قيمة اختبار F 10.709 بينما كانت معلمة اثر المحور الثاني في المحور الثالث 0.41 بقيمة اختبار t مساوية الى 3.256 وهو اثر طردي معنوي ويشير الى ان ازدياد قيمة المحور الثاني بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ازدياد قيمة المحور الثالث بمقدار 0.41.

اثر المحور الاول(رأس المال الفكري) والثاني(ادارة الجودة الشاملة) على المحور الثالث(ترشيد التكاليف)

استخرج الباحثان النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الصفرية لأثر المحور الاول على المحور الثاني التالية:

H0: لا يوجد اثر للمحور الاول على المحور الثاني.

مقابل الفرضية البديلة التالية:

H1: يوجد اثر للمحور الاول على المحور الثاني. ولخصت النتائج بالتالي:

جدول(12)

المستقل	المعتمد	R^2	اختبار F	معلمة الاثر	اختبار t	المعنوية
رأس المال الفكري	ترشيد التكاليف	0.18	5.362	0.068	0.423	الاثر ليس ذو دلالة معنوية تحت مستوى 5%
ادارة الجودة الشاملة	ترشيد التكاليف			0.39	2.427	الاثر ذو دلالة معنوية تحت مستوى 5%

يتضح من خلال النتائج ان معامل التحديد بلغ 0.18 وهو ما يدلل على ان نموذج الانحدار المستخدم شرح ما مقداره 18% من الاختلافات الكلية والمتبقي يتم شرحه من خلال متغيرات أخرى غير مضمنة في هذا البحث. وبلغت قيمة اختبار F 5.362 بينما كانت معامل اثر المحور الأول (رأس المال الفكري) في المحور الثالث(ترشيد التكاليف) بوجود المحور الثاني (ادارة الجودة الشاملة) كمحور تفاعلي 0.068 بقيمة اختبار t مساوية الى 0.423 وهو اثر طردي غير معنوي. بينما كانت معامل اثر المحور الثاني (ادارة الجودة الشاملة) في المحور الثالث(ترشيد تكاليف) بوجود المحور الاول رأس المال الفكري 0.39 بقيمة اختبار t مساوية الى 2.427 وهو اثر طردي معنوي ويشير الى ان ازدياد قيمة المحور الثاني ادارة الجودة الشاملة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ازدياد قيمة المحور الثالث ترشيد التكاليف بمقدار 0.39 بوجود المحور الأول رأس المال الفكري.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات النظرية والعملية

1. يتمثل راس المال الفكري في القدرة العالية من المهنية والعلمية للأفراد العاملين في الوحدة الاقتصادية ، اذ يمكن عدهم ضمن الموجودات غير الملموسة التي تساهم في زيادة الإنتاجية من حيث الكمية والنوعية .
2. يقدم راس المال الفكري مساهمات فكرية ومبادرات علمية مبتكرة وحديثة يمكن ان تحسن من نوعية منتجاتها مقابل تخفيض تكاليفها ومن ثم إضافة قيمة اقتصادية الى الوحدة تعزز من مركزها التنافسي.
3. تتطلب إدارة الجودة الشاملة بضرورة إجراء التحسينات المستمرة والمتطورة والحديثة للأفراد العاملين والمعلومات في داخل الوحدة الاقتصادية لضمان موقعها مع الوحدات الاقتصادية الأخرى في ظل وجود المنافسة .
4. ان الشركات الصناعية المسجلة في سوق الأوراق المالية تهتم في تطوير نشاطها من خلال إجراء التحسين المستمر لعملياتها وأنشطتها الإنتاجية من خلال المتابعة من قبل مجالسها الإدارية، فضلا عن المستثمرين والمساهمين والمقرضين وذلك لتقديم الخدمات ذات الجودة العالية إلى الزبون.
5. كذلك أظهرت الدراسة ان رضا الزبون يتأثر بمدى استخدام أدوات رأس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة.
6. تتجه الإجابات نحو الاتفاق على فقرات محور راس المال الفكري ومحور إدارة الجودة الشاملة ومحور ترشيد التكاليف.
7. ان الفقرة السادسة(تعمل ادارتكم على استقطاب العناصر البشرية الذين يتمتعون بالمهارات والخبرات الكافية في مجال التخطيط والتنظيم والرقابة لشغل المناصب ادارية المهمة)كانت صاحبة اعلى ترتيب في الأهمية بينما الفقرة الثانية عشر (تحرص ادارتكم على تزويد العاملين بكافة التجهيزات الخاصة بأنظمة المعلومات اللازمة لأداء العمل) كانت الأقل وكما كانت الأقل في المحور الاول.
8. ان الفقرة السادسة (تهتم الادارة بتشكيل فرق العمل وزيادة التنسيق والتعاون والعمل بروح الفريق الواحد بين التقسيمات الادارية التابعة لها)كانت صاحبة اعلى ترتيب في الأهمية بينما الفقرة العاشرة (تشجع الادارة على توفير الفرص المناسبة للأبداع والتفكير المبتكر للموظفين)كانت الأقل
9. ان الفقرة الثانية(**تعد عملية ترشيد التكاليف هي عملية اجراء التحسين المستمر للمنتوج من اجل تحقيق اعلى جودة واقل تكلفة ممكنة**) كانت صاحبة اعلى ترتيب في الأهمية بينما الفقرة السابعة (**تعد من العوامل المؤثرة في ترشيد التكاليف هو اعتماد سياسة التوزيع التي تتوافق مع خصوصية المنتج والمحافظة عليه**) كانت الأقل .

10. ان هناك مصداقية وثبات للاستبيان يمكن الاعتماد عليها والتي تعطي الحق للباحث لتعميم النتائج من العينة إلى المجتمع.
11. ان جميع قيم الارتباطات كانت طردية معنوية ولكنها كانت متفاوتة من ناحية القوة بين محور راس المال الفكري ومحور إدارة الجودة الشاملة ومحور ترشيد التكاليف.
12. ان ازدياد قيمة المحور الأول(رأس المال الفكري) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ازدياد قيمة المحور الثاني(ادارة الجودة الشاملة) بمقدار 0.55.
13. ان ازدياد قيمة المحور الأول (رأس المال الفكري)بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ازدياد قيمة المحور الثالث (ترشيد التكاليف) بمقدار 0.27 .
14. ان ازدياد قيمة المحور الثاني (ادارة الجودة الشاملة)بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ازدياد قيمة المحور الثالث (ترشيد التكاليف)بمقدار 0.41.
15. لا يوجد اثر للمحور الأول (رأس المال الفكري) على المحور الثالث (ترشيد التكاليف) عند وجود المحور الثاني معه في نفس النموذج ولكن ليس كمحور وسيط وإنما كمحور تفاعلي.
16. ان ازدياد قيمة المحور الثاني (ادارة الجودة الشاملة) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ازدياد قيمة المحور الثالث (ترشيد التكاليف) بمقدار 0.39 بوجود المحور الأول (رأس المال الفكري).
17. ان وجود المتغير الوسيط ادارة الجودة الشاملة بين المتغيرين رأس المال الفكري وترشيد التكاليف ادى الى رفع الأثر للمحور الاول بمقدار 0.222 في المحور الثالث ليصبح مجموع الأثر الكلي 0.289 وهو اثر ذو دلالة معنوية.

ثانيا: <u>التوصيات</u>

1. ضرورة الاهتمام براس المال الفكري من قبل الوحدات الاقتصادية لأنه يرتبط ارتباطا مباشرا بإدارة الجودة الشاملة التي ترتكز قاعدتها الأساسية على قدرات وكفاءة العاملين .
2. يتعين على الوحدات الاقتصادية ان تهتم اهتماما خاصا بالمعالجة المحاسبية لراس المال الفكري وتعده ضمن الموجودات غير الملموسة لأنه يساهم في عملية تحسين نوعية المنتجات.
3. يتعين على الوحدات الاقتصادية ان تستفيد فائدة مباشرة من المبادرات والابتكارات الحديثة التي يقدمها العاملون فيها في مجال تخفيض التكاليف بأنواعها المختلفة .
4. يتعين على الوحدات الاقتصادية ان توظف العلاقة الوثيقة بين راس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة لجذب اكبر عدد من الزبائن وتوسيع حصتها السوقية .
5. يتعين على الوحدات الاقتصادية ان تستخدم بصورة فاعلة مكونات راس المال الفكري في كافة القرارات الإدارية المتخذة.
6. ضرورة توظيف علاقة الارتباط الوثيقة بين راس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية للوحدات الاقتصادية.
7. ضرورة استغلال تأثير العلاقة الوثيقة بين كل من راس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة على ترشيد التكاليف في الوحدات الصناعية .
8. يتعين الوحدات الاقتصادية ان تخصص ضمن هياكلها التنظيمية أقسام او مراكز تعنى بشؤون راس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة وتطوير هذين العنصرين عن طريق إقامة دورات التعليم المستمر للعاملين فيها.

9. ضرورة قيام الشركات الصناعية المسجلة في سوق الأوراق المالية بدراسة السوق والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في سلوك الزبون قبل طرح أي منتوج أو خدمة .
11- وكذلك ضرورة قيام الجمعيات المهنية المحاسبية المتمثلة بنقابة المحاسبين وجمعية المحاسبين والمدققين بإقامة دورات تدريبية متخصصة وورش العمل في القطاع الصناعي وإقامة المؤتمرات والندوات العلمية للتعريف بمدى وأهمية استخدام أدوات رأس المال الفكري في ظل إدارة الجودة الشاملة.

❖ المصادر

• المصادر العربية

1. ابوحشيش، خليل عواد (المحاسبة الادارية لترشيد القرارات التخطيطية)،دار وائل لنشر ،عمان ،ط2، 2010.
2. بابقي، احمد محمد سعيد ،درويش ،سليم كامل(كيفية تحسين الأداء التكاليفي في منشآت الأعمال السعودية)، الغرفة التجارية الصناعية ،2001.
3. البكري، ثامر (استراتيجية التسويق)،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان،2008.
4. بودحوش، عثمان(تخفيض التكاليف كمدخل لدعم الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية الجزائرية)،رسالة ماجستير، جامعة 20اون1955سكيكدة/كلية التسيير والعلوم الاقتصادية ،الجزائر،2008.
5. الترتوري، محمد عوض، جويحان ، اغادير عرفات (ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمراكز المعلوماتية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الثانية ، عمان ، 2009.
6. الجبر، نبيه عبد الرحمن(نحو منهج مقترح لتخفيض التكاليف في المنشآت الصناعية السعودية)،مجلة الدراسات المالية والتجارية –العلوم الادارية العدد3 ،جامعة القاهرة،1997.
7. جواد، عباس حسين، محمد، خولة عبد الحميد(أثر رأس المال الفكري في الابداع المنظم)،مجلة اهل البيت، العدد4، 2006.
8. جواد، ناظم ، اسماعيل، ندى ،(تحليل رأس المال الفكري كأداة استراتيجية)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد5 – العدد 14، 2009.
9. الحمداني، ناهدة اسماعيل عبدالله، علي، علي اكرم عبدالله (رأس المال الفكري واثره في ادارة اداء العاملين)،مجلة تنمية الرافدين ،العدد98مجلد32،جامعة الموصل ،2010.
10. حمزات، سناء مصلح(اثر تطبيق نظام الجودة الشاملة في ادارة التكاليف في المنشآت المستخدمة لمدخل الكلفة المستهدفة)،رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد/قسم المحاسبة، سوريا،2016.
11. حويجان، ثائر عبد الغفار عبدالله(أثر تطبيق ادارة الجودة الشاملة على الاداء الصناعي للمنظمات الصناعية)رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط، قسم ادارة الاعمال ،2013.
12. راجخان، ميساء محمود محمد(دور التكاليف المستهدفة في تخفيض التكاليف وتطوير المنتجات)،رسالة ماجستير ،جامعة الملك عبد العزيز ،كلية الادارة والاقتصاد/قسم المحاسبة ،المملكة العربية السعودية،2002.
13. رشيد، صالح عبد الرضا، الزيادي ،صباح حسين شناوة (دور رأس المال الفكري في تحقيق الاداء الجامعي المتميز)،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد16،العدد3 لسنة 2014.
14. زانة، بوكورية(التكلفة المستهدفة كأداة لتخفيض التكاليف)،رسالة ماجستير ،جامعة الدكتور الطاهر مولاي-سعيدة-كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،الجزائر،2013.
15. زدوري، اسماء(ادارة رأس المال الفكري وتنمية القدرات الابداعية في المنظمات الحديثة)، بحث مقدم في الملتقى الدولي الخامس لمنظمات الاعمال ،جامعة ماي، الجزائر،2011.
16. السامرائي، مهدي (ادارة الجودة الشاملة في القطاعين الانتاجي والخدمي)،دار جرير للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى –عمان،2007.

17. الصرايرة، خالد امين، العساف، ليلى(ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق)،المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،العدد1، 2008.
18. عبدالعظيم، عابدي(تطبيقات ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر –بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، الجزائر،2014.
19. عبيد، سلمان (أثر رأس المال الفكري على ادارة الجودة الشاملة)، رسالة ماجستير ،جامعة العلوم التطبيقية /كلية العلوم الادارية ،مملكة البحرين، 2014.
20. عزيز، دحماني (مساهمة الانفاق على رأس المال الفكري في اداء المؤسسة الصناعية)، اطروحة الدكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ،كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية،الجزائر،2015.
21. العنزي، سعد ، نعمة ،نغم حسين (قياس رأس المال الفكري بين النظرية والتطبيق)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد التاسع –العدد31،جامعة بغداد،2002.
22. الغانمي، جعفر فالح ناصر(القياس والافصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري واثره على زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية)، رسالة ماجستير ،جامعة القادسية/كلية الادارة والاقتصاد/قسم المحاسبة،2017.
23. قادة، يزيد (واقع تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية)، رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، الجزائر، 2012.
24. لويزة، فرحاتي (دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة)،اطروحة دكتوراه ،جامعة محمد خيضر-بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ،2016.
25. نعيمة، زعرور (اساليب مثلى لترشيد التكاليف الخدمات العامة)، اطروحة دكتورا، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،الجزائر،2015.

- **المصادر الأجنبية**

1. Khalique, shaari,(2013),(The road to the development of intellectual capital theory),International journal of learing and intellectual capital ,Malaysia.
2. Cuganesan, Petty, &Finch(2006),(Intellectual Capital Reporting :A User Perspective),Academy of accounting and financial Studies ,Spring International Conference ,New Oreans ,USA.
3. Freyedon , Ahmed, Benzad, Parivizi &and others(2012),(Intellectual Capital an accounting and its role in create competitive Advantage at the universities),Interdisciplinary journal of contemporary research in business ,Tehran –Iran .
4. Goetsch ,David ,L, et al,(2006),(Quality management introduction to total quality management for production processing and services .(5^{th}),London :person education INC.
5. Harrison ,S.,& Sullivan ,P,(2000),Profiting from Intellectual capital leraing from leading companies ,journal ,of intellectual capital,VOL38,NO1.
6. Hitt lee,& Yucel,(2002),(The importance of social capital to the management of multinational enterprises :Relational network among Asian and western firms),Global article ,Asia Pacific journal of management ,USA.
7. Ireland & Sirmon,(2003),(A model of strategic entrepreneurship the construct and its dimensions),journal of management .
8. Liu,(2008),(measuring spiritual capital a latent variable), the RM institute ,USA.
9. Noradiva, Hamzah &Zakiah, Muhammaddun (2010),(Disclosure of intellectual capital information of the Airline companies in Malaysia),journal Pengurusan, Malaysia.

10. Roos, Dragonetti &Edvinsson(2007),(Intellectual Capital :Navigating in the new business land scap ,Macmillan, Eng land.
11. Schultz. Investing in people,(1981),(the economic of population Quality),university of California, Berkeley and los Angeles.
12. Sebastian, Salicru & chirs Perryer,2007(Intellectual capital and company performance –literature Review and research opportunities in Australia)DBA Candidate ,monash university ,Victoria ,Australia.
13. Stewart ,T.A.(1997),(Intellectual Capital :the new wealth of organization ,New Yourk : Doubleday-currency.
14. Stewart, the Wealth of knowledge(2002),(Intellectual Capital and the Twenty-first century Organization ,Doubleday),journal articles on intellectual capital ,New yourk ,USA.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الى السادة والسيدات المحترمين

م/استمارة استبانة

تحية طيبة....

أضع بين أيدكم استمارة الاستبانة الخاصة بالبحث الموسوم(**دور ادوات رأس المال الفكري وادارة الجودة الشاملة واثرهما في ترشيد التكاليف)**

نأمل تعاونكم معنا في الاجابة على الفقرات من واقع خبرتكم العلمية ،ونأمل منكم قرأة فقرات هذه الاستبانة قراءة دقيقة والاجابة عليها بكل دقة وموضوعية.

علماً ان المعلومات التي سنحصل عليها تستخدم لأغراض البحث حصراً.

ولكم منا فائق الحب والتقدير

الباحثان

المعلومات الخاصة:-

1- الجنس : ذكر ☐ انثى ☐
2- المؤهل العلمي:-

إعدادية ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

3- التخصص:-

محاسبة ☐ أدارة ☐ علوم مالية ومصرفية ☐

اقتصاد ☐ قانون ☐ تخصصات اخرى تذكر ☐

4- العنوان والمنصب الوظيفي :-
5- عدد سنوات الخدمة:-
6- مكان العمل:-
7- المصلحات

- رأس المال الفكري هو عبارة عن مجموعة من الخبرات والقدرات والمهارات والكفاءات التي يمتلكها مجموعة من افراد الوحدة الاقتصادية ،ومجموعة افراد مبدعة ومبتكرة لكل ما هو متميز بالنسبة للوحد الاقتصادية والتي عليها توظيف هذه المهارات من اجل زيادة الانتاجية وتحقيق الميزة التنافسية لها لأنها تعد بمثابة سلاح التنافسي الذي يضمن لها البقاء في عالم الاعمال.

- ادارة الجودة الشاملة هي فلسفة ادارية حديثة تأخذ شكل نهج او نظام اداري شامل قائم على اساس احداث تغيرات ايجابية جذرية للوصول الى اعلى جودة في مخرجاتها سلعاً او خدمات بأقل تكلفة بهدف تحقيق اعلى درجة من الرضا لدى عملائها من خلال اشباع حاجاتهم ورغباتهم وفق ما يتوقعونه.

-ترشيد التكاليف هو تقليل النفقات بما يحقق الوفرات في التكاليف او الزيادة في الارباح عن السابق او التوقف عن الخسائر ،ويمكن تحقيقه عن طريق التخطيط والتنظيم السليم لأقسام المشروع ومراحل الانتاج وعن طريق الاستغلال الامثل للموارد المتاحة بالإضافة الى البحث الدائم عن مظاهر الاسراف والانشطة التي لا تضيف قيمة والتخلص منه.

المحور الاول:- ادوات رأس المال الفكري

ت	الفقرات	أتفق بشدة	أتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	تؤمن ادارة الوحدات ان التدريب هو افضل وسيلة لاكتس الخبرات والمهارات العلمية للموارد البشرية					
2	قيادات الوحدات الاقتصادية مؤهلة وقادرة على اداء الاعـ م الموكلة اليهم بكفاءة عالية					
3	تثق الادارة بقدرة موظفيها لذلك تمنحهم الصلاحيات اللازمة لاداء عملهم على اكمل وجه					
4	تشجع ادراة الوحدات على نقل الخبرات من ذوي الخبرة الموظفين الاقل خبرة					
5	يتوفر لدى الوحدات الاقتصادية العديد من البيانات والمعلومات المكتوبة والموثوقة في شكل مقروء ومسموع ومرئي					
6	تعمل ادارتكم على استقطاب العناصر البشرية الذين يتمتعون بالمهارات والخبرات الكافية في مجال التخطيط والتنظيم والرقابة لشغل المناصب ادارية المهمة					
7	تهتم ادارتكم بآراء الزبائن ومقترحاتهم في تقديم الخدمات الجديدة واجراء التحسينات المستمرة على الخدمة المقدمة اليها					
8	تمتلك ادارتكم نظام المعلومات للموارد البشرية تمتاز بالدقة والحداثة وسرعة التنفيذ					
9	تشجع ادارتكم على اقامة الحلقات النقاشية وورش العمل بين الموظفين لاستثمار طاقاتهم الفكرية					
10	تؤمن ادارتكم بأن البيئة الخارجية تفرز انواعاً مختلفة من التقادم بسبب سرعة الابتكارات المتلاحقة					
11	تهتم ادارتكم على بناء علاقات طيبة مع الموردين والحرص على تسديد مستحقاتهم وتعالج مشاكل وشكاوي الموردين وتسعى لحلها					
12	تحرص ادارتكم على تزويد العاملين بكافة التجهيزات الخاصة بأنظمة المعلومات اللازمة لأداء العمل					
13	تمتلك ادارتكم نظام معلومات محسوباً يجسد الفجوة بين ادارتكم والزبون وتوثيق المعلومات الخاصة بالزبائن					
14	تسعى ادارتكم الى بناء برامج تهتم بالحفاظ وتطوير جميع المكونات المادية والبشرية فيها					
15	يمتلك الافراد العاملين حرية اتخاذ القرار المتعلقة بأعمالهم اليومية عن طريق تفويض واسع للسلطات					
16	تكون طبيعة العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين محددة بشكل واضح وفق التدرج الهيكل التنظيمي للوحدات الاقتصادية					

المحور الثاني :-ادارة الجودة الشاملة

ت	الفقرات	أتفق بشدة	أتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	يوجد لدى الادارات التي تعمل بها اليات لتحقيق متطلبات ادارة الجودة الشاملة					
2	يعمل المدراء في دوائركم على دعم العاملين ليتبنوا سياسات التطوير الفكري والابداعي					
3	تقوم الادارة العليا في دائرتكم على التدريب والتطوير للعاملين القدامى والجدد في مجال تحسين الجودة وتنمية مهاراتهم					
4	تطبق الادارة في دوائركم الادوات والتقنيات الاحصائية لمتابعة ومراقبة الانحرافات في العمل وتقييم الوضع العام					
5	تشجع الادارة الاتصالات الفعالة وتحسين مهارات الاتصال بين الافراد العاملين في مختلف اقسامها					
6	تهتم الادارة بتشكيل فرق العمل وزيادة التنسيق والتعاون والعمل بروح الفريق الواحد بين التقسيمات الادارية التابعة لها					
7	تحدد الادارة اهدافاً تتعلق بجودة المنتج وليس بحجم كمية الانتاج					
8	يتم ترجمة ورؤية ورسالة الادارة الى ادوات وخطط تساعد على تحقيق الاهداف العامة					
9	تعمل الادارة العليا على تقليص العوامل التي تؤثر سلباً على اعتزاز العاملين بعملهم ورضاهم عنهم					
10	تشجع الادارة على توفير الفرص المناسبة للأبداع والتفكير المبتكر للموظفين					
11	يتمتع العاملين في الادارة بوعي واضح لإدارة الجودة الشاملة					

المحور الثالث:-ترشيد التكاليف

ت	الفقرات	أتفق بشدة	أتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	يقصد بترشيد التكاليف للمنتج التخلص من الاهدار والضياع والاسراف في عناصر تكاليف					
2	تعد عملية ترشيد التكاليف هي عملية اجراء التحسين المستمر للمنتوج من اجل تحقيق اعلى جودة واقل تكلفة ممكنة					
3	لا يؤدي تخفيض التكاليف الى اضعاف الروح المعنوية لدي العاملين داخل الوحدة مما يؤثر على مستوى الانتاجية					
4	تبدأ عملية ترشيد التكاليف من مرحلة التخطيط والتصميم وليس من بعد عملية الانتاج					
5	يتحتم عند ترشيد التكاليف للمنتوج مراعاة جودة المنتوج والمحافظة على جودته للحفاظ على سياسة البيع والارباح					
6	تعد اتخاذ القرارات الاستراتيجية الناجحة من الخطوات المهمة في ترشيد التكاليف					
7	تعد من العوامل المؤثرة في ترشيد التكاليف هو اعتماد سياسة					

	التوزيع التي تتوافق مع خصوصية المنتج والمحافظة عليه					
8	ترشيد التكاليف للمنتوج تسمح للوحدات الاقتصادية بعرض منتوجها بسعر تنافسي للمحافظة على موقعها بين الشركات في السوق					
9	يقوم نظام التطوير المستمر بعمل تغيرات جذرية للمنتوج من اجل ترشيد تكاليفها وزيادة واقبال الزبائن لشراء المنتوج					

الفصل السابع

القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري ودورهُ في زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية[7]

المخلص

يهدف البحث إلى قياس رأس المال البشري في الوحدات الاقتصادية من خلال الاستعانة بالمصروفات البشرية المتمثلة بمخصصات الشهادة والخدمة والمخصصات الفكرية الأخرى، فضلا عن الإفصاح المحاسبي عن قيمة رأس المال البشري في الميزانية العمومية للوحدات الاقتصادية. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية وصافي أصولها .

استعان الباحثان من اجل تحقيق هدف هذا البحث ببعض القوائم المحاسبية (الميزانية العمومية وقائمة الرواتب والأجور) الخاصة بالشركات العامة للإسمنت الجنوبية (معمل إسمنت السماوة) في محافظة المثنى للسنة المالية (2012) للقياس والإفصاح عن رأس المال البشري في قوائمها المالية.

توصل البحث إلى استنتاج يستند إلى أن هنالك إمكانية لدى الوحدات الاقتصادية للقيام بعملية القياس المحاسبي عن رأس المال البشري من خلال الاعتماد على المخصصات الفكرية ، فضلاً عن أن هنالك إمكانية للإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري في قائمة الميزانية العمومية للوحدة الاقتصادية . كذلك اظهر البحث أن هنالك دوراً مهما للإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري في زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية .

أوصى البحث بضرورة زيادة اهتمام الوحدة الاقتصادية براس المال البشري ، اذ ان هذا العنصر يشكل أهمية بالغة باعتباره احد عناصر الطاقة الإنتاجية المساهمة في العملية الإنتاجية،

([7])إعداد الباحثان: أ.د. سعود جايد مشكور، جعفر فالح ناصر – جامعة المثنى.

بالإضافة إلى اعتماد الطرائق والمعايير اللازمة التي تخدم عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري في القوائم المالية من قبل المنظمات المهنية الدولية والمحلية.

❖ المقدمة

يشهد العالم المعاصر في السنوات الأخيرة تقدما متسارعا في النواحي التكنولوجية، ويعود ذلك إلى الدور الكبير الذي مارسه العنصر البشري في هذا التقدم باعتباره احد عوامل الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية، الأمر الذي انعكس إيجابا على تطور الوحدات الاقتصادية في نواحي متعددة، مما دفع هذه الوحدات الاقتصادية إلى الاعتماد على المؤهل والكفاءة والخبرة المعرفية التي يتمثل فيها رأس المال البشري .

وتعد الموارد البشرية من العناصر الإنتاجية الرئيسة التي تساهم في العملية الإنتاجية في الوحدات الاقتصادية، لذلك يتعين على هذه الوحدات أن تهتم بهذا العامل لأنه يعتبر المحرك الأساسي لأنشطتها التشغيلية والاستثمارية بغية تحقيق أهدافها المتعددة. إذ أن الوحدة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق جملة أهداف ابرزها تحقيق العوائد والنمو المتواصل وتعظيم قيمة مركزها المالي وخلق ميزة تنافسية في السوق، ولن تتحقق تلك الأهداف ما لم تستخدم عوامل إنتاج فاعلة في العملية الإنتاجية من ابرزها رأس المال البشري.

وعلى الرغم من الدور الفاعل لرأس المال البشري ضمن عوامل الإنتاج الفاعلة في الوحدات الاقتصادية، غير أن عملية الاهتمام بنظرية القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري في القوائم المالية ما تزال دون المستوى المطلوب من قبل الوحدات الاقتصادية. وعليه فان هذا البحث يقدم عرضاً مختصرا للاطار المفاهيمي لرأس المال البشري ، بالإضافة إلى اختيار النماذج الحسابية المناسبة لعملية القياس وأساليب الإفصاح المحاسبي عنه في القوائم المالية .

يتضمن هذا البحث مبحثين رئيسيين، يتطرق المبحث الأول بشكل مختصر إلى تعريف رأس البشري وأهميته وأهدافه، بالإضافة إلى عرض طرائق القياس والإفصاح عنه في القوائم المالية الختامية بالوحدات الاقتصادية ، فضلا عن التطرق إلى تعريف قيمة الوحدة الاقتصادية وأهميتها ودور رأس المال البشري في زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية. أما المبحث الثاني فيتناول من الناحية التطبيقية عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري في القوائم المالية الختامية ودوره في زيادة

قيمة الوحدة الاقتصادية في احدى شركات القطاع العام (معمل إسمنت السماوة)، وانتهى البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

منهجية البحث

تتضمن المنهجية مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضياته، فضلا عن أسلوب البحث وعينته ومجتمعه.

❖ مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن الوحدات الاقتصادية لا تقوم بالقياس والإفصاح الكافي عن قيمة رأس المال البشري في قوائمها المالية الختامية ، بل يقتصر الأمر على اعتباره نفقات ايرادية تحمل على كشف الدخل وتقلل من الأرباح السنوية ، على الرغم من دوره في تطوير عمل الوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها ، إلا انه لم يجد الاهتمام الكافي للقياس والإفصاح في القوائم المالية.

وعليه يمكن طرح مشكلة البحث بالأسئلة الآتية:-

- هل توجد إمكانية لقياس رأس المال البشري في الوحدات الاقتصادية .
- هل يوجد أسلوب للإفصاح عن رأس المال البشري في القوائم المالية المعدة من قبل الوحدات الاقتصادية.
- هل يوجد دور للقياس والإفصاح عن رأس المال البشري في زيادة قيمة الوحدات الاقتصادية.

❖ أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث بصورة عامة في محاولة نظرية وعملية لتسليط الضوء على رأس المال البشري وأهميته المتزايدة في الوحدات الاقتصادية وكيف يمكن لتلك الوحدات الحفاظ عليه وتطويره ومعالجته في ضوء الأسس والأساليب والإجراءات والقواعد المحاسبية السائدة. إذ أن غالبية الوحدات الاقتصادية العامة تمتلك العديد من الخبراء والموظفين الذين يشكلون احد عناصر الطاقة الإنتاجية المهمة في عمل تلك الوحدات لاسيما الموظفين المؤهلين الذين يعملون لديها، لذلك فان هذا البحث يحتل أهمية بالنسبة لتلك الوحدات من خلال النقاط الآتية :-

1. تقديم اطار مقترح للشركات العاملة في البيئة العراقية على وجه الخصوص وفي البيئة الخارجية بصورة عامة للقياس والإفصاح عن رأس المال البشري في القوائم المالية لديها.
2. تقديم الدعم الكافي للاهتمام بالخبرات التي يمتلكها الأفراد العاملون في الوحدات الاقتصادية وتحقيق الرضا الوظيفي لهم من خلال بيان دورهم في نجاح الوحدة الاقتصادية.
3. توعية الوحدات الاقتصادية العراقية وكوادرها المحاسبية على الاهتمام براس المال البشري لديها لما له من تأثير في زيادة قيمة الوحدة ونجاحها وتعزيز ربحيتها.

❖ **أهداف البحث**

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :-

1. عرض اطار نظري مختصر عن الموارد البشرية (رأس المال البشري) من حيث التعريف والأهمية
2. قياس رأس المال البشري من خلال الاستعانة بالمخصصات المصروفة للموظفين في الوحدات الاقتصادية.
3. إيجاد طريقة متوافقة مع الأنظمة المحاسبية السائدة للإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية.
4. بيان دور القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري على زيادة قيمة الوحدات الاقتصادية.

❖ **فرضيات البحث**

يستند البحث إلى الفرضيات الآتية:-

1.الفرضية الرئيسة الأولى (فرضية القياس) (هنالك إمكانية للقياس المحاسبي عن رأس المال البشري بالاعتماد على المخصصات الفكرية المدفوعة للموظفين العاملين).

2. الفرضية الرئيسة الثانية (فرضية الإفصاح)(هنالك إمكانية للإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية)

3.الفرضية الرئيسة الثالثة (فرضية قيمة الوحدة الاقتصادية)(يؤدي القياس و الإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري الى زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال زيادة صافي الأصول).

❖ **منهج وأسلوب البحث**

من اجل تحقيق أهداف البحث وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلة فان الباحثان استعملا المنهج التجريبي الذي يعتمد على استخدام البيانات الفعلية الرقمية المستخرجة من واقع السجلات

والقوائم المالية الختامية للوحدات الاقتصادية ، كذلك استعان الباحثان بالتقارير المالية المتمثلة بقائمة الرواتب والأجور الخاصة بعينة البحث لقياس المصروفات المعرفية التي تدفع للموظفين العاملين والتي سيتم اعتبارها رأس المال البشري.

❖ **عينة البحث ومجتمعه**

تم اختيار احدى الوحدات الاقتصادية كعينة للبحث بوصفها شركة عامة صناعية عاملة في مجتمع البحث المتكون من شركات القطاع العام في العراق (الشركة العامة لأسمنت الجنوبية – معمل إسمنت السماوة في محافظة المثنى)، واعتمد الباحثان في إجراء عملية القياس على القوائم المالية الختامية لعينة البحث للسنة المالية (2012)، إذ توفرت لدى الباحثان رؤية متكاملة عن هذه العينة بجميع أنظمتها الإدارية والمحاسبية، كذلك اختار الباحثان هذه العينة لسهولة إجراء عملية القياس المحاسبي لرأس المال البشري فيها وتأثيره الواضح على نشاطها من حيث قيمتها.

المبحث الأول

القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري وقيمة الوحدة الاقتصادية

يتناول هذا المبحث راس المال البشري من حيث التعريف والأهمية والأهداف وطرائق قياسه والإفصاح عنه في القوائم المالية فضلا عن دور هذا الإفصاح في قياس قيمة الوحدة الاقتصادية.

أولا: راس المال البشري: التعريف والأهمية والأهداف

1- تعريف رأس المال البشري

يعرف رأس المال البشري بانه المعرفة المحفوظة في ذهن الموظفين العاملين بالوحدات الاقتصادية بالإضافة إلى المهارات والخبرات المكتسبة والتي تستطيع الوحدة الاقتصادية الاستفادة منها بالمستقبل.(غياط وشريف ،6:2011)

كذلك يعرف رأس المال البشري بانه الموجود المعنوي والمهارات والخبرات التي تملكها الوحدة الاقتصادية والتي تسمح لها بالتنافس بالأسواق. (فاطمة و مفيدة ،5:2011)

يرى الباحثان بان تعريف رأس المال البشري ، يتمثل بالخبرات التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية خلال مدة زمنية معينة والتي تمثل رصيد المعرفة البشرية التي تقودها للنجاح والنمو والتقدم .

2- اهمية رأس المال البشري

يعتمد نجاح الوحدات الاقتصادية على حسن الاستثمار بالموارد البشرية والتي تمثل المعرفة البشرية التي يمتلكها الوحدات الاقتصادية في فترة معينة ، فتلك الوحدات تواجه الكثير من المعوقات

وتسعى الى تحقيق العديد من الأهداف والتي لا تستطيع تحقيقها بدون مساعدة العنصر البشري ، فمع بداية القرن العشرين وتطور الوحدات الاقتصادية زيادة المعرفة التكنولوجية ، أصبحت الوحدات الاقتصادية تعتمد على الخبرة والمعرفة البشرية المتمثلة بالموظفين العاملين والذين بإمكانهم تحقيق العوائد المستقبلية في الأمد الطويل من خلال زيادة فعاليتهم وتطوير مهاراتهم والتي تنعكس على نمو الوحدة الاقتصادية وزيادة قيمتها السوقية وتطور أداءها .(علاوي ، 2012 :5)

3- <u>أهداف رأس المال البشري</u>

إن محاولة القياس و الإفصاح عن الموارد البشرية لا تعد ضمن الإجراءات التقليدية للمحاسبة ، ففي الآونة الأخيرة ازداد الاهتمام بهذا النوع لما له من تأثير مهم على عمل الوحدات الاقتصادية وتطورها ، ومن خلال ذلك يمكن توضيح أهداف محاسبة الموارد البشرية من خلال الاتي: (Geddam,2014:3)

1) مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن الاستثمار في الموارد البشرية ولتوفير المعلومات لجميع المستخدمين ، وتقديم المعلومات لهم حول دور الموارد البشرية في زيادة الدخل وتطور الوحدات الاقتصادية.
2) تقييم كفاءة الموارد البشرية ودورها في الحصول على إنتاجية والربحية في الوحدات الاقتصادية.
3) توفير المعلومات المقارنة بشأن التكاليف والفوائد المرتبطة بالاستثمار في الموارد البشرية.

ثانيا: <u>طرائق قياس رأس المال البشري والطريقة المقترحة</u>

توجد العديد من طرائق القياس المحاسبية عن رأس المال البشري التي تناولها بعض الباحثين والتي تستعمل في القياس المحاسبي عن رأس المال البشري بحسب طبيعة البيانات المحاسبية وطبيعة عمل الوحدات الاقتصادية كطريقة المقاييس السلوكية وطريقة القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المخصومة وطريقة المكافاة المستقلة.

تقوم طريقة المقاييس السلوكية على أساس قياس رأس المال البشري استنادا إلى السلوك الإنساني الذي يتغير بمرور الزمن، وتتحدد المقاييس السلوكية البشرية من خلال القدرة على العمل والرغبة ومستوى الأداء وصولا إلى قياس الكفاءة الإنتاجية البشرية (الفضل وآخرون ،119:2002). وتستند طريقة القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المخصومة، التي جاء بها الباحثان (Lev and Schwartz,1971)، إلى مفهوم القيمة الاقتصادية ، التي تعني القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المتوقعة (Lev & Schwartz,1971:103-112)، أما طريقة المكافئات المستقلة التي اقترحت

من قبل (Flamholtz ,1971) فأنها اعتمدت على النظرية الاقتصادية في قياس قيمة الموارد البشرية، إذ أن قيمة الموارد البشرية لا تكمن في كلفتها فحسب وإنما بمقدار المنافع المتولدة منها، أي أن قيمة كل فرد تقاس على أساس القيمة الحالية المتوقعة منه.

أما في هذا البحث فقد اقترح الباحثان طريقة المخصصات الفكرية (المعرفية)، إذ أن هذه الطريقة المقترحة التي اعتمدت في عملية القياس المحاسبية عن رأس المال البشري تستند إلى قياس المخصصات الفكرية (المعرفية) والتي تعتمد على المخصصات الشهرية الفكرية التي تدفع للموظفين العاملين بالوحدات الاقتصادية والتي تتمثل بالاتي :-

المخصصات الفكرية (المعرفية) = مخصصات الشهادة+ مخصصات الخدمة + المخصصات الفنية

مما تقدم يتضح بان الباحثان سيعتمدان على المخصصات المعرفية المدفوعة كرأس مال بشري، والذي سيتم قياسه والإفصاح عن قيمته في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية ومن ثم اثر هذا القياس والإفصاح على قيمة الوحدة الاقتصادية.

ثالثا: <u>الافصاح المحاسبي عن رأس المال البشري</u>

1- تعريف الإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري

يعرف الإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري انه بيان مقدار قيمة المورد البشري الذي بحوزة الوحدة الاقتصادية للأطراف المستخدمة له ، بالاعتماد على النفقات الرأسمالية المدفوعة من قبل الوحدة الاقتصادية الى الموظفين العاملين أثناء عملهم بتلك الوحدة خلال فترة معينة من الزمن . (حمادة :2002 *7*)

يرى الباحثان بانه بالإمكان تعريف الإفصاح عن رأس المال البشري بانه بيان مقدار ما تملكه الوحدة الاقتصادية من خبرات ومهارات للمستخدمين الخارجيين من اجل معرفه المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية من جهة ، وتحقيق الرضا الوظيفي للموظفين العاملين من جهة أخرى .

2- طرائق الإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري

أ- طريقة الإفصاح في القوائم المالية الإضافية

يتم بموجب هذه الطريقة إعداد قوائم المالية إضافية إلى جانب القوائم الاعتيادية ، والتي تتضمن معلومات كافية ووافية عن المصاريف المدفوعة من قبل الوحدة الاقتصادية لتطوير رأس المال

البشري ، كذلك بالإمكان ان تتضمن رأس المال البشري والذي يحقق منافع مستقبلية للوحدة التي تساعد المستخدمين الخارجيين في اتخاذ القرارات (وهيبة وآخرون :2011: 12).

ب-طريقة الإفصاح في صلب القوائم المالية

تتمثل هذه الطريقة بالإفصاح عن قيمة رأس المال البشري في صلب القوائم المالية الختامية للوحدات الاقتصادية ، فهي تتضمن إفصاح عن المصاريف النقدية المبذولة من قبل أي وحدة للاستثمار في رأس المال البشري فضلا عن القيمة الفعلية لرأس المال البشري .(بن صالح وآخرون ،2011: 12)

وتجدر الإشارة إلى أن الطريقة الأفضل للإفصاح عن رأس المال البشري هي في صلب القوائم المالية وتحت حساب (النفقات الايرادية المؤجلة 118) بجانب الموجودات والذي يتضمن بدوره كافة الموجودات ذات الطبيعة المعنوية والتي يمكن اعتبار رأس المال البشري جزءا منها ، كذلك بالإمكان إضافة رأس المال البشري إلى حقوق الملكية من خلال فتح حساب خاص له تحت مسمى (رأس المال البشري 214) والذي يمثل حساب فرعي من الحساب العام وهو (رأس المال 21) ، وبتلك المعالجة سوف يتم الإفصاح عن قيمة رأس المال البشري في قائمة الميزانية العمومية بدلا منن قائمة الأرباح والخسائر (مشكور ،2013،59) .

رابعا: <u>دور الافصاح عن رأس المال البشري في قياس قيمة الوحدة الاقتصادية</u>

يتطرق هذا الموضوع إلى تعريف القيمة وأهميتها بالنسبة للوحدة الاقتصادية، فضلا عن معايير قياس قيمة الوحدة الاقتصادية.

1- تعريف القيمة

تعرف القيمة بانها السعر الذي يرغب المستثمر دفعه مقابل الحصول على موجود او سهم معين في وحدة اقتصادية ما ، بمعنى أخر أن القيمة التي يهتم بها المحاسبين تتمثل بقيمة الوحدة الاقتصادية أي القيمة السوقية لأسهمها . (الجبوري ونضال ،2009،:4)

2- أهمية قيمة الوحدة الاقتصادية

يعد تحديد قيمة الوحدة الاقتصادية من المواضيع المهمة في الوقت الحاضر ، لما لها من تأثير كبير على العديد من الجهات التي ترتبط بصورة مباشرة او غيرة مباشرة بعمل الوحدة ، فتتجلى هذه الأهمية من خلال تقديم المعلومات المفيدة إلى إدارة الوحدات الحكومية والمستثمرون والمقرضون والوحدات الحكومية(العامري والشريفي،2009:22-23).

3- معايير قياس قيمة الوحدة الاقتصادية

يقصد بمعايير قياس قيمة الوحدة الاقتصادية تلك المعايير أو الطرائق التي يستعان بها لاستخراج قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال مخرجات النظام المحاسبي المطبق في الوحدة الاقتصادية، إذ أن تلك المعايير تستند غالباً في احتسابها إلى مفاهيم الثروة والسوق المالية وربحية الوحدة والتقدير الاقتصادي في عملية الاحتساب (مشكور 2000 :95) لذلك يمكن توضيح تلك القيم بالاتي :

أ- القيمة السوقية

تتكون الوحدات الاقتصادية المساهمة من حصص او اسهم والتي تحمل قيمة دفترية مثبتة في عقد تأسيس الوحدة وقيمة سوقية للسهم تمثل سعر السهم المتكون نتيجة معاملات البيع أو الشراء في أسواق المال ، فسعر السهم السوقي يمثل القيمة السوقية للوحدة والذي تكون قيمته غير ثابتة باستمرار، كذلك بالإمكان استخراج قيمة الوحدة الإجمالية من خلال حاصل ضرب عدد الأسهم التي تمتلكها الوحدة في السعر السوقي للسهم الواحد. (بريكهام ،449:2010)

من جانب أخر قد لا يكون هذا التقييم يعُبر عن قيمة الوحدة السوقية من منظور مالي، فقد يؤدي هذا التقييم إلى تشتت النتائج بمرور الزمن نتيجة التطور الحاصل في الأسواق المالية ، إذ أن نماذج تقييم الأسهم لا تهدف للتعبير عن القيمة السوقية للاسهم فحسب وإنما تهدف بشكل رئيسي الى تحديد العناصر المبينة للخطر الذي يتحمله حاملي محفظة الأسهم ، كذلك أن الرسملة السوقية للاسهم تكون اعلى أو اقل من صافي المركز المحاسبي (المالي) لان طريقة التقويم السوقية تعتمد على الوضع المالي للوحدة ونوعية سياسة الوحدة الاقتصادية(حميدي وآخرون ،5:2013)

مما تقدم يرى الباحثان بان القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة أصول الوحدة الاقتصادية ، وذلك من خلال تغيير تبويب بعض عناصر قائمة الدخل (المخصصات البشرية) وتحويلها من قائمة الدخل إلى قائمة الميزانية العمومية باعتبارها جزءاً من موجودات تلك الوحدة ، فضلا عن زيادة إجمالي حقوق الملكية من خلال زيادة رأس المال البشري لرأس المال المملوك للوحدة الاقتصادية ، لان رأس المال البشري يعتبر جزءا من رأس المال الإجمالي للوحدات الاقتصادية منذ تأسيسها.

ب-القيمة المحاسبية

تتمثل قيمة الوحدة الاقتصادية وفق طريقة قيمة الوحدة المحاسبية من خلال معطيات التي توفرها قائمة المركز المالي ، فهي تتمثل بصافي المركز المالي أو حقوق الملكية التي تستخرج من خلال الفرق بين الموجودات والمطلوبات ، كذلك بالإمكان استخراج تلك القيمة من خلال مجموع رأس المال المساهم به والاحتياطات والربح المرحل والمحتمل مطروحا منه الخسائر أو العجر المرحل ، (الجنابي ،85:2008) ويمكن احتساب القيمة بالنسبة للشركات المساهمة من خلال القيمة المحاسبية (الدفترية) للسهم وذلك عن طريق قسمة صافي حق الملكية على عدد الأسهم التي يتكون منها رأس مال الوحدة الاقتصادية.(Pablo,2007:9)

يرى الباحثان بان القيمة المحاسبية هي الأقرب إلى الواقع في استخراج قيمة الوحدة الاقتصادية لاعتمادها على صافي أصول الوحدة الاقتصادية ، كما أن هذه القيمة تصلح للتطبيق في جميع الوحدات الاقتصادية المساهمة وغير المساهمة، لذلك سيتم الاعتماد في هذا البحث على هذه الطريقة في عملية استخراج قيمة الوحدة الاقتصادية في الجانب العملي.

المبحث الثاني

القياس والافصاح المحاسبي عن رأس المال البشري في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية معمل اسمنت السماوة ودوره في زيادة صافي اصول المعمل

يتضمن هذا المبحث الجانب التطبيقي من البحث، إذ انه ينطلق ابتداءا من وصف عينة البحث ، ثم القياس والإفصاح المحاسبي عن راس المال البشري في المعمل وإثبات الفرضيتين الأولى والثانية ، وأخيرا احتساب القيمة المحاسبية للمعمل بعد الإفصاح المحاسبي وإثبات الفرضية الثالثة.

اولا: وصف عينة البحث

تتكون عينة البحث من الموظفين حملة شهادات البكالوريوس والدبلوم التقني في الوحدة الاقتصادية (معمل إسمنت السماوة). وقد عددهم (96) ، إذ تم تطبيق عملية القياس المحاسبية على أفراد عينة البحث باعتبارهم رأس مال بشري في معمل إسمنت السماوة ، ومن خلال تلك العملية تم اعتبار مخصصات الشهادة و الخدمة والهندسية للأفراد مصاريف رأسمالية تحمل على قائمة الميزانية العمومية بدلا من تحمليها على حساب الأرباح والخسائر لانهم يمثلون رأس المال البشري في المعمل، ومن اجل توضيح تلك العينة ينبغي التعرف على عدد الموظفين حالمين الشهادات فيها وكما يأتي :-

جدول (1) خصائص العينة وفقاً للتخصص العلمي

التخصص	العدد	النسبة المئوية
المهندسين	20	%20
المحاسبين	4	%4
الاداريين	8	%8
القانونيين	1	%1
المبرمجين	2	%2
الحرفيين	61	%63
المجموع	96	%100

ثانيا : <u>القياس المحاسبي عن رأس المال البشري في معمل إسمنت السماوة وإثبات الفرضية (1)</u>

استعان الباحثان بمخصصات الشهادة والخدمة والمخصصات الهندسية في عملية قياس رأس المال البشري في عينة البحث ، إذ تم الاعتماد عليها بصورة أساسية وذلك بسبب الطبيعية المعنوية والفكرية لتلك المخصصات ، كما أن الموظفين الذين يحصلون على تلك المخصصات يمتلكون خبرة ومعرفة وظيفية كافية تؤهلهم بان يتم اعتبارهم جزءا أساسيا من موجودات المعمل كباقي الموجودات الأخرى ، ولذلك تمت عملية القياس وفق الجداول الآتية :-

جدول (2) قياس مخصصات الشهادة الشهرية والسنوية للموظفين وحسب الاختصاص

الموظفين(العدد)	الشهادة	الرواتب الاسمية (1)	نسبة مخصصات الشهادة (2)	مخصصات الشهادة الشهرية (2)(1)x (3)	مخصصات الشهادة السنوية (3)x(12) (4)
المهندسين (20)	بكالوريوس	13035000	%45	5865750	70389000
المحاسبين (4)	بكالوريوس	3180000	%45	1431000	17172000
الاداريين (8)	بكالوريوس	3906000	%45	1757700	21092400
القانونيين (1)	بكالوريوس	441000	%45	198450	2381400
المبرمجين (2)	بكالوريوس	1169000	%45	526050	6312600
الحرفيين (61)	دبلوم	33212733	%35	11624456.55	913949347

يلاحظ من جدول (2) قياس المخصصات الشهرية والسنوية للموظفين العاملين بالمعمل بصورة مجتمعة وحسب الاختصاص ، إذ تحتسب المخصصات الشهادة الشهرية لكل موظف حامل شهادة البكالوريوس بنسبة (45%) من الراتب الاسمي و(35%) لكل موظف حامل شهادة الدبلوم ،

وتم احتساب تلك المبالغ من خلال حاصل ضرب النسب في حقل (2) في الرواتب الاسمية للموظفين حسب الاختصاص ، وبعدها تم ضرب مخصصات الشهادة الشهرية في (12) شهر لاستخراج المخصصات السنوية التي تصنف كمصروفات رأسمالية تحمل على قائمة الميزانية العمومية.

جدول (3) قياس مخصصات الخدمة السنوية للموظفين حسب الاختصاص

الموظفين	الشهادة	مخصصات الخدمة السنوية (1)	نسبة مخصصات الشهادة (2)	مخصصات الخدمة مع علاوة الشهادة (2) x(1) (3)
المهندسين (20)	بكالوريوس	200000	%45	90000
المحاسبين (4)	بكالوريوس	40000	%45	18000
الإداريين (8)	بكالوريوس	80000	%45	36000
القانونيين (1)	بكالوريوس	10000	%45	4500
المبرمجين (2)	بكالوريوس	20000	%45	9000
الحرفيين (61)	دبلوم	100006	%35	213500

يلاحظ من الجدول (3) قياس مخصصات الخدمة السنوية للموظفين بصورة مجتمعة ، اذ يضاف مبلغ (10000) دينار لكل موظف على راتبه الاسمي ويضاف له علاوة الشهادة ، وبما ان الموظفين تم تصنيفهم حسب الاختصاص فان مخصصات الشهادة سيتم احتسابها من خلال حاصل ضرب عدد الموظفين في (10000) دينار حسب المجموعات المصنفة بالجدول(3)، كذلك تعتبر هذه المخصصات رأسمالية تضاف إلى مخصصات الشهادة والتي سيتم اعتبارها لاحقا رأس مال بشري .

جدول (4) قياس المخصصات الهندسية الشهرية والسنوية للمهندسين

الموظفين	المخصصات الهندسية الشهرية (1)	المخصصات الهندسية السنوية (12)x(1)
المهندسين (20)	6507500	78090000

يلاحظ من جدول (4) قياس مخصصات الهندسية للموظفين المهندسين بصورة شهرية وسنوية من خلال حاصل ضرب المخصصات الهندسية للمهندسين الـ(20) في (12) شهر والتي سيتم اعتبارها مصروفات رأسمالية تضاف الى مخصصات الشهادة والخدمة والتي يتم اعتبارها بصورة مجتمعة رأس مال بشري في الجدول اللاحق.

جدول (5) قياس رأس المال البشري للموظفين بصورة مجتمعة وحسب الاختصاص

الموظفين	مخصصات الشهادة السنوية (1)	مخصصات الخدمة السنوية مع علاوة الشهادة (2)	المخصصات الهندسية السنوية (3)	المجموع (1)+(2)+(3)
المهندسين (20)	70389000	90000	78090000	148569000
المحاسبين (4)	17172000	18000	0	17190000
الاداريين (8)	21092400	36000	0	21128400
القانونيين (1)	2381400	4500	0	2385900
المبرمجين (2)	6312600	9000	0	6321600
الحرفيين (61)	913949347	213500	0	139706979
المجموع				335301879

يلاحظ من جدول (5) قياس رأس المال البشري للموظفين الـ(96) بمعمل إسمنت السماوة بصورة مجتمعة وحسب الاختصاص من خلال التصنيف المبين بالجدول ، إذ يلاحظ وجود قيمة لرأس المال البشري في المعمل تقدر بـ(335301879) والتي سيتم اعتبارها موجود يحمل على قائمة الميزانية العمومية في نهاية السنة المالية (2012) ويحذف ذلك المبلغ من قائمة الأرباح والخسائر . وبذلك تحقق إثبات الفرضية (1) التي مفادها **(هنالك إمكانية للقياس المحاسبي عن رأس المال البشري بالاعتماد على المخصصات الفكرية المدفوعة للموظفين العاملين).**

من خلال ما تقدم يتبين أن هذه الطريقة تتم من خلال متابعة الأقسام البشرية الخاصة بالموظفين العاملين بالمعمل في كل سنة ومعرفة كافة التغيرات التي تطرا عليهم من (نقل واستبعاد ووفاة وغيرها) والتي تؤثر بدورها على قيمة الموظفين بصورة مجتمعة ، كذلك أن هذه الطريقة يتم تطبيقها في نهاية كل سنة مالية وتتم المقارنة بين المبالغ الظاهرة بالتقارير من السنة السابقة مع تقارير السنة الحالية ويتم الإفصاح عن القيمة الجديدة ويذكر سبب التغير في تلك القيم سواء أن كانت في الزيادة أو الانخفاض .

ومن الجدير بالذكر أن رأس المال البشري موجود فكري معنوي لا تتناقص قيمته بصورة دورية منتظمة كما هو الحال بالموجودات الثابتة الأخرى ، إذ أن عملية الانخفاض تحدث بحسب الظروف التي تحدث في الوحدة الاقتصادية ولا يستطيع احد معرفة قيمة الانخفاض إلا بعد إجراء عملية القياس المحاسبية التي تم الإشارة اليها . كما أن هذا الموجود يتزايد باستمرار وفق الظروف الطبيعية نتيجة لزيادة خبرة الموظفين العاملين بمرور السنوات والذين يمثلون هذا الموجود .

ثالثا: الافصاح المحاسبي عن رأس المال البشري في معمل اسمنت السماوة واثبات الفرضية (2)

❖ **إثبات قيد قيمة رأس المال البشري في 12/31 /2012**

المبلغ المدين	المبلغ الدائن	البيان	رقم الدليل
335301879		من ح/نفقات ايرادية مؤجلة	118
	335301879	إلى ح/ رأس المال البشري	214

يلاحظ من القيد السابق اتباع النظام المحاسبي المطبق في العينة محل البحث، إذ تم وضع رأس المال البشري تحت بند النفقات الايرادية المؤجلة – الموجودات الثابتة المعنوية ، بسبب الطبيعة المعنوية له وقدرته على توليد الإيرادات المستقبلية، وفي حالة وجود بعض الموظفين العاملين لدى الوحدة الاقتصادية تحت التدريب فانه بالإمكان تحميل قيمتهم على حساب (مشروعات تحت التنفيذ– نفقات إيرادية مؤجلة).

ح/ النفقات الايرادية المؤجلة (الموجودات البشرية)

المبلغ المدين / دينار	البيان	المبلغ الدائن/ دينار	البيان
335301879	رأس المال البشري	335301879	رصيد 2012/12/31
335301879	المجموع	335301879	المجموع

ح/رأس المال البشري

المبلغ المدين/ دينار	البيان	المبلغ الدائن/ دينار	البيان
335301879	رصيد 2012/12/31	335301879	النفقات الايرادية المؤجلة
335301879	المجموع	335301879	المجموع

أما إثبات قيد قيمة رأس المال البشري للسنوات اللاحقة فأنه يتم من خلال القيام بأعداد قيد التسوية الخاص بقيمة رأس المال البشري بعد إجراء عملية القياس في نهاية السنة المالية ويتم تعزيز المبلغ المرحل من السنة السابقة بالفرق من خلال تسجيل نفس القيد السابق بالفرق بين القيمتين .

الدليل	الموجودات	2012	
		جزئي	كلي

جدول (6) كشف الأرباح والخسائر للشركة العامة لأسمنت الجنوبية – معمل إسمنت السماوة– فرع المثنى للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31 قبل وبعد الإفصاح عن رأس المال البشري

الدليل	البيان	قبل الافصاح (2012)		بعد الافصاح (2012)	
		المصروفات	الايرادات	المصروفات	الايرادات
4	الإيرادات				
48	الإيرادات التحويلية		15211680		15211680
	إجمالي الإيرادات		15211680		15211680
3	المصروفات				
31	الرواتب والأجور	967051157		631749278	
32	المستلزمات السلعية	127626773		127626773	
33	المستلزمات الخدمية	10543859		10543859	
37	الاندثار	129285874		129285874	
38	إجمالي المصروفات	**1234507663**		**899205784**	
33	صافي (الخسارة)	**(1219295983)**		**(883994104)**	

صافي الخسارة قبل الإفصاح	صافي الخسارة بعد الإفصاح	الفرق
(1219295983)	**(883994104)**	**335301879**

يلاحظ من جدول (6) انخفاض مقدار الخسارة في سنة (2012) بمقدار (335301879)، ويرجع ذلك إلى استبعاد المخصصات البشرية (الشهادة والخدمة والهندسية) من قائمة الأرباح والخسائر في معمل الإسمنت وتحويلها إلى الميزانية العمومية وتسجيلها كراس مال بشري بحساب يحمل الرقم (22).

جدول (7) الميزانية العمومية لمعمل إسمنت السماوة في المالية المنتهية في 2012 /12/31
بعد الإفصاح عن رأس المال البشري

11	الموجودات الثابتة بالصافي		
111	الأراضي	71502523	
112	المباني والإنشاءات	538255986	
113	الآلات والمعدات	2355671352	
114	وسائل نقل وانتقال	575699742	
115	عدد وقوالب	10906197000	
116	الأثاث وأجهزة مكاتب	11597154781	
118	نفقات الايرادية المؤجلة	335301879	
	مجموع الموجودات الثابتة		26379783263
12	مشروعات تحت التنفيذ	298078217	298078217
	الموجودات المتداولة		
13	المخزون	15519982403	
14	المدينون	23446481	
18	النقود	24294593	
19	حسابات متقابلة مدينة	28100875	
	مجموع الموجودات المتداولة		15595824352
	إجمالي الموجودات		42273685832
2	مصادر التمويل والمطلوبات		
	مصادر التمويل		
21	راس المال	21243067	
214	رأس المال البشري	335301879	
22	الاحتياطيات	9538711334	
23	التخصيصات	5431447686	
	اجمالي مصادر التمويل		15326703966
	المطلوبات		
26	الدائنون	26918880991	
29	حسابات دائنة متقابلة	28100875	
	إجمالي المطلوبات		26946981866
	إجمالي المطلوبات ومصادر التمويل		42273685832

يلاحظ من جدول (7) عملية الإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري ضمن حساب النفقات الايرادية المؤجلة (118) في جانب الموجودات ، وتحت حساب (رأس المال البشري 214) في جانب المطلوبات والذي ينعكس بدوره على زيادة فعالية القوائم المالية في التعبير عن المركز المالي الحقيقي للمعمل خلال سنة (2012) فضلا عن زيادة القيمة المحاسبية للمعمل من خلال زيادة صافي الأصول ، ومن خلال ذلك فان يتحقق إثبات الفرضية (2) التي مفادها **(هنالك إمكانية للإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية).**

رابعا: احتساب القيمة المحاسبية لمعمل الاسمنت بعد الافصاح عن رأس المال البشري واثبات الفرضية (3)

(أولا):- احتساب المؤشرات ذات العلاقة بقيمة (صافي الأصول) معمل إسمنت السماوة.

1- حقوق الملكية الى مجموع الموجودات $= \frac{\text{حقوق الملكية+حقوق الاقلية+الاحتياطيات}}{\text{مجموع الميزانية}} \times 100\ \%$

حقوق الملكية الى مجموع الموجودات(قبل الإفصاح)$= \frac{0+9538711334+21243067}{41938383953} \times 100\%$**=22.4%**

حقوق الملكية الى مجموع الموجودات (بعد الإفصاح)$= \frac{0+9538711334+356544946}{42273685832} \times 100\%$**=23.4%**

2- مجموع المطلوبات إلى مجموع الموجودات $= \frac{\text{المطلوبات}}{\text{مجموع الموجودات}}$

مجموع المطلوبات الى مجموع الموجودات (قبل الإفصاح) $= \frac{26946981866}{41938383953} \times 100\% =$ **64%**

مجموع المطلوبات الى مجموع الموجودات (قبل الإفصاح) $= \frac{26946981866}{42273685832} \times 100\% =$ **63%**

(ثانيا): احتساب قيمة معمل إسمنت السماوة (صافي الأصول)

جدول (8) احتساب مقدار الزيادة في صافي أصول معمل الإسمنت بعد الإفصاح عن رأس المال البشري

صافي أصول المعمل بعد الإفصاح عن رأس المال البشري	صافي أصول المعمل قبل الإفصاح عن رأس المال البشري	مقدار الزيادة في صافي أصول المعمل	نسبة الزيادة في صافي أصول المعمل
15326703966	14991402087	335301879	%2.18

نسبة الزيادة في صافي أصول المعمل $= \frac{14991402087-15326703966}{15326703966} \times 100\ \% =$ **2.18%**

يلاحظ من جدول (8) احتساب مقدار الزيادة في مقدار القيمة المحاسبية (صافي أصول) معمل إسمنت السماوة بعد الإفصاح عن رأس المال البشري، إذ اتضح وجود زيادة بمقدار (335301879) وبنسبة (**2.18%**) في سنة (2012) ناتجة عن قيمة رأس المال البشري التي تم

الإفصاح عنها في جانب الموجودات والمطلوبات. وعلى الرغم من انخفاض نسبة راس المال البشري إلا انه يعد من الموجودات المهمة نسبياً في الوحدات الاقتصادية ولاسيما الكبيرة منها.

كذلك يلاحظ من عملية احتساب مؤشر حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات ارتفاع معدل حقوق الملكية الى مجموع الموجودات من **(1%)** نتيجة الإفصاح عن قيمة رأس المال البشري والذي ينعكس بدوره على عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالمقرضين والمستثمرين والمالكين وإدارة المعمل، كما يلاحظ انخفاض مؤشر مجموع المطلوبات إلى مجموع الموجودات بمقدار**(1%)** والذي ينعكس على انخفاض نسبة مخاطرة سداد المطلوبات لمستحقيها، وبذلك يتحقق إثبات الفرضية (3) التي مفادها **(يؤدي القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري الى زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال زيادة صافي الأصول).**

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

- **استنتاجات الجانب النظري**

5. يؤدي الإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية دوراً جوهريا في تعزيز جودة تلك القوائم المالية ، بما يخدم مصلحة المستخدمين الخارجيين كافة في عملية اتخاذ القرارات، وهذا ما اكد عليه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) حول عمليات الإفصاح الكافي في القوائم المالية.
6. يؤدي الإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري دورا مهما في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين بالوحدات الاقتصادية ، وذلك من خلال معرفة دور كل منهم في تطوير عمل الوحدة وتحقيق أهدافها المتنوعة .
7. يعد رأس المال البشري المحرك الأساسي لكافة الأعمال والأنشطة التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية، فضلا عن دوره في تحقيق أهدافها المتنوعة في زيادة طاقتها الإنتاجية وتحقيق الميزة التنافسية ومن ثم زيادة حصتها السوقية وتعظيم ربحيتها.
8. لا يوجد اتفاق بين المنظمات المحاسبية الدولية والمحلية على إصدار معيار دولي خاص براس المال البشري او الموارد البشرية يختص بقياسه والإفصاح عنه في القوائم المالية الختامية.

- **استنتاجات الجانب العملي**

5. ظهر أن هنالك إمكانية للقياس المحاسبي عن رأس المال البشري في معمل إسمنت السماوة من خلال الاستعانة بمخصصات البشرية المدفوعة للموظفين العاملين (الشهادة والخدمة والهندسية) ، إذ ظهرت قيمة رأس المال البشري بمعمل الإسمنت **(335301879)** والتي انعكست على عملية الإفصاح بقائمة الميزانية العمومية للمعمل في سنة 2012 .
6. يساعد الإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري على تقليل الخسارة المتحققة لدى معمل الإسمنت من خلال عملية تغيير التبويب المحاسبي لبنود قائمة الدخل واعتبار رأس المال البشري موجوداً رأسمالياً بدل من اعتباره مصروف إيرادياً، إذ انخفضت الخسائر في سنة (2012) بمقدار **(335301879)** نتيجة لعملية الإفصاح عن رأس المال البشري .

7. هنالك دورا للقياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري على زيادة القيمة المحاسبية (صافي الأصول) لمعمل إسمنت السماوة بمقدار **(335301879)** ونسبة **(2.18%)** في سنة **2012** ، ونسبة زيادة **(1%)** في نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات وبنسبة انخفاض بمعدل المطلوبات الى مجموع المجودات بمقدار **(1%)**، والذي ينعكس على زيادة رأس المال المملوك للمعمل وبالتالي زيادة تشجيع المستثمرين والمقرضين على اتخاذ القرارات الصحيحة مع المعمل .

ثانيا :<u>التوصيات</u>

9. يتعين على الوحدات الاقتصادية إيجاد الوسائل والإجراءات المناسبة التي تساعدها في تحقيق عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري في قوائمها المالية الختامية بما يخدم ملاكها ويحقق أهدافها الاستراتيجية .
10. يتعين على الوحدات الاقتصادية تطوير مهارات الأفراد العاملين لديها من خلال دورات التعليم والتدريب المستمر بما يخدم مصلحة الوحدة الاقتصادية ، بالإضافة الى تقديم المزيد من الإفصاح عنهم في القوائم والتقارير المالية الختامية أو الملحقة بما يحقق رضاهم الوظيفي .
11. يتعين على الوحدات الاقتصادية ان تدرك أهمية رأس المال البشري ودوره الكبير في تحقيق أهداف الوحدة ، إذ أن على الوحدات الاقتصادية الاهتمام به وتطويره من خلال التعليم وتطوير المهارات وزيادة المعرفة.
12. يتعين على المنظمات المحلية والدولية الاهتمام براس المال البشري من خلال تطوير الأسس والقواعد والإجراءات والمعايير من اجل إصدار معيار مناسب خاص براس المال البشري يدعم عملية القياس والإفصاح عنه .
13. يتعين على الوحدات الاقتصادية الاعتماد على المخصصات الفكرية لقياس رأس المال البشري في الوحدات الاقتصادية بصورة تجريبية لغرض معرفة دورها في تطوير عمل الوحدة ومعلوماتها المحاسبية المقدمة للمستخدمين الخارجيين .
14. يتعين على الوحدات الاقتصادية عدم تحميل كامل قيمة رأس المال البشري على حساب النتيجة (الدخل) لان رأس المال البشري يعد من أصول الوحدة وليس من مصاريفها ، إذ أن هذه المعالجة تقلل من الأرباح السنوية المتحققة للوحدة .

15. يتعين على الوحدات الاقتصادية ان تدرك الأهمية رأس المال البشري ودوره في زيادة صافي أصول الوحدة الاقتصادية ، والذي يستوجب عليها الاهتمام به بصورة مستمرة كأحد الأصول المعنوية مثلما هو الحال بالنسبة للموجودات الملموسة الأخرى .

❖ **المصادر**

أولا: المصادر العربية

1. بريكهام ، أوجين "**الإدارة المالية أسس تقييم المشاريع تقييم الشركات والقرارات التمويلية والاستراتيجية** " تعريب ، محمد فتوح وعمر عبد الكريم ، شعاع للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، سوريا – حلب ،2010.
2. بن صالح ، عبد الله ، سحنون بو نعجة " **أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري من منظور معايير المحاسبة الدولية** " دراسة منشورة في مجلة جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ،2011.
3. الجبوري ، نصيف جاسم ، نضال عبد الله ياسين المالكي " **تقييم اثر الثقافة المحاسبية في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية** " مجلة جامعة كربلاء العلمية ، العدد 4، 2009.
4. الجنابي ، ريم محسن خضير " **اثر حوكمة الشركات في القيمة السوقية لأسواق رأس المال في الشركات المصرفية – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية في سوق العراق للأوراق المالية** " رسالة ماجستير منشورة ، جامعة بغداد–كلية الإدارة والاقتصاد، العراق،2008 .
5. حمادة ، رشا " **القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية واثره في القوائم المالية دارسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق** " مجلة جامعة دمشق ، المجلد 18، العدد1،دمشق– سوريا–2002.
6. حميدي ،كرار سليم ، حسنين راغب ، حسنين كاظم " **قياس القيمة العادلة للاسهم العادية باستخدام نموذج مضاعف الربحية دراسة تطبيقية في المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق الاوراق المالية** " بحث منشور ، جامعة الكوفة –كلية الإدارة والاقتصاد ، 2013.
7. العامري، سعود جايد، الشريفي، ناظم حسن ، " **المحاسبة المتقدمة في الشركات والأسس النظرية والعلمية لاحتساب قيمة الشركات** " الطبعة الأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ،2009.

8. علاوي ، خضير " **اثر تطبيق القياس والإفصاح عن تكلفة الموارد البشرية على القوائم المالية دراسة تطبيقية في الشركة العامة للموارد الإنشائية** " مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 2، العدد 3 ، المثنى – العراق ،2012.
9. غياط ، شريف ، رجال ، فيروز " **رأس المال الفكري ودوره في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية**" الملتقى الدولي الخامس ، رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ، جامعة بالشلف ، الجزائر،2011.
10. فاطمة ، تواتي بن علي ، مفيدة ، نادي " **فعالية رأس المال الفكري في تعزيز الميزة التنافسية للمنظمة**" الملتقى الدولي الخامس ، رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ، جامعة بالشلف ، الجزائر،2011.
11. مشكور ، سعود جايد " **المعايير المستخدمة في تحديد قيمة المنشاة** " مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة :كلية الإدارة والاقتصاد ، 2000.
12. مشكور ، سعود جايد " **النظام المحاسبي الموحد** " الطبعة الأولى – مطبعة الميزان – النجف العراق –2013.
13. وهيبة ، بن داودية : " **متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري واثره على القوائم المالية في منظمات الأعمال** " مجلة العلوم الاقتصادية والمعرفية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بو علي ، بالشلف – الجزائر ،2011.

ثانيا : المصادر الأجنبية

1. Flamholtz : "**A Model for Human Resource Valuation: A Stochastic Process with Service Reward**", Accountancy Review, American accounting Association 1971.
2. Geddam, Mangayamma : "**Human Resource Accounting**", International Journal of Academic Research, Andhra University, Visakhapatnam, India.2014.
3. Lev, B. & Schwartz, S. : "**On the Use of Economic Concepts of Human Capital in Financial Statement**", Journal of Accounting Review, Indonesia, 1971.

4. Pablo Fernandez : "**Company valuation method, the most common error in valuations**", work paper, Business school, university of Navarra, 2007.

انتهى الكتاب بعون تعالى

View publication stats